العالم العربي

قضايا معاصرة

الكتاب: العالم العربي
قضايا معاصرة

الكاتب: حواس محمود

الطبعة الأولى: 2020

جميع الحقوق محفوظة

الترقيم الدولي:

الناشر: دار الزمان
للطباعة والنشر والتوزيع
فايبر وواتس أب:
0049 176 76866381
موبايل: 0049 176 76866381
E-mail:zeman005@yahoo.con

الإخراج الداخلي: دار الزمان
لوحة الغلاف: الفنان باسل ابراهيم (إيماروش)
تصميم الغلاف: م. جمال الأبطح

لا يسمح بطباعة هذا الكتاب أو تصويره أو نسخه إلا بإذن خاص ومسبق من الناشر

Copy Right Dar Zaman Publishing
All Right Reserved. No Part of This Publication May be Reproduccd Transmitted
Without Premission in Writing From The Publisher

الفهرس

المقدمة 7

الفصل الأول: البحث العلمي في العالم العربي 9

الفصل الثاني: دور العلم والتقانة في عمليات التنمية 23

الفصل الثالث: الثقافة العلمية في العالم العربي 31

الفصل الرابع: اقتصاد المعرفة 41

الفصل الخامس: التعليم العالي في العالم العربي..... 51

الفصل السادس: العالم العربي والمجتمع المدني 59

الفصل السابع: ماهية المجتمع المدني 69

الفصل الثامن: الشباب ومشكلاتهم في العالم العربي 75

الفصل التاسع: التنمية الثقافية في العالم العربي 93

الفصل العاشر: سيكولوجية الثقافة العربية 101

الفصل الحادي عشر: العالم العربي والأمية الثقافية 105

الفصل الثاني عشر: العولمة... والهوية الثقافية 113

الفصل الثالث عشر: العولمة في الخطاب العربي الراهن 121

الفصل الرابع عشر: الفكر العربي والموقف من العولمة 127

الفصل الخامس عشر: علم اجتماع الانترنت 133

الفصل السادس عشر: الشعبوية الافتراضية 137

الفصل السابع عشر: الثقافة والتقانة حوار ام صراع ؟ 141

الفصل الثامن عشر: ثقافة الصورة والإشكالية القيمية في زمن العولمة 147

الفصل التاسع عشر: المستقبلية.. البعد الغائب في الفكر العربي 165

الفصل العشرون: الدراسات الثقافية 171
الفصل الحادي والعشرون: العروبة والديموقراطية، الجدلية
الغائبة عن الفكر العربي المعاصر 175
بمثابة خاتمة: 181
مراجع الكتاب: 183

اهداء:

الى والدي ووالدتي اللذان ربياني وتعبا من أجلي، وشاءت الظروف ان نتباعد مكانيا، والى كل روح جميلة طيبة من أبناء وبنات بلدي.

المقدمة

هنالك العديد من القضايا والمشكلات المعاصرة في العالم العربي لا زالت تستأثر بالاهتمام والجدل والتناول لدى العديد من الفعاليات الثقافية والفكرية وهذه القضايا تتعلق بالجوانب الحضارية كافة ومن أبرزها الجوانب العلمية والتقانية والجوانب السياسية الفكرية والجوانب الثقافية المعرفية والجوانب الاجتماعية.

وهذا ما يحاول الكتاب الحالي معالجته، ويأتي هذا الاهتمام بمثل هذه الموضوعات نظرا لأهميتها ودورها في الاستنهاض الحضاري ورفع أغطية الجهل والبلادة والركود والفساد والقمع والتخلف والتقهقر والنكوص إلى الوراء.

ولي أمل بأن يلقى هذا الكتاب المزيد من الاهتمام والتناول لما أراه فيه تلمسا لمشاكل وقضايا العالم العربي الذي لا يزال يبحث عن مكان له بين العوالم الأخرى، في هذا العالم المتموج والمتحرك بسرعات قياسية، فإن لم يلتحق هذا العالم بقطار الحداثة والعولمة والتنمية والتقانة سيبقى مراوحا في مكانه لا بل سيتأخر يوما بعد يوم.

المؤلف

الفصل الأول

البحث العلمي في العالم العربي

التعريف- الواقع- الإنفاق- المشكلات والمعوقات- سبل التطوير

يشكل البحث العلمي عاملا مهما وشرطا ضروريا لتقدم أي مجتمع، وتزداد أهمية هذا العامل مع التقدم الهائل للعلوم والتكنولوجيا ودخول العالم الثورة الثالثة أي ثورة المعرفة والمعلومات والاتصالات، مما يحتم على دول ومجتمعات العالم المعاصر تقديم المزيد من الدعم للباحثين للوصول الى نتائج مهمة تخدم قضايا المجتمع،

ويشمل البحث العلمي كل جوانب الحياة الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية، وقد استطاعت الدول التي أولت البحث العلمي العناية والاهتمام المطلوبين توظيف الكثير من نتائجه للوصول الى حلول ناجحة للقضايا والمشكلات الاجتماعية

وتبدو الحاجة أكثر الحاحا في العالم العربي لتطوير آلية البحث العلمي في ظل الحاجات المتزايدة للتنمية في عصر المعلوماتية والاتصالات، وبما أنَ البحث العلمي لم يأخذ الدور الذي يجب أن يلعبه حتى الآن في معالجة المشكلات العالقة في العالم العربي فقد ازدادت الحاجة للمزيد من دعمه في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين

تعريف البحث العلمي:

يعرف خبير اليونسكو في مجال البحث العلمي «جون ديكنسون» البحث العلمي بأنه: «استقصاء منهجي في سبيل زيادة مجموع المعرفة» ويعرفه آخرون بأنه: «استقصاء دقيق نافذ وشامل يهدف إلى

تحصيل حقائق جديدة تساعد على وضع فرض جديد موضع الاختبار أو مراجعة نتائج مسلم بها» وهنالك صعوبة في تعريف شامل للبحث العلمي، لكن ذلك لا يعني تعريفه بأنه: «الوسيلة للوصول إلى الحقيقة النسبية واكتشاف الظواهر ودرجة الارتباط فيما بينها، وذلك في مختلف مجالات المعرفة، والبحث العلمي لا يقتصر على أسرار المادة والكون المحيط بنا بل يشمل الأحداث اليومية لحياة الانسان».

واقع البحث العلمي في العالم العربي:

يمكن الاشارة الى أن 90% من المنشورات البحثية في العالم العربي لها صلة مباشرة بالمشاكل المحلية، وتفيد دراسة لليونسكو بأن الانتاجية العلمية في العالم العربي متدنية جدا، فقد كان هنالك على سبيل المثال سبعة آلاف باحث وكان من المتوقع أن ينتج هؤلاء ما بين (8000 و 14000) بحث سنويا الا أن المنشور فعلا بلغ (847) بحثا أي بحدود (10%) من المتوقع وجاء في دراسة حول هذا الموضوع – نشرت في مجلة المستقبل العربي – بأن أعمال البحث العلمي في البلدان العربية ذات طبيعة تطبيقية صرفة إذ أن (38%) من منشورات هذه الأعمال في الطب، (20%) منها في الزراعة، (17%) منها في الهندسة، ومثلها في العلوم الأساسية و(8%) منها في الاقتصاد والدارة، وارتفع الإنتاج الكلي من تلك المنشورات في العالم العربي من (465) منشورا في عام 1967 الى نحو (6000) في العام 1995 وبلغ معدل النمو السنوي منذ عام 1967 في مجل منشورات العالم العربي (10%) وان كانت النسب مختلفة من قطر لآخر وقد سجلت أعلى نسبة في المملكة العربية السعودية بواقع (25%) تلتها حتى العام 1990 الكويت بنسبة (20%)، وإن معدل إنتاج البحوث بالنسبة للبلدين الى الفرد الواحد من السكان في كلا القطرين يضاهي المعدل السائد

في أقطار النمور الآسيوية ، وتجدر الاشارة الى أنه في عام 1990 كانت البلدان الرئيسية الثلاثة في ترتيب الإنتاج البحثي هي مصر37% والعربية السعودية 20% والكويت 12% وفي نفس العام بدأ نصيب الفرد في الكويت من هذا الإ نتاج يصل الى معدل الدول الأ وروبية

الإنفاق على البحث العلمي:

استطاعت الدول المتقدمة أن توجد آليات وتعتمد على وسائل تمكنها من توفير الميزانيات اللازمة للإنفاق على البحث العلمي وتنويع مصادره، إضافة إلى الإنفاق عليه بسخاء من ميزانياتها، بينما في البلدان العربية تواجه المؤسسات البحثية والجامعية الكثير والكثير من المعوقات والتحديات، ومن أهمها انخفاض مستويات التمويل، وتدني إسهام القطاع الخاص في شؤون التعليم العالي والبحث العلمي، إذ إن نسبة تمويل البحث العلمي تكاد لا تصل إلى 1٪ في الموازنات العامة!

والناظر إلى واقع التمويل العربي للبحث العلمي، يجد أنه يختلف كثيرًا عن المعدل العالمي للإنفاق على البحث العلمي، ويتخلف كثيرًا عامًا بعد عام، حتى لو تقدم معدل الإنفاق العربي على البحث العلمي في الفترة من عام 1970م وحتى عام 2005م، إذ أن هذا التقدم حدث بشكل نسبي وضئيل جدًا مقارنة بالوضع العالمي المتسارع. فهذا الارتفاع الذي حدث خلال هذه الفترة الطويلة هو ببساطة شديدة عبارة عن ارتفاع نسبة الإنفاق على البحث العلمي قياسًا إلى الناتج المحلي من 0.31٪ عام 1970م إلى 0.67٪ عام 1990م. ومن ثم فلا تأثير لهذا الارتفاع الضئيل على الفجوة الكبيرة بين الأقطار العربية والمجموعات الدولية في هذا المجال.

وتختلف الأقطار العربية فيما بينها من حيث حجم الإنفاق على البحث العلمي. والملاحظ أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد 0.5٪ في الأقطار العربية كافة لعام 1992م، وهي نسبة ضئيلة عند مقارنتها بمثيلاتها في السويد وفرنسا حيث بلغت 2.9٪، و2.7٪ على التوالي.

وفي عام 1999م كانت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في مصر 0.4٪، وفي الأردن 0.33٪، وفي المغرب 0.2٪، وفي كل من سوريا ولبنان وتونس والسعودية 0.1٪ من إجمالي الناتج القومي. و(0.07 %) في باقي البلدان العربية وتؤكد ذلك إحصائيات اليونسكو لعام 1999م. أما إحصائيات سنة 2004م لنفس المنظمة العالمية، فتقول إن الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي ما يعادل 1.7 مليار دولار فقط، أي ما نسبته 0.3٪ من الناتج القومي الإجمالي في حين نلاحظ أن الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل (ما عدا العسكري) حوالي 9.8 مليارات «شيكل»، أي ما يوازي 2.6٪ من حجم إجمالي الناتج الوطني في عام 1999م، أما في عام 2004م فقد وصلت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل إلى 4.7٪ من ناتجها القومي الإجمالي علمًا بأن معدل ما تصرفه حكومة إسرائيل على البحث والتطوير المدني في مؤسسات التعليم العالي ما يوازي 30.6٪ من الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم العالي بكامله، ويصرف الباقي على التمويل الخاص بالرواتب، والمنشآت، والصيانة، والتجهيزات... على العكس تمامًا ما يحدث في البلدان العربية، إذ أغلب الموازنة المخصصة للبحث العلمي تصرف على الرواتب والمكافآت والبدلات وغيرها. والجدير بالذكر أن المؤسسات التجارية والصناعية في إسرائيل تنفق ضعفي ما تنفقه الحكومية الإسرائيلية على التعليم العالي. وإذا قورن وضع إسرائيل بالدول المتقدمة الأخرى، نجد أنها

تنافس وتسبق كثيرًا الدول الغنية والبلدان المتقدمة في هذا الميدان، فنجد أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الناتج الوطني في السويد وصلت إلى 3.3٪، و2.7٪ في سويسرا واليابان، وهي تتراوح من 2 إلى 2.6٪ في كل من فرنسا والدانمارك والولايات المتحدة، وما يتراوح بين 0.5٪ إلى 1.9٪ في بقية الدول المتقدمة في العامين الأخيرين. هذا، ويتبين أن إسرائيل تعتمد بشكل كبير على المراكز البحثية القائمة داخل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي. وتبلغ معدلات الإنفاق الحكومي على البحوث داخل الجامعات أعلى نسبة في العالم أي حوالي 30.6٪، بينما يصرف القطاع الخاص ما نسبته 52٪ من الإنفاق العام على الأبحاث والتطوير وتحتل إسرائيل المركز الثالث في العالم في صناعة التكنولوجيا المتقدمة بعد «وادي السيليكون» في كاليفورنيا وبوسطن، والمركز الخامس عشر بين الدول الأولى في العالم المنتجة للأبحاث والاختراعات. أما بالنسبة إلى عدد سكانها قياسًا إلى مساحتها فهي الأولى في العالم على صعيد إنتاج البحوث العلمية. وفي تحقيق أجراه المحرر الاقتصادي لمجلة «ديرشبيغل» الألمانية «إريش فولات»، حول أثر المهاجرين الروس في الاقتصاد الإسرائيلي والتقدم التكنولوجي الكبير الذي بلغته بفضلهم يتبين أنه يتم تداول أسهم أكثر من 100 شركة إسرائيلية في البورصة التكنولوجية تجاريها كندا فقط في هذا المجال. وأن إسرائيل تصدر اليوم من بضائع التكنولوجيا العالية 40٪ من إجمالي صادراتها.

إن إلقاء نظرة متأنية إلى ما يجري في قطاع البحث العلمي في إسرائيل ومراقبة التطور المذهل لصناعة التكنولوجيا العالية هناك، واستغلال إسرائيل، وعملها المتنامي على توسيع أسواق لمنتجاتها وجذب رؤوس أمول أجنبية، تجعلنا نعي أي تحد سوف يحمله لنا الأعوام القادمة من هذا القرن في حال تحقق السلام مع إسرائيل.

فالمواجهة العلمية- الاقتصادية لزمن السلم ربما قد تكون أصعب بكثير من المواجهة في زمن الحرب! وبالنسبة للتمويل في الجامعات ظهرت في الآونة الأخيرة بعض الدراسات التي تصف واقع تمويل البحث العلمي الجامعي، موضحة أهم الأسباب المؤدية إلى ضآلة حجم الإنفاق المالي عليه، مقارنة بالواقع العالمي يعود قصور الجامعات في البحث العلمي إلى عدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية، إضافة إلى أن الحصول على منحة بحثية يستغرق إجراءات طويلة ومعقدة مع قلة في الجهات المانحة. كما أن معظم الجامعات في الدول النامية تركز على عملية التدريس أكثر من تركيزها على البحوث العلمية لأسباب عدة. كما أن الدول المتقدمة ترصد الميزانيات الضخمة للبحوث العلمية لمعرفتها بالعوائد الضخمة التي تغطي أضعاف ما أنفقته، في حين يتراجع الإنفاق على البحوث العلمية في الدول العربية بسبب النقص في التمويل الذي تنفق نسبة كبيرة منه على الأجور والمرتبات. هذا، ولقد أنفق العالم في عام 1990م مبلغ 450 مليار دولار على البحث العلمي والتطوير، وكان إسهام الدول النامية أقل من 4٪.

ومن جانب آخر فإن مخصصات البحث العلمي في الدول المتقدمة تزداد عامًا بعد آخر، إذ تتضاعف كل ثلاث سنوات تقريبًا، وتتجاوز نسبة مخصصات البحث العلمي في بعض الدول المتقدمة 4٪ من إجمالي الناتج القومي

يعد القطاع الحكومي الممول الرئيس لنظم البحث العلمي في الدول العربية، حيث يبلغ حوالي 80٪ من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ 3٪ للقطاع الخاص، و7٪ من مصادر مختلفة. وذلك على عكس الدول المتقدمة وإسرائيل حيث تتراوح حصة

القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي ما بين 70٪ في اليابان و52٪ في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وهذا الإسهام الضعيف من قبل القطاع الخاص للمؤسسات البحثية يرجع إلى عدم تقدير القطاع الخاص لقيمة البحث العلمي وجدواه. إضافة إلى عدم كفاية الميزانيات التي ترصدها المراكز والجامعات ومؤسسات المجتمع للبحث العلمي، وإلى الفساد المالي والإداري الملحوظ في الجامعات ومراكز البحوث العربية. ومن النماذج العربية الجيدة في دعم البحث العلمي، نموذج دولة الكويت، التي فرضت نسبة معينة من أرباح الشركات لدعم «مؤسسة الكويت للأبحاث العلمية» تقدم كمعونة من القطاع الخاص، كمورد إضافي لحركة البحث العلمي في جامعاتها ومراكزها البحثية. وينبغي هنا أن نؤكد أن القطاع الخاص عند دعمه للبحث العلمي سيكون هو أول المستفيدين من نتائجه على المدى الطويل. وأمثلة ذلك كثيرة في العالم فكم من الشركات الكبرى التي تبنت ودعمت بحثًا ما في إحدى الجامعات وعند الوصول إلى النتائج كانت هي أول المستفيدين من هذا البحث. ومن ثم يعود عليها عائد مادي كبير لامتلاكها حق الاكتشاف والتبني. ونجد في أغلب جامعات العالم أن هنالك مراكز بحثية يقوم على تمويلها ودعمها الشركات الكبرى أو القطاع الخاص عامة. وقد توصلت هذه المراكز (نتيجة لهذا الدعم) إلى حلول لمشكلات أو طورت اختراعًا عاد بالمردود الجيد على الشركات الداعمة. كما أن هذه الشركات قد تبيع نتائج البحوث التي دعمتها لقطاعات أخرى. بل (وليس بالضرورة) امتلاك هذه الشركات لنتائج البحث، ففي كثير من الحالات يشارك عدد من الشركات لدعم بحث ما، ولا تستفيد من ذلك سوى أن يذكر اسمها من ضمن الداعمين. وهذا له مردود دعائي كبير على مستهلكي منتج الشركة، وذلك على المدى الطويل، فهو يدلل على مركز الشركة الرفيع

وتقديرها للبحث العلمي ويعطيها السمعة الحسنة والمتميزة أمام عملائها.

مشكلات ومعوقات البحث العلمي في العالم العربي:

إن معوقات البحث العلمي تتحصر في الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية التي يواجهها المجتمع بشكل عام وبالتحديد فإن مثبطات البحث العلمي تتحصر في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يواجهها، وهي لا تنفصل عن إشكاليات المجتمع بشكل عام، حيث يعتبر العلم وتطبيقاته في مجال الإنتاج من أهم المظاهر المميزة لنهاية القرن العشرين.

ومن أهم مشكلات البحث العلمي:

1- تدني مستوى الإنفاق على البحث العلمي: إن البحث العلمي يتطلب إنفاقا ماليا كبيرا على المنشآت البحثية كالمباني والمختبرات وتجهيزاتها وكذلك المكتبات ودور النشر والمجلات العلمية والدوريات التي تنشر فيها نتائج البحوث، إضافة إلى تعويضات العاملين في هذا المجال، و لذالك فأن الباحثين يعانون من قلة الإنفاق على البحث العلمي وهذا يحول دون قدرتهم على متابعة دراساتهم وأعمالهم بعد رفض طلباتهم في المساعدة والتمويل بحجة عدم وجود رصيد لهذه الغاية مما يضطرهم للتخلي عن بعض البحوث وعدم استكمالها وهذا ما يضيع الكثير من الوقت والجهد من دون فائدة.

2- نقص التجهيزات العلمية والتقنية: إن الكثير من البحوث الهادفة تتطلب تقنية حديثة عالية تضمن الوصول للنتائج المرجوة، ويشكل غيابها حلقة مفرغة تحول دون تحقيق النتائج المرجوة وتعاني الدول العربية من نقص الموارد المخصصة لهذه الغاية مما يضعف القدرة البحثية بشكل عام.

3- نقص الفنيين والمتخصصين في التقنيات الحديثة: وهذا يظهر في حال توفر الأجهزة الحديثة الضرورية للبحث العلمي، حيث يلاحظ غياب التقنيين المؤهلين للإشراف على حسن سير العمل على هذه الأجهزة وإصلاحها في حالة التعطل، وينتج عن ذلك تعطل هذه الآلات لفترات طويلة والاستعانة بالخبرات الأجنبية الباهظة التكاليف وبالتالي يتم هدر الوقت والجهد والمال

4- غياب المؤلفات والمراجع الضرورية لعمل الباحث: تحتاج المكتبات العربية للعديد من المؤلفات والمراجع الضرورية والمهمة وخاصة الجديدة منها، لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل، وهذا ما يعيق عمل الباحث ويفصله عن مجريات الثورة العلمية والتقنية المعاصرة

5- انعدام أجواء البحث العلمي: يقصد بأجواء البحث العلمي ظهور الأفكار الجديدة والأفكار المقابلة لها وكذلك وجود ما يسمى بـ (المجتمعات العلمية) أي تجمعات العلماء والباحثين والتي تتجسد في الجمعيات العلمية العامة والمتخصصة والنوادي العلمية والفكرية التي يتم فيها تبادل الأفكار والآراء و الإسداء المتبادل للنصائح في مجال البحث العلمي ، ولمثل هذه الأجواء دور مهم في تحريض العملية البحثية والإبداعية فالباحث يستثيره للعمل الخلاق تحدي الأفكار الأخرى أو بمعنى آخر، إنَ الخلق يولد الخلق، وللأسف الشديد فإن العديد من أقطار العالم العربي يفتقر إلى مثل هذه الأجواء للبحث العلمي، ولا ننسى أيضا مشكلة الهدوء الذي لا بد منه للتركيز والخلق والإبداع الذي لا يتوفر بنسبة كافية في العالم العربي

6- ظروف عمل ومكانة العلماء والباحثين في المجتمع العربي: بالنسبة لظروف عمل الباحثين العرب يمكننا الاستشهاد بقول للدكتور

محمد عبد الحليم مرسي الذي يقول: «إنَ الذي يعيش في الخارج المتقدم لبعض الوقت، ويرى الظروف الطيبة الميسرة والمريحة التي يعمل فيها العلماء والباحثون، قد يجد بعض العذر لعلمائنا عندما تقل إنتاجيتهم العلمية والأسباب كثيرة ومتنوعة، فابتداء بالراتب المغري الذي يسد حاجة العالم وأسرته إلى السكن الممتاز المؤمن بجانب عمله، إلى توفير كل مستلزمات عمله، إلى هيئة من المساعدين الذين يفهمون عمله، ويجهزون له مختبره ويحافظون على نتائج تجاربه، إلى المساعدة في نشر أبحاثه، إلى تأمين الدعوة لحضور المؤتمرات العلمية، إلى احترام رأيه وآدميته... الخ.. كل هذه الظروف وغيرها تجعل الفرد يتفرغ تماما للبحث العلمي والدراسة والاطلاع، وبالتالي الإنتاج والإبداع» ولسنا بحاجة للقول بأن الكثير من الأقطار العربية لا تتوفر فيها هذه الظروف للباحثين، حتى في حدودها الدنيا ولذلك يهاجر العديد من العلماء والباحثين والخبراء الى الدول الأجنبية ويتشكل من جراء ذلك ظاهرة ما يسمى بـ (هجرة الأدمغة أو نزيف الأدمغة).

أما بالنسبة لمكانة العلماء والباحثين في المجتمع العربي يلعب التقدير الاجتماعي دورا هاما في تشجيع العلماء والباحثين على المزيد من العمل والتضحية والعطاء العلمي ولا يمكن أن يوجد هذا التقدير الا في مجتمع يدرك أهمية الدور الذي يقوم به العلماء والباحثون داخل المجتمع.

ينظر المجتمع العربي الحالي نظرة لا تليق بالبحث العلمي من حيث أولويته على كثير من الأنشطة والمجالات، وربما يتعلق ذلك بالتنشئة الاجتماعية التي أكسبت الجماهير العربية الحالية هذه النظرة السالبة نحو البحث العلمي، وأصبح الناس غير مدركين لخطورة تدهور البحث العلمي العربي، وتأخره عن ركب الحضارة.

وتلعب القيم السائدة في زمان ما دورا أساسيا في توجيه المجتمع في هذا الاتجاه، فهكذا كانت قيمنا الأصيلة المستمدة من الدين الإسلامي الحنيف في المجتمعات العربية تحض على تقدير واحترام العلم والعلماء «العلماء ورثة الأنبياء» وكان لنتيجة التقدير أن سطع شمس حضارة العرب والإسلام على بقاع شاسعة من

المعمورة أما في وقتنا الراهن فالتراجع ملحوظ – للأسف- ولهذا التراجع أثره السلبي الخطير على تقدم مسيرة التنمية والحضارة في العالم العربي

7- غياب سياسات واضحة للبحث العلمي: تفتقر معظم الدول العربية إلى سياسات واضحة للبحث العلمي والتي تتضمن تحديد الأهداف والأولويات والمؤسسات والمراكز البحثية اللازمة وتوفير الإمكانيات المادية والضرورية لتفعيل وتطوير البحث العلمي وهذا ما يؤدي إلى تناثر الجهود وغياب التنسيق وعدم تحقيق الغايات

التقدم العلمي التكنولوجي وسبل تطوير البحث العلمي في العالم العربي: أدت التكنولوجيا دورا مهما و متزايد الأثر في زيارة قوة و رفاهية الدول المتقدمة، و تشير الدراسات إلى أن مساهمة التقدم التقني في زيارة إنتاجية العمل في الولايات المتحدة تساوي 80- 90 % إنَ التقدم التكنولوجي مسئول عن 90 % من الزيارة في متوسط دخل الفرد الأمريكي خلال الفترة (1900- 1960)، فيما كانت الزيارة في استخدام رأس المال مسئولة عن (10 بالمائة) فقط، لقد عرفت الدول العربية عملية نقل التكنولوجيا منذ زمن محمد علي الكبير، ولقد أنفق العالم العربي مبالغ طائلة على نقل التكنولوجيا «خالية المعرفة» أو «المفتاح باليد»، حيث انفق خلال الفترة (1950 - 1967) مبلغ (65 مليار دولار) شملت (13 دولة).

لقد واجهت عملية نقل التكنولوجيا العديد من المحددات، والتي يمكن أن نذكرها و هي: الحاجز الاجتماعي، غياب القاعدة العلمية التي باستطاعتها ملاءة التكنولوجيا المنقولة مع البيئة، القرار العربي، كلفة نقل التكنولوجيا «التقانة»، و بما أن البحث العلمي عنصر هام للتنمية الشاملة، لذلك على العالم العربي اعتماد البحث العلمي – وتوفير العوامل والسبل التي تطوره والتي تتحدد بما يلي:

1- وضع إستراتيجية عربية للبحث العلمي ونقل التكنولوجيا وتوطينها، تستنبط منها الخطط البحثية القطرية على أن يراعى في إعداد هذه الخطط تجنب الازدواجية الضارة والتوجه نحو التنسيق بين الأقطار العربية في إجراء البحوث المشركة

2- شبكة المعلومات العربية: هذه الشبكة تضم معلومات مفصلة عن اختصاص الباحثين العرب والبحوث التي قاموا بها وكذلك البحوث التي يقوم بها باحثون في العالم والتي يمكن أن يستفيد منها الباحث العربي.

3- الصندوق العربي للبحث العلمي: مهمته كبيرة، حقيقة أنه هنالك الكثير من الباحثين في العالم العربي وضمن الاختصاص الواحد في عزلة عن بعضهم، في حين أنَ الكثير من هؤلاء الباحثين يرتبطون بمشاريع وبحوث مشتركة مع باحثين من الدول المتقدمة، ومن هنا فإنَ مثل هذا الصندوق سيفتح قنوات ما بين الباحثين العرب الأمر الذي نفتقده في الوقت الراهن

4- المركز العربي لنقل وتقييم التكنولوجيا: هذا المركز مهم ليكون قاعدة معلومات لجميع أنواع التكنولوجيا، على سبيل المثال: هل سيكون نقل التكنولوجيا في قطاع محدد على شكل تسليم مفتاح باليد ؟ ، أم سيعتمد على فك الحزمة التكنولوجية ؟ أم هل بالإمكان القيام

بعملية التكنولوجيا العكسية في قطاعات معينة، وهذا ما قامت به اليابان في بداية الأمر

5- تشيط اللقاءات العلمية عن طريق عقد المؤتمرات العلمية والندوات بصفتها إحدى الوسائل على ما يجري في العالم العربي من ناحية، وتبادل الآراء والخبرات بين العلماء العرب من ناحية أخرى

6- تشجيع القيام بالبحوث العلمية المشتركة عن طريق فرق عمل عربية بين قطرين وأكثر

7- تأسيس جمعيات علمية عربية تعمل على التقريب بين العلماء والباحثين العرب وتزيد من فرص اللقاءات، ودعم الجمعيات العلمية القائمة حاليا، وتوفير مستلزمات إنجاحها

8- إصدار الدوريات العلمية المتخصصة، واستخدام الحواسب الإلكترونية المتطورة في عمليات الطباعة مما يوفر الوقت والجهد، إلا أن ذلك يتطلب تدريب الكوادر الفنية العاملة في الطباعة على اتقان استخدام هذه الحواسب

9- إعفاء جميع المطبوعات العلمية من جميع الضرائب والرسوم المالية والجمركية عند التصدير أو الاستيراد

الخاتمة: مما سبق نصل إلى نتيجة مؤداها أنَ البحث العلمي يعتبر مرتكزا أساسيا لأي تنمية في العالم العربي سواء اقتصادية، اجتماعية – بشرية – تكنولوجية، وعليه يستند تطوير المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وحتى السياسية، ولذلك فالعالم العربي يمكنه الاستفادة من تجار الدول المتقدمة الأخرى في مجال البحث العلمي والتقدم التكنولوجي كاليابان والصين والنمور الآسيوية وغيرها من الدول التي اعتمدت إلى حد كبير على إمكاناتها الذاتية وكذلك على الإرادة الذاتية الواثقة والقادرة على تنمية وإدارة البحث

العلمي من دون الوقوع في التبعية العلمية والتكنولوجية للدول المتقدمة تكنولوجيا

الفصل الثاني

دور العلم والتقانة في عمليات التنمية

يغيب لدى الفكر العربي المعاصر الاهتمام بموضوعات العلم والتكنولوجيا، باعتبارهما المرتكز الأساس لأي نهضة ولأي تنمية قادمة في القرن الذي دخلناه ولا زلنا نراوح في أماكننا، لا بل نغرق في الكثير من الكلام و الخطب والمناقشات الفوقية التي لن تقدم ولن تؤخر إن لم تستند إلى أرضية علمية تكنولوجية تكون قاعدة للتطور الصناعي والتقني وتساهم في عملية الدفع إلى الأمام للمستويات الفوقية من سياسية وثقافية وقيمية...الخ

دور العلم والتقانة في عمليات التنمية:

يقول الرئيس الصيني جيانغ زيمين:«يؤكد تقدم الحضارة البشرية أن العلم والتقانة هما القوة الإنتاجية الأولى، وقوة دافعة أساسية للتطوير الاقتصادي والتقدم الاجتماعي»[1].

ويتحدث أشرف بيومي (عالم الكيمياء الطبيعية وأستاذها في الجامعات الأمريكية) عن الواقع العلمي والتكنولوجي الخطير في العالم العربي بقوله: «بات العلم والتكنولوجيا في هذا العصر أهم عوامل القوة الوطنية والسيادة القومية وبالتالي فإن التخلف العلمي والتكنولوجي الذي يعاني منه العالم العربي هو العامل الأول والرئيس ليس فقط عن التخلف التاريخي العام الذي نحن فيه الآن، وإنما كذلك وبشكل خاص عن فقدان أو تهديد الأمن القومي العربي على

(1) مجلة دراسات استراتيجية – عدد صيف 2001 ص 115 .

كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والإستراتيجية منها واللوجستية» [1]

ويقول د. خلدون حسن النقيب: انحسر دور العلم والتقانة لفترة طويلة في الفكر الاجتماعي العربي منذ أيام المقطم والمقتطف وكتابات سلامة موسى، فالعلم كفيل بكسر الحلقة المفرغة التي تعمل على إعادة إنتاج ثقافة التخلف والتبعية، حسب توصيفات البنك الدولي و المنظمات الدولية للإمبريالية المعاصرة، ولكن العلم انحصر في الدول المتخلفة في الجامعات وفي المختبرات، ولم يعد في عرف المثقفين على أنه فكر له وظيفة اجتماعية، بل إن التوجهات العلمية المعاصرة والكشوف الحديثة تميل إلى البحث عن تفسيرات شمولية تجمع بين كشوف وطروحات العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية، وفي محاولات البحث عن تفسير لكل شيء، هناك محاولات لاستعمال أفكار من الفيزياء الكمية في تفسير السلوك الاجتماعي كما في ثنائية الموجة –الذرة – وتقابلها في علم الاجتماع ثنائية الجماعة – الفرد – حسب أطروحة المجتمع الحكومي.

ويؤكد د. النقيب على أن العلم أصبح عنصرا أساسيا في الطريقة التي تقدم بها النماذج التنموية، فالعلم والتعليم هما العاملان المحركان الدافعان للتقانة هما بالإضافة إلى تدفق المعلومات وتدفق الاستثمارات (الرساميل) عبر الحدود – جوهر نموذج التنمية في القرن الواحد والعشرين، وهي تمثل موقفا فكريا يطلق عليه البعض «الثقافة الثالثة» – (اقتراح جون بروكمان 1995) ويرد هذا المصطلح

(1) د. فيصل سعد – حول أزمة التعليم في الوطن العربي – صحيفة تشرين ملحق مدارات – العدد الصادر بتاريخ 2002/4/20.

بمعنى الثقافة المستمدة من العلوم الاجتماعية التي تتوسط بين العلوم الإنسانية (الثقافة الأولى) والعلوم الطبيعة (الثقافة الثانية) [1].

ويلخص د. نبيل علي في كتابه «الثقافة العربية وعصر المعلومات» سلسلة التتابع في عمليات التغيير المجتمعي:

- التكنولوجيا في أحوال كثيرة أسرع من العلم
- العلم أسرع من الاقتصاد
- الاقتصاد أسرع من السياسة
- السياسة أسرع من الثقافة

من خلال هذا التلخيص يتبين لنا بشكل واضح ومباشر أنه يضع التكنولوجيا في أول سلم الأولويات التأثيرية وذلك لما للتكنولوجيا من قوة وسرعة في الانتشار والتوزع والتأثير المجتمعي في شتى بقاع المعمورة

إنَ طريق التبعية الاقتصادية التي تقوم على العلم والتكنولوجيا أساسا تفضي بالضرورة إلى التبعية السياسية والثقافية والتربوية أيضا ن وهذا هو بالضبط واقع العلاقة القائمة بين بلدان الجنوب التابعة وبلدان الشمال المتبوعة بقوة تفوقها في العلم والتقانة، هذا من ناحية أما من ناحية أخرى فإن بعض البلدان المتقدمة علميا وتكنولوجيا لا تتردد لحظة واحدة عن توظيف علمها وتقانتها سلاحا عسكريا ولوجيستيا لقهر الشعوب الأخرى وإكراهها على الاستسلام لرغبة تلك البلدان في الاستغلال والاضطهاد والتضليل ن وبالمقابل فإن العلم والتكنولوجيا هما أداتان فعالتان وأحيانا الوحيدتان لتحرر

(1) د. حسن النقيب – الآفاق المستقبلية للفكر الاجتماعي العربي – عالم الفكر عدد يناير / مارس 2002 ص13.

وانعتاق البلدان المقهورة من أسر التبعية ومأساة القهر والعبودية شريطة أن تساهم هذه البلدان في إنتاج العلم وإبداع التكنولوجيا، وليس مجرد نقلها من البلدان المتبوعة أو القاهرة، إنَ العلم وتطبيق مفاهيمه وقوانينه من جانب البلدان الأولى هو شرط خروجها الذي سيعني فيما بعد خروجا آخر من مأزق التبعية: السياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها، هذا من جهة أما من جهة أخرى فإن إنتاج تكنولوجيا الدفاع عن النفس بتطبيق العلم محليا هو الشرط الآخر لمكافحة الهيمنة الأجنبية وصون الاستقلال السياسي والاقتصادي» [1]

ولا بد هنا من القول: «إذا كانت النهضة في معناها العام حصيلة تقدم في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فإن النهضة العلمية التي هي جانب منها تشكل أساسا ومنطلقا لجوانب النهضة الأخرى، فقد اقترن تطور المجتمعات وازدهارها بتقدم العلم وتطوره في تلك المجتمعات، بينما اقترنت فترات الركود والانحطاط في حياة المجتمعات بتراجع دور العلم والمؤسسات العلمية وعدم الاهتمام بهما، ولعل تفجر المعرفة العلمية والتقانية وتلازمهما من أوضح سمات النصف الثاني من القرن العشرين وأصدقها تمثيلا لأوضاعه، فقد أديا إلى تغيير جوهري في الحياة لم تعهدها البشرية من قبل، ومهما كانت المقاييس التي نتخذها لبيان دور العلم والمؤسسات العلمية في هذه الآونة، فإننا نخرج بنتيجة بينة هي أنهما العامل الأول والأساس الذي أعطى العلم المعاصر ما يتميز به من تغيرات سريعة، بحيث يمكن اعتبار درجة تطور المجتمع دليلا على تطور العلم ومؤسسات البحث العلمي الأخرى، وعلى هذا الأساس فإن الواقع العربي يفصح عن حقيقة مؤداها أنه واقع يعاني من ثلاثية

(1) د. فيصل سعد – صحيفة تشرين- مصدر سابق.

خطيرة تتمثل في التجزئة والتبعية والتخلف، التي تمنع تطوره وانطلاقه، الأمر الذي يعني عدم تطور منظومة العلم والتقانة فيه، التي تشكل الجامعات والمؤسسات البحثية العمود الفقري فيها، وبالتالي عدم قيامها بدورها الريادي في تنمية المجتمع العربي»- د. كامل عمران- ندوة دمشق22- 25ابريل 2002

ويمكن التأكيد على أن«العلم لا يمتلك بالاستمداد والاستعارة أو النقل والشراء بل بالجهد، جهد استنباته وتوطينه وتوظيفه آخذا في الحسبان الحاجات البيئية والمجتمعية المحلية، مع امتلاك القدرة على صياغة سياسات علمية وتقنية وطنية لا بد من النظر إلى العلم والمؤسسات البحثية من زاوية تبرز بعدهما البنيوي المنظومي، فهما يتفاعلان مع بيئة محيطة ن ويرتبطان بمنطلقاتها الحضارية التي يستند إليها المجتمع والغايات التي يسعى إليها، ولكي تنشط هذه المنظومة وتزدهر فلا بد من توافر عناصر نجاح مشروع حضاري ويصوغ جهوده حول المجتمع وتنعكس آثاره على أنشطة التعليم والتربية والثقافة والإنتاج، لكن منظومة العلوم والتقانة تتميز عن سائر «منظومات» المجتمع الأخرى بكونها الأساس الذي يستند إليه إدراك المجتمع لمشاكل نموه وتطوره، ومن هنا تبرز أهمية العلاقة بين منظومة العلوم والتقانة في مجتمع ما والمشروع الحضاري الذي يتبناه ذلك المجتمع»[1]

ويمكن القول بأن المفهوم الدارج عن التنمية في العالم العربي يتمثل في توقيع الاتفاقات والصفقات المكلفة ابتداء من الفنادق السياحية الضخمة بطاقمها الكامل «المفتاح باليد» وغيرها من المنشآت الخدماتية

(1) د. كامل عمران – النهضة العلمية وممانعاتها الداخلية – ورقة قدمت إلى ندوة: النهضة العربية للقرن الحادي والعشرين – وزارة التعليم العالي – دمشق – سوريا – 22- 25 إبريل 2002.

والاستهلاكية، إلى محطات توليد الطاقة النووية مع الاكتفاء من الجانب المحلي بدور المشرف العام الخارجي على هذه المشاريع وما يرافقها من تقنية مستوردة، وتبين الإحصاءات الصادرة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أنَ مثل هذه المشاريع تكلف العالم العربي المليارات من العملات الأجنبية، ولا بد من الانتباه إلى حقيقة مفادها أن الدول المسيطرة على عملية إنتاج التقانة لا يمكن أن تفرط بما تمتلك لمجرد أنها قد تشعر في وقت من الأوقات بأنَ عليها واجبا إنسانيا تجاه باقي الشعوب المحتاجة للاستحواذ على التقانة، فهذا اعتقاد ساذج ثبت عدم صحته تاريخيا، وإزاء ذلك يتطلب من الدول النامية ومنها دول العالم العربي إيجاد الكوادر الفنية ووضع المقاييس النوعية لضبط عملية النقل، وجميع هذه العناصر تفتقدها الدول النامية ولهذا فهي تلجأ للمخططين من خارج نطاق الدائرة الفكرية والثقافية والخبرة العملية والسلوك الاجتماعي لشعوبها، فيجيئ التطبيق طبقا للمفاهيم التي تمرس عليها المخططون الذين ينتمون لمستوى تقاني وأسلوب حياة ومنطلقات ومفاهيم مختلفة تماما عما هو سائد في الدولة المخططة لها وتكفي هذه الناحية لإجهاض عملية السعي للاستحواذ على التقانة القدرة على البقاء والديمومة والتأثير في حياة الأفراد وسلوكياتهم بما ينمي لديهم القابلية على التعامل مع الوارد الجديد القريب بكل ما يتطلبه ويحتاجه من قدرات فنية وعلمية وخبرة لتحقيق مقولة «إنَ التقانة ما هي الا فن استثمار المعرفة»

فالمناهج التعليمية والتربوية الحالية في كثير من الدول العربية غير ملائمة وتعاني من القصور في التدريب المهني، ومن عدم القدرة على اللحاق بالتطور العلمي والتقاني، ومعدل التغير السريع للأشياء قد عمل على أن تسبق التقانة الجديدة التربية والتدريب، مع أن

العكس هو الذي يجب أن يسود، فالواضح أنَ هذه المناهج قاصرة أو أنها غير قادرة على قدرات تحصيل المعرفة، ومهارات المفاضلة والتمييز بين مختلف المجالات المعرفية التي تعرض على المرء، فنجاح التقانة المنقولة رأسيا أو أفقيا يتطلب مناخا لتقبلها أولا وقادرا على استيعابها ثم تطويعها وتوظيفها وتبيئتها في المجتمع المعني وبالتالي توطينها، ومن ثم إغنائها من خلال التحديث والابتكار [1] .

ويشير الباحث بشارة خضر إلى ثلاث حقائق رئيسية تسم الواقع العلمي والتقاني العربي ك

1- تخلف القدرة العلمية والتقنية وبخاصة الصناعية ويتمثل ذلك في:

أ- ضآلة الوزن النسبي لقطاع صناعة الآلات وبخاصة الآلات المنتجة للآلات، وكذلك الصناعات الكثيفة للعلم والتقانة وبخاصة الصناعات الالكترونية والالكترونية الدقيقة

ب- اختلال التوزيع القطاعي للباحثين العلميين والمهندسين التقانيين في غير صالح تنمية القطاعات الحساسة في المجتمع

2- التبعية التقانية والاعتماد المتزايد على الخارج

3- عدم ملائمة التقانيات السائدة لمتطلبات التنمية

4- ويضيف الدكتور كامل عمران إلى تلك الحقائق حقيقة أخرى ذات أهمية – حسب وجهة نظره- تتمثل في عدم الاهتمام بالعلم والمعرفة، فالعالم العربي يعيش حالة الاغتراب عن عالم المعرفة،

---

(1) حواس محمود – العالم العربي والإشكال التكنولوجي – ورقة قدمت إلى ندوة النهضة العربية للقرن الحادي والعشرين – وزارة التعليم العالي – دمشق – سوريا – 22-25إبريل 2002.

والمعرفة المقصودة هنا ليست الجهود التربوية والميزانيات المالية الضخمة التي تخصصها الأقطار العربية لتعميم التعليم، فذلك أمر قد يساهم في القضاء على محو الأمية الثقافية في حدود متفاوتة، بل المقصود هنا المعرفة كنشاط إنساني يميز الحضارة الحديثة، والذين خسروا الرهان مع ابن رشد هم بأمس الحاجة إلى خوض غمار معركة تحريرية من نوع جديد معركة تحرير العقل العربي من كل ما يكبله ويعيق تطوره (ومحاولة بنائه علميا وتقانيا)[1]

ويمكن الاشارة إلى «توهم صانعي القرار أنَ نقل التقانة الحديثة وتناول أرقى وأحدث النظريات العلمية في شتى العلوم دون التعرض للأسس المعرفية والفلسفية التي تقوم عليها هذه التقانة والنظريات بوتائر سريعة إلى المجتمع العربي، سوف يجعلانه بالضرورة مجتمعا تقانيا وعلميا، متجاهلين أن التقانة تصنع محليا ولا تستورد، من خلال تملك اجتماعي واعي للعلم والتقانة، ومغفلين تماما المضمون الثقافي والاجتماعي للتقانة المستوردة» [2]

وختاما: لابد من القول بضرورة إيجاد آلية وحركية تكنولوجية قائمة على الابتكار والإبداع والإنتاج والتطوير لشتى مناحي العملية بما يساهم في رفع درجة وسوية النهوض التنموي الذي سيساهم في تطوير البنى الفوقية من ثقافية وسياسية وقيمية، وهذه مهمة ملحة وصعبة، ولكن لا بد منها للإقلاع الحضاري في ظروف وأجواء عالمية وعولمية بالغة التسارع التشابك والتعقيد.

.....

(1) حواس محمود مصدر سابق مذكور.

(2) د. كامل عمران المصدر نفسه.

الفصل الثالث

الثقافة العلمية في العالم العربي

في عصر ثورة العلم والتكنولوجيا والتفجر المعرفي الهائل وحركية الاتصالات والمعلومات باتت الثقافة العلمية تشكل جزءا هاما وأساسيا من الثقافة العامة، وهي ضرورية لتنمية قدرات النشئ والشباب لاستيعاب مفاهيم العلم والتقنية، وجعلها سلوكا ومنهجا في الحياة، لقد أصبح نشر الثقافة العلمية على نطاق واسع ضرورة بالغة الأهمية والحيوية ن خاصة في المجتمعات العربية التي تواجه تحديات هائلة ن منها التحديات العلمية التي تتمثل في تأخرنا العلمي الطويل بالقياس إلى مجتمعات سبقتنا كثيرا في مجال العلم والمعرفة

ويقصد بالثقافة العلمية تبسيط العلوم (popularization) وجعلها في متناول عامة الناس، من خلال المجلات المتخصصة بهذا النوع من الثقافة أو المجلات والصحف التي تفرد زوايا لهذا المجال، أو عن طريق الإذاعة والتلفاز والمنتديات والجمعيات المهتمة بهذا الموضوع، وذلك دون الاستهتار بالفكر العلمي الحقيقي والبحث العلمي الجاد الذي يكشف هذه المعلومات، فتكتمل مسيرة المعرفة نتيجة إبداع وتميز بعض المختصين في مجالات العلوم كافة

العلم والثقافة العلمية في العالم العربي:

إنَ الاعتقاد بعالمية العلم وكونيته في العالم العربي غالبا ما يوقع في مزالق الاعتقاد في غربية العلم، ذلك الوهم الإيديولوجي الذي أفرزته إيديولوجية القرن التاسع عشر وترسخ في عقول النخبة العربية، مثقفين وساسة وأصحاب قرار، واكتسحت مساحة رحبة فيها،

وقد سبق لأحد كبار الدارسين المختصين في تاريخ العلوم أن حصر مظاهر ذلك الاعتقاد في نقاط ثلاث هي التالية

1- إنَ العلم غربي المنشأ وغربي الارتقاء، وتعني كلمة الغرب هنا غرب أوربا وأمريكا جغرافيا، والحضارة اليونانية ثم الرومانية واللاتينية ثم ما تفرع عن اللاتينية تاريخيا

2- إنَ الثورة العلمية الأولى تمت في عصر النهضة بعد فترة سادها الظلام، وإنَ هذه الثورات ظهرت مع «كوبرنيكوس» في الفلك و«غاليلي» في الميكانيكا ومع «فييت» ثم «ديكارت» في الرياضيات و«هارفي» في علم الحياة، مع هؤلاء ظهر المنهج التجريبي وسيلة للبرهان.

3- دور المجهود العربي في تاريخ العلم جزئي وهامشي، وذلك أنَ قيمته تنحصر أساسا في نقل النصوص اليونانية والحفاظ عليها في ترجمتها العربية وحدها، مما يعني أنَ ذلك الدور كان دور حراسة العلم اليوناني من الضياع وتتميمه أحيانا نظرية ومنهجا، هذا فضلا عن أنَ أعظم ما قدمه العلماء غير الأوروبيين كعلماء الصين القديمة ومصر الفرعونية وبابل وعلماء العرب والإسلام من مآثر، لم يؤثر قط في تاريخ العلم الذي يظل بالنسبة إلى هذا الاعتقاد امتداد للمعجزة اليونانية.

ينعكس هذا الاعتقاد الإيديولوجي المستند إلى مركزية أوروبية، على تعامل النخبة والساسة العرب مع العلم والتكنولوجيا وعلى تصورهم لسبل التنمية والخروج من مأزق التخلف، متخذا مظاهر أبرزها على الخصوص وهم الاعتقاد في إمكان استجلاب التقدم العلمي واستيراد التقنية والمعرفة والنظر إلى التنمية على أنها جملة من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية القابلة لأن تنقل من مكان لآخر، ولأن تباع وتشترى

وإزاء هذا الوهم الإيديولوجي يمكن التأكيد على أنَ العلم والتكنولوجيا ليسا سلعة قابلة للتبادل والاستيراد (المفتاح باليد) بل هما قبل أي شيئ، نشاط توطين تنظيمي يغرس تقاليد الخلق والإبداع في نظم ومؤسسات المجتمع، فالتقدم التقني ليس في امتلاك تجهيزات مستوردة، بل في تكوين المهارات المحلية التي يمكن أن تؤمن انطلاقة صناعية عميقة الجذور في المجتمع، وما يتخبط فيه العالم العربي من تبعية تكنولوجية ومالية هو في الحقيقة نتيجة أخطاء في السياسات العلمية ترتد بدورها إلى أخطاء في التصورات السائدة لدى النخبة العربية بخصوص العلم ومكانته في الثقافة العربية، وكما يقول الدكتور محمد عابد الجابري فإذا كانت التنمية هي «العلم حين يصبح ثقافة» فإن التخلف سيكون هو «العلم حين ينفصل عن الثقافة» أو هو «الثقافة حين لا يؤسسها علم» على هذا الأساس يشكل ثبات الثقافة العربية على مكوناتها الماضية ومفارقتها لمنطق العلم الحديث العامل الأساس الذي يفسر عجز المجتمع العربي عن تحقيق التنمية، شأنه في ذلك شأن كل المجتمعات المتخلفة أو ما يسمىَ بالمجتمعات «النامية» هي انفصال العلم عن الثقافة: عدم اندماجه في حياة المجتمع المادية والفكرية والروحية والمقصود بالثقافة العلمية ليس فقط اقتباس العلم وإنما أيضا اكتساب المنهج العلمي وجعله من ممارسات الحياة وسلوكياتها ، فأهم ما في الثقافة العلمية ليس محتواها وإنما منهجها الذي يضع كل شيئ أمام محكمة العقل

إنَ الوعي العلمي الذي تكونه الثقافة العلمية يمهد السبيل للمجتمع كي ينتفع بثمار المعرفة العلمية، وبذا يصبح العلم فيه قوة إنتاجية، ويتضح ذلك من أنَ المعرفة العلمية والتقانية تسهم في زيادة الإنتاج بنحو 90% حين تؤدي الزيادة في رأس المال إلى نمو الإنتاج بما

يوازي 10% فقط، وتعرف الدول المتقدمة جدا هذه الآليات وأهميتها، في حين أنَ الدول النامية قاصرة عن استيعاب ذلك

إنَ واقع العلم والتقانة في العالم العربي قد انعكس على الثقافة العلمية، وأدى إلى تدني مستواها لأسباب كثيرة منها: ارتفاع نسبة الأمية التعليمية في مجتمعاتنا لحد ما، حيث يلاحظ تركيز أغلبية الناس على وسائط التثقيف العلمية السريعة كالراديو والتلفاز وإهمالهم وسائط التثقيف الأساسية في هذا الإطار كالكتب العلمية والمجلات المتخصصة ن وكذلك قلة الندوات والمحاضرات المركزة على هذا الجانب مقارنة مع الجوانب الثقافية الأخرى وجهل نسبة كبيرة من الناس بما يحتويه الإنترنت من معلومات علمية قيمة في المجالات المتنوعة، وفي غالبية الملفات وبالتالي عدم الاستفادة منه في مجال التثقيف العلمي ذاتيا، كما أنَ هناك نقصا في قدرة المدرسين في الثانويات بل حتى في بعض الجامعات على إيصال الأفكار العلمية إلى الطلاب بشكل سليم، وابتعاد بعضهم عن أسلوب الحوار والنقاش المشجع على المعرفة والبحث والتعمق في تحليل المعلومات والمفاهيم، لا سيما عندما لا يجدون الوسائل المساعدة على ذلك من مخابر متطورة أو أدوات لازمة للشرح

وتجدر الإشارة إلى أنَ نشر الثقافة العلمية في العلم العربي يواجه صعوبات منها: قلة المجلات العلمية المتخصصة بنشر الثقافة العلمية مقارنة مع المجلات المتخصصة في مجالات أخرى، وقلة عدد الصفحات المتخصصة لهذه الثقافة في الصحف العربية، مقارنة مع ما يقابلها في مجالات أخرى، قلة عدد الباحثين العرب الذين يكتبون في مجال الثقافة العلمية مقارنة مع عدد الباحثين الذين يكتبون في المجالات الأخرى، وذلك لعدة أسباب:

- إدعاء بعضهم أنه لا يريد أن يضيع الوقت في مثل هذه المقالات

- عدم قدرة بعض الكتاب على إيصال الفكرة العلمية الأكاديمية إلى مستو ى أدنى من الأكاديمي (ولهذا السبب اقترح بعضهم أن يتحول العالم إلى أديب لكي يستطيع إيصال فكرته للقارئ عوضا عن أن يرتفع القارئ إلى مستوى تلقيه العلم بأكاديميته)

- عدم تملك البعض من الكتاب لأسلوب صحفي وأدبي يسمح له بإعداد مقال مناسب

- عدم متابعة البعض للأخبار العلمية الحديثة وبالتالي عدم امتلاكه أفكارا جديدة مناسبة للطرح في المجلات العلمية.

- عدم تقدير الجهات المعنية في الجامعات لمثل هذه المقالات سواء في مجال الترقية الأكاديمية أو الإدارية.

- عدم وجود مردود مادي مناسب لمن يقوم بهذا النوع من الكتابة.

- عدم وجود صيغة واضحة للتعامل بين كتاب هذا المجال مع معظم إدارات تحرير المجلات.

- عدم تمكن الكتاب من الحصول بسهولة على صورة ملونة تناسب المقالات التي يكتبونها كونهم أكاديميين وهذا ترفضه إدارات التحرير للمجلات العلمية التي تطلب باستمرار الصور الملونة المنفردة كي تحظى المقالات بالنشر السريع، وهذا أمر منطقي، لأنَ للصور الملونة دورا بارزا في فهم وتبسيط المعلومات.

- - صعوبة الكتابة بالعربية في بعض الأحيان في مجالات علمية حديثة جدا، وخاصة في المواضيع التي تحتاج لمختص حقيقي في المجال المطروق ذاته، وهذا ما يلاحظ عند الإطلاع على موضوع علمي منشور في مجلات مختلفة، إذ نجد فارقا كبيرا في القدرة على

التعبير عن مصطلح علمي بين كاتب وآخر أو مترجم وآخر، وهذا يعني وجود تصور في الترجمة العلمية في العالم العربي

كيفية بناء ونشر الثقافة العلمية في العالم العربي:

إنَ التفكير بإعادة بناء الثقافة العلمية في العالم العربي يحتم إعادة النظر في الفلسفة «العلمية» التي تفضي إلى شل آليات عمل الهيئات والإدارات وتنتج أدبيات منحولة ومكررة، وتقدم حلولا وهمية غير قابلة للتطبيق، ومحصورة الفعالية، وهو يستلزم بعض الشروط

1- إزالة حواجز الفصل المصطنعة بين شتى العلوم والمعارف وإزالة الفصل الاجتماعي البدائي بين ما يسمَى بأصحاب الاختصاص المنتجين للثقافة والعلوم، وبين باقي خلق الله الذين يفترض بهم أن يستهلكوها، وإعادة صياغة فلسفة التعدد في إنتاج الثقافة والعلوم وتعدد استعمالها.

2- إزالة حواجز الفصل الذهني بين المساحات الجغرافية المتداخلة وإعادة بنائها فضاءات دينامية الحركة بين المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، بصورة تسمح ببناء أسس لشراكة علمية مغايرة، وتدفع المؤسسات والهيئات الدولية إلى شراكة مغايرة وتتيح تشابك المجتمع المدني المحلي مع المجتمع المدني العالمي

3- تفعيل دور المجلات والدوريات العلمية بإنتاج ونشر الثقافة العلمية في العالم العربي، وإخراجها من الحلقة المفرغة التي يجسدها واقع الإنتاج والنشر

4- إقامة تجمع مهني خاص لإعادة تنظيم التسويق والتوزيع الخاص بالمنشورات العلمية، يعترض تنظيم هذه المهنة عوائق وحواجز القفز بين 22 دولة في العالم العربي الواحد، ولا يمكن تجاوز بعض

هذه العوائق بغير إقامة شراكة وتوأمة بين المنشورات العلمية لتخطي الحواجز الإدارية الحكومية.

5- تحديد مسؤولية وواجبات الهيئات الرسمية والإدارات الحكومية في تنفيذ ما يمكن أن تقوم به لمساعدة البحث العلمي ونشر الثقافة العلمية والمختصة

6- إنشاء آليات عمل مع الفئات والقطاعات المحتاجة للثقافة العلمية، فهذه القطيعة المريبة بين «القاعدة» و«القمة» تستدعي تساؤلات نقدية في أهمية الثقافة العلمية التي تتحول إلى رأسمال مهني ووظيفي غير منتج، فمثل هذه الهيئات والإدارات في المجتمعات الصناعية والصناعية الجديدة تشغل بتقديم توصيات «مايجب تنفيذه» إنما تقيم علاقة عضوية مع القطاعات والفئات العاملة في ميادين العلوم ونشر الثقافة العلمية

أما بالنسبة لنشر الثقافة العلمية: هنالك عدة أقنية يجب أن يتم نشر الثقافة العلمية في العالم العربي عبرها، ولكن هذه الأقنية تواجه مشاكل عدة تحدَ من أدائها وفعاليتها، بالرغم من أنها قابلة للتجاوز والحل.

1- الكتب العلمية: يتم ترجمة وتأليف ونشر بعض الكتب العلمية في اختصاصات ومستويات مختلفة، ولكنها تبقى خجولة الانتشار ومحدودة التوزيع، يقتضي العمل على عدة محاور وعلى خطي المزود والمتلقي للوصول إلى المستوى المطلوب

أ- الإرشاد التربوي تشجيع الطلاب على مطالعة الكتب العلمية في جميع المراحل وعلى مختلف المستويات، وفي الاختصاصات كافة، عبر تحديد مهام أكاديمية لهم تستوجب قراءة كتب والبحث في مراجع علمية ككتابة تقارير حول مواضيع محددة، أو تحضير مشاريع أو

نماذج علمية، أو الاستجابة لمسابقات علمية مدرسية يتبارى فيها الطلاب في الإجابة عن أسئلة مقتطفة من كتب علمية عديدة تدور حول موضوع محدد يحصل بنتيجتها الفائزون على جوائز قيمة

ب- دعم الكتاب العلمي: بما أنَ معظم الكتب العلمية العربية مترجمة عن اللغات الأجنبية فإنَ أسعارها تفوق بعض الشيئ ما يشابهها من الكتب الأخرى لخضوعها لرسوم حقوق النشر، وتضمنها رسوما وصورا تكون بالألوان في معظم الأحيان، لذلك فإن دعم الكتاب العلمي ضرورة للمساهمة في تعزيز انتشاره وليصبح في متناول الجميع مما يرفع مبيعاته، ويشجع الناشرين على نشر المزيد من العناوين وطباعة المزيد من النسخ

ج- تعميم المكتبات العامة على الوزارات والإدارات المختصة العمل على تقرير المكتبات العامة في جميع المدن والقرى في العالم العربي والتركيز على توفير الكتب العلمية فيها لجميع الشرائح العمرية وفي مختلف الاختصاصات، مما يتيح المعرفة والثقافة العلمية للجميع.

2- المجلات العلمية: تؤدي المجلات العلمية دورا مهما في نشر العلوم غي العالم الغربي، وهي تحظى بشعبية كبيرة هناك، ولكن للأسف فإنَ القراء العرب ينصرفون عن المجلات الجادة والمفيدة، إلى تلك المختصة بسب أغوار فراغ عالم النجوم والفنانين وثرثراتهم، وكم من مجلة علمية عربية جادة انطلقت بقوة لتتوقف بعد صدور عدد قليل من الأعداد لغياب الإعلانات الراعية والشركات الداعمة لذلك فإن العمل على إنتاج ونشر وتوزيع مجلة علمية جامعة بسعر تشجيعي، وعلى مستوى العالم العربي ضرورة حتمية لوضع الشباب العربي على طريق العلم السريع ولمتابعة التطورات العلمية ومستجداتها.

3- التلفزيون والفضائيات: تلعب محطات التلفزة والفضائيات

دورا مهما جدا في إيصال المعرفة والمعلومات العلمية إلى المواطنين، وهي مؤثرة بشكل خاص على الناشئة الذين يتفاعلون مع الصورة والحركة والكلام المرافق، فتترسخ المعلومات في أذهانهم، وللأسف فإن معظم الفضائيات العربية يرعى المسلسلات التي لا تنتهي والكليبات الغنائية الفارغة، والكثير من التفاهات التي لا تغني ولا تسمن، وما يحز في النفس أنَ هذه البرامج تعرض في أوقات متابعة الأطفال والناشئة للشاشة الصغيرة، وهنا يمكن أن نوجه نداء إلى المسؤولين عن الاعلام والثقافة لإعطاء هذه الناحية المهمة حقها، فمستقبل الأجيال أمانة غالية في أعناق الجميع

4- الإنترنت هناك حلم كبير لتطوير شبكة معرفة الكترونية لنشر معارف العلوم والتكنولوجيا عبر أثير العالم العربي بحيث يتم وضع قاعدة معلومات مكثفة تختزن معارف ومعلومات حول جميع الاختصاصات والقابلة للبحث فيها، واستخراج المعلومات المطلوبة منها مجانا أسوة بالعديد من المواقع الغربي المماثلة

5- دور وزارات التعليم والثقافة:يمكن لوزارات التعليم والثقافة أن تلعب دورا ايجابيا في نشر الثقافة العلمية من خلال

أ- العمل على نشر الوعي العلمي عبر مجلات إعلامية منظمة وأنشطة تعريفية تستهدف طلاب المدارس وإنشاء مرافق علمية متخصصة، تضم متاحف ومختبرات ومراصد، إضافة إلى تقديم جوائز ومنح تشجيعية للأبحاث والمشاريع العلمية المتفوقة التي يقومون فيها بمدارسهم

ب- حث وتحفيز الطلاب الثانويين على اختيار المسار العلمي الجامعي عبر محاضرات إرشادية تتولى إقناعهم بالجدوى الوطنية والاجتماعية والمادية التي يستحقونها بخيارهم هذا.

ج- تشجيع الكتاب والمؤلفين العرب على تأليف كتب علمية للأولاد والناشئة والشباب بأسلوب ممتع وسهل ومفيد في آن معا

ختاما:

فإن الثقافة العلمية باتت ضرورة موضوعية ملحة في ظروف علمية وتكنولوجية عالمية تتسم بإيقاع متسارع في حركيتها وتأثيرها وإنتاجيتها، ولم تعد الثقافة تعني فقط الثقافة التقليدية، بل إنَ الثقافة العلمية بدأت تحل محل الثقافة بمعناها التقليدي وتجيب عن العديد من الأسئلة التي كانت الى وقت قريب غامضة وملتبسة وعصية على فك ألغازها المحيرة

وبالنسبة للعالم العربي فإن حاملي الثقافة العلمية مطلوب منهم ضرورة تعميم الثقافة العلمية لإيصالها إلى عامة الناس، دون أن يؤثر ذلك على جوهر وسوية البحث العلمي وتقدمه، لأن تقدم البلدان يرتبط بعدد باحثيه الحقيقيين، وبعدد مقالاتهم وبحوثهم العلمية المفيدة، وليس بكثرة ما ينشرون من ثقافة علمية شعبية

الفصل الرابع

اقتصاد المعرفة

يمثّل اقتصاد المعرفة اتجاهاً حديثاً في الرؤية الاقتصادية العالمية(وفرعا جديدا من فروع الاقتصاد)، ينظر إلى المعرفة بوصفها محرك العملية الإنتاجية، والسلعة الرئيسية فيها، إذ يرى أنها تلعب دوراً رئيسياً في خلق الثروة غير المعتمدة على رأس المال التقليدي، ولا على الموادّ الخام، أو العمال، إنما تعتمد كلياً على رأس المال الفكري البشري إن مفهوم «المعرفة» ليس بالأمر الجديد بالطبع، فالمعرفة رافقت الإنسان منذ أن تفتح وعيه، وارتقت معه من مستوياتها البدائية مرافقة لاتساع مداركه وتعمقها حتى وصلت إلى ذراها الحالية، إلا أن الجديد اليوم هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى نمو حياة الإنسان عموماً، وذلك بفضل الثورة العلمية التكولوجية، فقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين أعظم تغيير في حياة البشرية، ألا وهو التحول الثالث أو الثورة الثالثة، على حد تعبير الفن توفلر بعد الثورة الزراعية والثورة الصناعية، وتمثّل بثورة العلوم والتقانة فائقة التطور في المجالات الإلكترونية والنووية والفيزيائية والبيولوجية والفضائية..، وكان لثورة المعلومات والاتصالات دور الريادة في هذا التحول فهي مكنت الإنسان من فرض سيطرته على الطبيعة إلى حد أصبح عامل التطور المعرفي أكثر تأثيراً في الحياة من بين العوامل الأخرى المادية والطبيعية، لقد باتت المعلومات مورداً أساسياً من الموارد الاقتصادية له خصوصيته بل أنها المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية، المكمل للموارد الطبيعة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين قد شبه المعرفة بالنقود أو

الإلكترون لا يمكن لصاحبها أن يشعر بقيمتها إلا إذا تحركت، أنها المورد الوحيد الذي لا ينضب بل وعلى العكس من ذلك كما في خصائص مفهوم المعرفة يزداد حجمه باستمرار فيما لو أخضع للتشارك والتحاصص، وجاء في دراسة قدمت إلى مؤتمر التعليم العالي الذي عقد مؤخراً في دمشق، تلجأ المؤسسات حالياً في سعيها لتنمية اقتصادها إلى وضع استراتيجية تعليمية ضمن إطار ما يسمى باقتصاد المعرفة لنشر المعرفة داخلياً على كل المستويات الإفرادية والمجموعاتية، وعلى مستوى المؤسسة ككل وذلك بهدف توليد مقدرات على صعيد تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة وتحسين أدائها.

إن من المؤكد أن تطبيق استراتيجية تعليمية في المؤسسة سيساعد المديرين في خلق عمليات جماعية وافرادية تمكن من رفع مستوى جودة العمل، وبالتالي توليد قيم إضافية له تزيد من الموارد المالية للمؤسسة، وتشير الدراسة إلى تطور مفهوم الاقتصاد الجديد بحيث أصبح ينظر إليه كأسلوب جديد في المقاربات الاقتصادية، وذلك في خضم الحدث عن تطور الاقتصاد كعلم لدرجة صار بعض الاقتصاديين يعتبر الاقتصاديات الحديثة منظومة تكيفية ديناميكية، بدلاً مما كان ينظر إليها كمنظومات توازن مغلقة ومعقدة ولفترة طويلة، أن أهم ما يميز الاقتصاد الجديد اعتماده على مصادر أخرى غير الطاقة وهي مصادر غير حسية كالمعرفة والمعلومات وإدارة المعرفة، لدرجة غدت عندها تلك المصادر غير الملموسة مجالاً رحباً للتنافس العالمي وأصبحت موضوعاً لمهن مستقبلية في إطار المنظومة الاقتصادية العامة فضلاً عن كونها مولداً فعلياً للثروة، ويمكن وصف وضع الحالي للاقتصاد بأنه يقع في منتصف الطريق بين الاقتصاد التقليدي المتوازن المغلق القائم على الطاقة وبين الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة، لعل البعض ومنهم عالم الإدارة الأميركي «بيتر

دروكر» يرى أن العالم صار يتعامل فعلاً مع صناعات معرفية تكون الأفكار منتجاتها والبينات موادها الأولية والعقل البشري أداتها، إلى حد باتت المعرفة المكون الرئيسي للنظام الاقتصادي والاجتماعي المعاصر، من هذا المنطلق أصبحت البشرية على عتبة عصر جديد تلعب فيه إجراءات حقن الاختراعات في الاقتصاد وتقارب التقانة العالية دوراً مفتاحياً في تسريع حركة المعرفة وضخها من أقنية العولمة الجارية حالياً، في هذا السياق بزغت مفاهيم الاقتصاد الرقمي و التجارة الإلكترونية التي تشكل المعرفة جوهرها والقوة المحركة الرئيسية فيها.

تكنولوجيا الاتصالات وزيادة معدلات النمو والعائد على الاستثمار:

تعمل وسائل الاتصالات الحديثة على تقليل الوقت وخفض تكلفة نقل المعلومات وبينما تسهل تخزين ومعالجة المعلومات، فإنها أيضاً تتضمن بعض ملامح تكنولوجيا المعلومات وخاصة اتساع حجم السوق ورفع القدرة على المنافسة، وانتشار عمليات التجديد والابتكار في مجال الإنتاج. وتستخدم طريقة معدل عائد الاستثمار في الاتصالات لتقدير منافع شبكة التليفونات، وفي تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم لسنة 1994 يعطى متوسط معدل العائد المالي للاستثمار في مشروعات الاتصالات بنحو 20%، وهو معدل مرتفع نسبياً، فضلاً عن منافع أخرى لهذه المشروعات مثل انتشار تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وخفض تكلفة الاتصالات، والآثار الخارجية الإيجابية لشبكة التليفونات لانجدها في عائد الاستثمار في مجال الاتصالات وإنما في آثارها على الناتج الإجمالي. ولتقدير التأثير الكلي لشبكة الاتصالات على النمو الاقتصادي نحتاج إلى معرفة منافع الاستثمار في مجال الاتصالات، وقد أجريت دراسات أثبتت أن الدول التي يتوفر بها شبكة جيدة للاتصالات تحقق معدلات نمو أعلى وتوجد أدبيات اقتصادية

حول تأثير الاستثمار في البنية الأساسية ومحددات النمو الاقتصادي، ووضعت معايير وعوامل للنمو الاقتصادي منها درجة انفتاح الاقتصاد القومي على السوق العالمية، وارتفاع مستوى التعليم وكفاءة أداء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والنمو السكاني والعمراني المتوقع. كما يوجد نموذج مبسط، وفيه يكون ارتفاع مستوى شبكة الاتصالات بزيادة عدد التليفونات مقارناً بعدد السكان وارتفاع مستوى الاستثمار في التعليم على معدلات النمو في المستقبل. وإذا استطعنا السيطرة والتحكم في المعدلات الأخرى تصبح التليفونات في مرتبة أقل ضمن المتغيرات المؤثرة في النمو.

كما توضح دراسات أخرى أنه توجد صعوبات في تقدير أهمية مدخلات رأس المال مثل التعليم والبنية الأساسية في نماذج انحدار النمو، وهذه المدخلات تعتبر مستقلة وتزيد مع اضطراد النمو الاقتصادي، فمثلاً من الصعب القول إن التعليم وحده يسبب النمو الاقتصادي أو إن ارتفاع الدخل وحده يؤدي إلى ارتفاع مستويات التعليم، وقد اتضح من البحث أن المشكلة تتمثل في أن مدخلات رأس المال العيني والتعليم والاتصالات ليست المنابع الأساسية للنمو. ففي نموذج كامل للنمو متعدد الأبعاد لا يجب علينا فقط أن نأخذ في الاعتبار مصادر النمو التقريبية مثل ارتفاع الإنتاجية وتراكم رأس المال وإنما أيضاً القوى التي تقود الإنتاجية والاستثمار، على سبيل المثال فإن وجود إطار تشريعي ومؤسسي جيد يمكنه أن يشجع الاستثمار، وبالتالي يرفع مستوى النمو والاستثمار، ونموذج كامل للنمو يجب أن يتضمن كلتا الآليتين، أي أن العوامل المؤسسية تؤثر في الاستثمار، والاستثمارات ترفع معدلات النمو. ويجب النظر إلى عملية النمو الاقتصادي كعملية متعددة الأبعاد، فالنمو الاقتصادي يتمثل هنا في رفع مستوى الإنتاجية وتراكم رأس المال، وكلاهما يمكن تفسيره بقوى

أخرى، فنجد أن بعض الاقتصاديين يركزون على دور العوامل الجغرافية كمحددات للأداء الاقتصادي على المدى البعيد، بينما آخرون يركزون أكثر على العوامل الثقافية والحضارية، وما يهمنا هنا هو تقدير العلاقة الهيكلية بين تراكم رأس المال، خاصة الاستثمار في الاتصالات، والنمو الاقتصادي، وينطلق بعض الاقتصاديين من اعتبار أن الناتج القومي الإجمالي يرجع في المقام الأول إلى دالة الإنتاج، وفي دالة الإنتاج لدى النيوكلاسيك يعزى الناتج إلى التكنولوجيا، ورأس المال العيني والعمل ويضاف إليها التعليم والبنية الأساسية لرأس المال، ويفترض أن لكل بلد مستوى معين من التكنولوجيا، وأنها تنمو في كل بلد بمعدل يتغير كل فترة زمنية، وفي تقدير دالة الإنتاج نجد أن رأس المال العيني ورأس المال البشري والبنية الأساسية لرأس المال هي عناصر مهمة في دالة الإنتاج.

تمثل البنية الأساسية للعلم والتكنولوجيا أهم مقومات المنظومة القومية للعلم والتكنولوجيا، من حيث الموارد والمؤسسات المالية والنظم الإدارية والتشريعات القانونية المنظمة لهذه المؤسسات، بالإضافة إلى السياسات والقيم والوظائف المنوطة بهذه المؤسسات، وعلى الدول النامية إذا أرادت الاستفادة من التقدم التكنولوجي أن تعمل على تغيير هياكلها الإنتاجية حتى يمكنها التلاؤم مع التغيير التكنولوجي واستيعاب التكنولوجيا وتطويرها، ولا شك في أن تشجيع التغير التكنولوجي سيكون في صالح جميع الدول في منظومة الاقتصاد العالمي المعاصر. والبنية الأساسية للعلم والتكنولوجيا تعرف بدلالة المؤسسات والهياكل الاجتماعية التي تتضمن أنشطتها أساساً الاكتشافات وشيوع المعرفة العلمية والتكنولوجية. وهناك عوامل تؤثر في قدرة الدول النامية على استيعاب التجديد والتحديث التكنولوجي منها مدى توفر البنية الصناعية والتكنولوجية من مصانع ومدارس

وجامعات ومراكز بحوث وتدريب تكنولوجي، وتوفر المعرفة الفنية والموارد البشرية أي القوى العاملة والخبرة المهنية والعملية والقدرات البحثية، ومن الضروري توفر القبول الاجتماعي للتكنولوجيا والقدرة على التعامل معها، وأن يكون حجم السوق المحلية كبيراً نسبياً، ويلزم لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذن توفير بنية أساسية مناسبة، وبينما تحتاج بعض الدول النامية إلى إنشاء شبكة اتصالات ذات سرعة عالية، فإن البعض الآخر يحتاج فقط لمجرد توسع بسيط لخدمات شبكة التليفونات أو تقوية الإرسال التلفزيوني، وهناك العديد من الدول النامية تفتقر إلى معدات الكمبيوتر وتطبيقات البرمجيات، ولعل انتشار التليفون المحمول وهو تطبيق متقدم لتكنولوجيا الاتصال اللاسلكي، سوف يؤدي إلى التغلب على بعض الصعوبات في تقديم خدمات الاتصالات في المناطق النائية والمعزولة، أو مناطق الغابات والجبال، فقد تم إدخال استخدام التليفون المحمول وشبكة الإنترنت في بعض مناطق الغابات في إفريقيا، ونتج عن ذلك خلق نوع جيد من الاتصال بين القاطنين في هذه المناطق وخارجها، حتى إن سكان بعض الغابات الإفريقية يمارسون التجارة الإلكترونية لمنتجات الغابات الاستوائية عن طريق شبكة إنترنت والتليفون المحمول، وستشهد السنوات العشر القادمة انتشار تطبيق هذا النوع من خدمات الاتصالات، وبزيادة الطلب عليها ستنخفض تكلفتها وبالتالي ثمنها.

وتعتبر البنية الأساسية بوجه عام هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، حيث يستفاد من جداول المدخلات والمخرجات والحسابات القومية في كل من الولايات المتحدة واليابان أن الاتصالات السلكية واللاسلكية تستخدم في جميع القطاعات الاقتصادية تقريباً، والمستخدمون يطلبون هذه الخدمات للاستهلاك المباشر ولرفع إنتاجيتهم وتوفير الجهد والوقت، وبالتالي تقليل التكلفة. وبمفهوم علم

الاقتصاد يخلق التوسع في شبكة الاتصالات آثاراً خارجية بمعنى أن المنافع التي تعود على مستخدمي شبكة الاتصالات تزيد بمعدل أكبر من التوسع فيها، وتحدد فرص المكالمات عبر شبكة التليفونات بعدد المواطنين الذين يرسلون ويستقبلون هذه المكالمات.

اقتصاد المعرفة.... مستلزمات أساسية:

يرى أحد الباحثين أن لاقتصاد المعرفة مستلزمات أساسية أبرزها:

أولاً: إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة ابتداء من المدرسة الابتدائية وصولاً إلى التعليم الجامعي مع توجيه اهتمام مركز للبحث العلمي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن إنفاق الولايات المتحدة في ميدان البحث العلمي والابتكارات يزيد على إنفاق الدول المتقدمة الأخرى مجتمعة، مما يساهم في جعل الاقتصاد الأمريكي الأكثر تطوراً وديناميةً في العالم. ((بلغ إنفاق الدول الغربية في هذا المجال 360 مليار دولار عام 2000م كانت حصة الولايات المتحدة منها 180 ملياراً)).

ثانياً: وارتباطاً بما سبق العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية، وعلى الدولة خلق المناخ المناسب للمعرفة، فالمعرفة اليوم ليست «ترفاً فكرياً» بل أصبحت أهم عنصر من عناصر الإنتاج.

ثالثاً: أدراك المستثمرين والشركات أهمية اقتصاد المعرفة، والملاحظ أن الشركات العالمية الكبرى «العابرة للقوميات خصوصاً» تساهم في تمويل جزء من تعليم العاملين لديها ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم، وتخصص جزءاً مهماً من استثماراتها للبحث العلمي والابتكار... إلخ.

المعلومات والمعرفة – معالجة معلوماتية اقتصادية:

إن استمرار المعلومات والمعرفة بالانتشار في جل الأنشطة الرقمية التي تسود معظم قطاعات الأنشطة الاقتصادية بات يحتم ضرورة معاودة التفكير بهذا المورد الجديد الذي بدأ يحمل تأثيرات ملموسة على الآلة الاقتصادية العالمية. ترتكز اقتصاديات معالجة المعلومات إلى ثلاث محاور رئيسية هي: معالجة المحتوى الذي يمثل موارد التصنيع المعلوماتي ومعالجة المعلومات التي تمثل أدوات الإنتاج وشبكات الاتصال التي تمثل قنوات التوزيع للزبائن.

أن أهم مقوم في صناعة المعرفة هو المحتوى المعرفي الذي يتألف من التراث الرمزي الإنساني من نصوص وقواعد وبيانات وقواعد معرفية وأفلام وموسيقى وآليات مستحدثة، تستثمر هذا المحتوى لإبداع محتوى جديد من أجل هذا بدأت الولايات المتحدة ومؤسساتها العملاقة بالسعي إلى إحكام قبضتها على موارد المحتوى تمهيداً لفرض هيمنتها على عجلة الاقتصاد المعلوماتي العالمي.

إن الأنموذج الاقتصادي المطلوب لمعالجة قيمة المعرفة، وإيجاد الصياغات الرياضية الملائمة لاحتسابها يرتكز إلى حقيقة أن قيمة المعلومات تنشأ عن طبيعة المحتوى الذي يمكن استثماره بنشاط أو عملية لإنتاج عائد اقتصادي.

وإذا حاولنا تتبع أهم المفردات الكلفوية لمادة المعرفة نجدها تنقسم إلى المحاور التالية:

المحور الأول: كلف تطوير وإنشاء المحتوى المعلوماتي أو المعرفي.

المحور الثاني: الكلف السوقية لتداول المعلومات.

المحور الثالث: كلف جمع المعلومات من مواردها المنتشرة في النظم

المعلوماتية، يضاف إلى هذه المحاور مفردات تعتمد على هدية مستثمر المعلومات وطبيعة الأهداف المرسومة لخطط استثمارها. وعليه فإن المعادلة الرياضية لوصف قيمة المعلومات ستكون بصيغتها الشمولية كما يلي: قيمة المعلومات = دالة ((طبيعة المعلومات، المستخدم، أهداف المستخدم أو المؤسسة، العمليات، العائد)).

بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الرقمي:

«الاقتصاد المعرفي» هو مبدئيا الاقتصاد الذي يحقق منفعة من توظيف المعرفة واستغلال معطياتها في تقديم منتجات أو خدمات متميزة جديدة أو متجددة، يمكن تسويقها وتحقيق الأرباح منها، وتوليد الثروة من خلال ذلك، وتأسيسا على ذلك فإن الاقتصاد المعرفي يقوم بتحويل المعرفة الى ثروة ، وفي العمل على تحقيق ذلك، فإن الاقتصاد المعرفي يوفر وظائف ليس للمؤهلين معرفيا فقط بل للمبدعين والمبتكرين أيضا، ولأصحاب المهارات الداعمة لأعمالهم، أي أن اقتصاد المعرفة لا يولد الثروة فقط بل يقدم فرص جديدة أيضا، وفي اطار الاقتصاد المعرفي يبرز «الاقتصاد الرقمي» ويسمى بالرقمي لأنه يعتمد على التقنية الرقمية اي على تقنية المعلومات والاتصالات، ان هذه التقنيات أضحت اليوم تستخدم على نطاق واسع في شتى مجلات الحياة، بما في ذلك ادارة تصنيع المنتجات وتقديم الخدمات المختلفة والإعلان عن فوائدها وادارة تسويقها، ويؤدي الاستخدام الفعال لهذه التقنيات الى رفع كفاءة الأعمال الى رفع كفاءة الأعمال المختلفة، بما يؤدي الى تحسين المردود الاقتصادي للمنتجات والخدمات المعطاة، ويضاف الى ذلك فإن انتاج تقنيات المعلومات والاتصالات بمواصفات متميزة وتكاليف معقولة يعطي فوائد اقتصادية اخرى، نظرا للسوق العالمي الواسع الذي تتمتع به هذه

التقنيات، وبالاستناد لما سبق فإننا نجد أن الاقتصاد الرقمي يمثل جانبا رئيسيا من جوانب الاقتصاد المعرفي، لكنه لا يغطي كل جوانبه، اذ أن الاقتصاد المعرفي أكثر شمولا واتساعا وأفقا ويتضمن كافة المعارف التي يمكن لها أن تسهم في العطاء الاقتصادي، وليس فقط استخدام تقنيات المعلومات استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات وانتاجها، ويركز بعض الاقتصاديين على أن الاقتصاد المعرفي يشمل بصورة رئيسية الموضوعات المعرفية المتقدمة التي تقدم منتوجات وخدمات، يؤدي تجدد المعرفة في مجالاتها الى عطا ء اقتصادي كبير، ومن ابرز الأمثلة على ذلك تقنيات «النانو» التي تعطي موادا جديدة غير مسبوقة، يمكن لها أن تحقق تفوقا كبيرا في مجالات عديدة، ومثال آخر تقنيات المعلومات والاتصالات ذاتها التي تحتاج الى التحديث المستمر بسبب تطور وتحسن مواصفاتها كنتيجة طبيعية لتجدد المعرفة بشأنها

الفصل الخامس

التعليم العالي في العالم العربي..

تستأثر قضية التربية والتعليم العالي باهتما م بالغ لدى النخبة الفكرية والعلمية العربية، لما للتربية والتعليم من أهمية كبيرة في عصر انفجار المعرفة والمعلومات وثورة الاتصالات والعولمة، إنَّ المخاطر والتحديات التقانية- وانعكاساتها المتعددة في الجوانب كافة - التي تواجهها الدول العربية تتطلب نهضة علمية تكنولوجية لا بل ثورة شاملة أساسها العلم وبنيتها الاقتصاد السليم وحافزها النهضة والتطور واللحاق بركب الحضارة العالمية، فالتعليم بحسب الأستاذ عبد العزيز بن عثمان بن صقر «ركيزة أساسية للتنمية والتقدم والنهضة حيث أن البشر المتعلمين المؤهلين هم الثروة الحقيقية لأي مجتمع من المجتمعات ومن هنا تتسابق دول عديدة في العالم، ليس في الغرب، ولكن حتى في القارات الثلاث (أفريقيا وآسيا وأمريكا اللا تينية) إلى الاستثمار في العنصر البشري من خلال التعليم والتدريب والتأهيل والرعاية الصحية... الخ» ويضيف الأستاذ عبد العزيز بن عثمان بن صقر قائلا:

«إن التعليم هو الذي يسهم في بناء الشخصية الوطنية وتكريس الهوية الحضارية من خلال دوره في عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية وهو يمثل الركيزة الأساسية في إيجاد قوة عمل مدربة تلبي احتياجات النخبة وسوق العمل، ومن خلاله يتم خلق أجيال قادرة على التواصل مع العالم والتعامل مع مستجداته بفاعلية واقتدار».

واقع التعليم العالي في العالم العربي:

منذ أواسط الستينيات من القرن الماضي أشار بعض الباحثين إلى

أن التخطيط التربوي في العالم العربي ما يزال بعيدا عن تحقيق العلاقة الدائرية مع التخطيط العام للدولة أي التي تقيم بين الظواهر صلة تأثر وتأثير متبادلين، وابتعاده عن ميدان التنمية محكوما بعزلته، إذ لا بد له أن يكون في قلب المعركتين الاقتصادية والاجتماعية، وأن يتولى مسؤوليته في بناء الانسان قائد التنمية ورائدها، فالتعليم يكون جانبا من جوانب العملية التربوية وعمقا من أعماقها، إذ أن التربية لا تهدف فقط إلى توصيل معرفة أو تنمية قدرة، لكنها فوق هذا تهدف إلى تنمية الفرد من جميع الجوانب الروحية والقيمية والفكرية والمهارية والبدنية، وإعداده إعدادا سليما، لكي يكون عضوا نافعا وفاعلا في المجتمع الذي يعيش فيه، بل إنها تهدف إلى تنمية المجتمع وتطويره وتحسينه بما يحقق الأهداف والقيم الإنسانية العليا

تشير تقديرات منظمة اليونسكو إلى أن عدد الملتحقين بالتعليم العالي في البلدان العربية يقدر بقرابة 3 ملايين وهو ضعف عددهم في الثمانينات، ولكن عندما نقارنه مع البلدان المتقدمة يصل الى 4/1 في تلك البلدان، وأن نسبة الملتحقات بالتعليم العالي هو أقل من متوسط الدول النامية حتى منتصف التسعينات، وأن عدد الملتحقين بالتعليم العالي في البلدان العربية حوالي 5.3% ولا يزيد كثيرا عن النسبة المقابلة في مجمل البلدان النامية والبالغة 4.2 % في عام 1994 وهذه النسبة تقل كثيرا عن البلدان المتقدمة والتي تقدر في العام نفسه ب 17.6% ومع تزايد سريع

مرتكزات التعليم الجامعي:

يشير الدكتور أسامة بن صادق طيب (مدير جامعة الملك عبد العزيز) إلى وجود مرتكزات للتعليم الجامعي تتمثل في ثلاثة أضلاع هي: الطلاب، الاستاذ، المقرر الدراسي، وإلى وجود جوانب فرعية

تسهم في تجويد العملية الدراسية بالجامعة وهي طرق التدريس، وسائل وتكنولوجيا التعليم، القاعات الدراسية، المكتبات، المعامل والمختبرات، البحوث التربوية الإدارة الفعالة، والكادر المؤهل من الإداريين والفنيين، وأصبح عنصر التقنيات الحديثة من أكثر العناصر تأثيرا في التعليم الجامعي

فالطالب: وهو محور كل النشاطات الجامعية يكون اختياره للجامعة على أسس أكاديمية وتربوية عالية أهمها قدرته على الاستيعاب المستقل، إذ أن الدراسة الجامعية أكثر ما تعتمد على الجهد الفردي، وينبغي التأكيد على أنه يدرس في مجال له فيه الرغبة الأكيدة فتلك الرغبة هي الحافز الأهم والأقوى لتحصيل علمي مرموق ومتميز، مما يؤدي به إلى التفوق في دراسته، ولا بد للطالب من أن ينخرط في الحياة الجامعية وبخاصة في مجال النشاطات الثقافية والرياضية والعلمية، إضافة إلى حرصه على حضور مناسبات الجامعة من ندوات ومحاضرات، واللقاءات العلمية، وبناء علاقات ايجابية مع أساتذته وزملائه.

وبالنسبة للأستاذ الجامعي: فإنه – وبلا شك- يعول عليه بدرجة كبيرة في مسار الدراسة الجامعية فهو المنبع الذي يستقي منه الطالب معظم معارفه وثقافته ومعلوماته، مما يضع على عاتق الأستاذ مسؤولية تنمية قدراته التدريسية، وتوسعة قاعدة معلوماته، وتطوير الذات من خلال مواكبة أحدث المستجدات في مجال تخصصه، والجامعة عليها تهيئة المناخ الملائم للأستاذ للبحث والتقصي والإبداع والإبتكار والتميز، وبخاصة في مجال التدريس، وكذلك في مجال البحث العلمي.

أما المقررات والمناهج الدراسية: فهي الحقل الذي تصب فيه جهود الأستاذ والطالب على حد سواء، فالأستاذ يعمل على إيصال ما لديه في مجال تخصصه، والطالب يعمل جاهدا لاستيعاب ما صدر

من أستاذه في إطار المنهج الدراسي، مع إتاحة الفرصة للطالب للتوسع في المادة من خلال المراجع والمصادر من باب إثبات الذات والاستقلالية في التحصيل العلمي، لذلك كان من الضروري ومن الأهمية بمكان العمل الدؤوب المستمر من أجل غربلة وتصفية مفردات المناهج الدراسية، والعمل الجاد على تطويرها لمواكبة مستجدات العصر ومتطلبات سوق العمل، فلذلك تعمل الجامعات على إنشاء مراكز علمية متخصصة للقيام بمهمة تطوير كل أضلاعها وعناصرها ومقوماتها

موقع الجامعات العربية من جامعات العالم:

نشر أحد المواقع الألكترونية العربية مقالا حول قائمة أفضل100 جامعة في العالم، وكان المقال حصيلة استطلاعات الرأي شملت (3707) أستاذا جامعيا على مستوى العالم لوضع ترتيب لأفضل 100 جامعة في مجال اختصاصهم، كما شملت 736 رب عمل تخرجوا من جامعات مرموقة وقدموا توصيات توضح قدرة تلك الجامعات على جذب الطلبة الأجانب للدراسة فيها إضافة إلى استقطاب كبار الأساتذة للعمل بها، ويلخص الاستطلاع ترتيب الجامعات في العالم تبعا للدول وفق التالي:

الولايات المتحدة الأمريكية	%33
بريطانيا	%15
استراليا، هولندا	%7
فرنسا، سويسرا	%5
اليابان، المانيا، كندا، هونغ كونغ	%3
بقية دول العالم	%16

من يقرأ هذا التصنيف يلاحظ غياب أي جامعة عربية ضمن هذا

التصنيف أو استطلاع الرأي، هذه النتيجة دفعت أحد الباحثين العرب وهو الدكتور محمد مرعي – أكاديمي سوري - للرجوع إلى تصنيف «شنغهاي» للتعرف إلى واقع الجامعات العربية بين الجامعات الخمسمائة الأولى في العالم حسب تصنيف عام 2005 علما أن تصنيف «شنغهاي» يستند إلى أربعة معايير علمية وموضوعية يشهد بها جميع الأكاديميين في العالم وهي:

1- معيار جودة التعليم 2- معيار جودة الكلية أو المعهد 3- معيار مخرجات الأبحاث العلمية 4- معيار حجم المؤسسة.

ويبين التصنيف أن الجامعات ال20 الأولى في العالم كانت من نصيب الولايات المتحدة ثم بريطانيا واليابان، والجامعات ال(100) الأولى في العالم تنضم إلى القائمة فرنسا، المانيا، كندا، السويد، سويسرا، هولندا، استراليا، ايطاليا،اسرائيل، النمسا، الدانمارك، فلندا، و روسيا وبين الجامعات ال(200) الأولى في العالم يضاف إلى ما سبق كل من بلجيكا، الصين، أسبانيا، كورية الجنوبية،البرازيل، سنغافورة، المكسيك وبين الجامعات ال(300) الأولى في العالم تضاف دول مثل نيوزيلندا، جنوب إفريقيا، هنغاريا، اليونان، إيرلندا، تشيكيا، الأرجنتين وبين الجامعات ال(400) الأولى تضاف دول مثل بولندا، الهند، تشيلي وبين الجامعات ال(500) الأولى في العالم تضاف دول مثل (تركيا والبرتغال) أما الجامعات العربية فهي – وللأسف- خارج هذا التصنيف ويعبر وجودها خارج هذا التصنيف عن تدني مستوى خريجيها والجهاز التدريسي والبحثي فيها وقلة مخرجاتها البحثية والأعمال العلمية، وتخلف بناها الإدارية والتنظيمية والمؤسسية، وهذا بحد ذاته يعكس حالة الاقتصاد العربي والواقع المجتمعي والكفاءة السياسية

الجامعات العربية والعملية التنموية:

هنالك العديد من النواقص والأخطاء في التعليم العالي والجامعات العربية، والتي تحد من دورها الفاعل في إحداث تنمية عربية تكنولوجية، تكون مقدمة لتنمية صناعية ومعلوماتية واقتصادية تهيئ للتنمية العربية الشاملة بجميع جوانبها ومجالاتها بما ينعكس على تطوير وتفعيل الحياة الاجتماعية العربية، وعلى المواطن العربي في حياته وسلوكياته وشتى مناحي حراكه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.. ومن أهم النواقص وعوامل القصور في الجامعات العربية ما يلي:

أولا: غياب الترابط بين نظم التعليم العالي وخطط التنمية ففي كثير من الدول العربية نجد أن النهج المتبع لدى المخططين في التعليم العالي يبدو غير ملائم ولا يتناسب مع احتياجات التنمية، وربما يعد هذا أحد العوامل الأساسية التي تشكل عائقا كبيرا أمام عدم تمكن نظم التعليم من أن تكون أكثر تجاوبا مع حاجات التنمية

ثانيا: إنَ سياسات القبول المفتوح في الجامعات مع تطبيق بعض المعايير لتوجيه الطلبة إلى الكليات والأقسام الأخرى أدت إلى تزايد مضطرد في أعداد الطلبة المتوجهين إلى فروع العلوم الإنسانية، في حين تتطلب عمليات نقل التكنولوجيا بنجاح وجود نظام تعليمي سليم يعدَ الأطر البشرية ذات المستوى الرفيع ويؤهلها

ثالثا: إنَ الاهتمام في الجامعات العربية يركز في معظم الأحيان على الجوانب الكمية من حيث إعداد الخريجين ويهمل الجوانب النوعية لهذه العملية، ففي العام الدراسي 1990 بلغ عدد الطلاب المسجلين في قطاع التعليم العالي العربي 3 ملايين طالب في فترة عشر سنوات، وتعتبر هذه الزيادة الكمية في عدد الطلاب في جامعات العالم العربي من أكبر التحديات التي يواجهها التعليم العالي

في العالم العربي، وهذه الزيادة أدت وتؤدي إلى جملة من المشكلات التي دخلت في صلب الواقع الإنتاجي والتنموي العربي

وأهم هذه المشكلات:

1- التوسع في الكليات الإنسانية والاجتماعية على حساب الكليات العلمية والفنية، حيث لا تعمل نسبة المقيدين في الكليات العلمية إلى 50% في عدد غير قليل من الدول العربية

2- استيعاب التعليم العالي لجزء صغير من خريجي التعليم الثانوي مع وجود أعداد كبيرة لا تجد لها أماكن في هذا القطاع التعليمي.

3- تركيز مؤسسات التعليم العالي على القيام بوظيفة واحدة هي وظيفة التعليم مع بروز نوع من الاهمال في التقدم لوظائف البحث العلمي وخدمة المجتمع التي تعد من الوظائف الأساسية لهذه المؤسسات

4- الانخفاض النسبي للجوانب النوعية للنظام التعليمي وانخفاض مستوى الخريجين وعدم قدرة المؤسسات على تكييف مناهجها وبرامجها مع المتغيرات السريعة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتغيرات التي تحدث في طبيعة المهن في سوق العمل

سبل تطوير التعليم العالي في العالم العربي:

الحقيقة أن سبل التطوير تتضمن – من ضمن ما تتضمن – استدراك العوائق وأوجه القصور في العملية التعليمية وإصلاح مكامن الخلل باتجاه الارتقاء بأداء الجامعة من كافة الجوانب التطويرية المتعلقة بها بحسب ما ورد في الفقرة السابقة ولكن بالإضافة الى ذلك على كل جامعة أن تعد نفسها للمستقبل، وأن تسعى إلى دعم موقفها العلمي والتقني لتضييق الفجوة بينها وبين الجامعات المتقدمة قدر المستطاع، وفي هذا الصدد يجب على كل جامعة أن تنشئ ما

يمكن أن يسمى «لجنة التخطيط الاستراتيجي» تضم نخبة من العلماء والمفكرين وأساتذة الجامعة المتميزين للإسهام بشكل ايجابي في معرفة الأسباب الحقيقية لتأخر الجامعة واقتراح الحلول الواقعية لها والوصول الى رؤى منطقية وحدود زمنية لتنفيذ تلك الاستراتيجيات والأهداف، على أن تقوم اللجنة باستخدام أساليب واستراتيجيات جديدة في تشخيص مشكلة تأخر الجامعة علميا وتقنيا مثل حلقات النقاش ومجموعات البحث والتفكير .

وفي هذا السياق لا بد من الوقوف عن كثب على التجارب الناجحة لبعض الجامعات العالمية في قائمة أفضل (200) جامعة أو(500) جامعة – والمشار إليهما في فقرة سابقة - ومحاولة فهم إستراتيجية التحول الجذري من جامعات متأخرة عالميا إلى جامعات يشار إليها بالبنان في قائمة أفضل الجامعات العالمية، وكيف استطاعت تلك الجامعات أن تتحول من جامعات ناقلة للمعرفة الى جامعات منتجة للمعرفة وكيف استطاعت التنبؤ بالأحداث والتوجهات المستقبلية في العالم وتوظيف تلك الأحداث أو التوجهات في مزيد من الانجازات التقنية والمعرفية السريعة والمذهلة

ختاما: يحتاج الواقع التعليمي والعلمي في العالم العربي الى مراجعة شاملة للخطط التربوية والتعليمية لاعادة بناء منظومة علمية متكاملة بغية الارتقاء بمستوى العملية التعليمية والعلمية لكي تستطيع المجتمعات العربية أن تشارك في اللوحة التكنولوجية العالمية وما يترتب عليها من انعكاسات ونتائج متعددة تتطلب من هذه المجتمعات امتلاك القدرة العلمية والمعرفية العالية لاستيعاب والتعامل مع هذه الانعكاسات والنتائج بالتفاعل الواعي والتلاؤم المحصن

الفصل السادس

العالم العربي والمجتمع المدني

طرحت مسألة (المجتمع المدني) في العالم العربي في الآونة الأخيرة من قبل نخبة واسعة من المفكرين والباحثين العرب وبخاصة بعد التحولات العالمية المعاصرة منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي – السابق – وتفكك المنظومة الاشتراكية، والحرب الخليجية الثانية، وبروز ملامح تكوين نظام عالمي جديد. ولقد ظلت هذه المسألة مطوية في عوالم النسيان والتجاهل والإهمال إلى (نهاية الثمانينات) لأسباب داخلية وخارجية، ولكن التطورات العاصفة في العالم أدت إلى تحرك الفعاليات الثقافية والفكرية العربية بمؤسساتها الحكومية والمستقلة للبحث في القضايا والإشكالات المعاصرة والتي تهم المجتمعات النامية وبخاصة العربية منها وذلك في محاولة منها لعملية نهضوية تغرس الوعي وتدعو إلى ممارسة الديمقراطية والتعددية وبناء المجتمع المدني للحاق بركب الحضارة العالمية.

سنبحث في هذا المقال في ماهية المجتمع المدني – دور المنظمات غير الحكومية في بناء المجتمع المدني – العلاقة بين المجتمع المدني والدولة (عملية اختراق المجتمع المدني من قبل الدولة) – إعادة بناء المجتمع المدني...

ماهية المجتمع المدني:

إن «مفهوم المجتمع المدني في الفكر والممارسة ينطوي على تنظيم الناس لأنفسهم للمشاركة في حل مشكلاتهم والتعبير عن آرائهم ومبادئهم ومعتقداتهم، والدفاع عن مصالحهم في مواجهة الآخرين

بشكل سلمي، والمدنية التي يشتق منها لفظ مدني تعني الأسلوب المتحضر في التعامل والتسامح مع الآخر»[1].

ويمكن الإشارة إلى أن المجتمع المدني لا يتميز عن السياسة في أنه سياسة ديمقراطية أخرى، بل في أنه نمط من التنظيم الاجتماعي يتعلق بعلاقات الأفراد في ما بينهم لا بوصفهم مواطنين أو أعضاء في وطن، أي لا من حيث خلق رابطة وطنية شاملة (الأمة والدولة) ولكن من حيث هم منتجون لحياتهم المادية وعقائدهم وأفكارهم ومقدساتهم ورموزهم، وهناك تداخل في اهتمامات كل من المجتمع المدني والدولة، وهذا التداخل يتعلق بطبيعة النظام السياسي السائد، ويمكن أن ينتقل ما كان من اهتمامات المجتمع المدني في مرحلة تاريخية، إلى اهتمام الدولة في مرحلة تاريخية أخرى، والعكس صحيح، وهناك أمثلة حية على ما نقول: تحول الدين في أوربا بعد الثورة السياسية إلى شأن من شؤون المجتمع المدني، وتحول الاقتصاد من اهتمام المجتمع المدني إلى اهتمام الدولة، ونشوء مفهوم «الاقتصاد السياسي».

إن المجتمع المدني يتمايز عن المجتمع السياسي «الدولة» بعنصرين أساسيين:

1- التنظيمات السياسية مركزية؛ أي تختص بتكوين السلطة المركزية وحمايتها، بينما المنظمات المدنية قائمة على الخصوصية والاستقلالية والذاتية، وتنمية التضامنات الجزئية ...

2- التنظيمات السياسية رسمية تبنى فيها العلاقات على أساس متين، قانون ثابت وعام ومجرد وموضوعي، إلا أن التنظيمات المدنية تخضع لقواعد وقوانين غير رسمية، هناك مجال كبير للمرونة، وهذه

(1) علي الصاوي «التنظيمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي» مجلة شؤون عربية، العدد 75-1993ص105.

القواعد غير الرسمية رهينة لتبدل ميزان القوى أو العادة أو الأخلاق أو المصلحة ولا يعني هذا أن التنظيمات المدنية لا قوانين لها ولا سلطة فيها، ولكنها ليست شكلية ومرسّمة كقوانين الدولة[1].. إن السلطة في تنظيمات المجتمع المدني داخلية تتضمن وسيلتي القمع والإقناع لضبط وممارسات سلوك المنخرطين فيها، إنها سلطة أكثر مرونة من سلطة المجتمع السياسي، وترتبط هذه السلطة بعدة ظروف وعوامل كجاذبية المصالح المادية، والتقديرات الشخصية للقادة إنها تنظيمات مرنة وقادرة على التلاؤم مع الظروف والمستجدات في الزمان والمكان، ومن هنا تكمن أهميتها وضرورتها، في حين أن الثبات والتجريد والعمومية وعدم التمييز في التطبيق تعتبر شرطاً تعريفياً من شروط السلطة السياسية، والمجتمع المدني يتضمن – الجمعيات - النقابات – التكوينات العشائرية – الطائفية – القبلية – العائلية – الثقافة – الأخلاق، العادات والتقاليد[2].

دور المنظمات غير الحكومية في بناء المجتمع المدني

تقوم المنظمات غير الحكومية بأداء أدوار مهمة وأساسية للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وهذه الأدوار تؤهلها لأن تكون قاعدة الأساس لبلورة مؤسسات المجتمع المدني الحديث في الوطن العربي ؛ وهذه المنظمات تلعب أيضاً دوراً رئيسياً في نشر وترسيخ وتدعيم الديمقراطية فكراً وممارسة، وتساهم في تنمية وترشيد ثقافة المشاركة الاجتماعية عموماً، والسياسية على وجه الخصوص بين أفراد المجتمع، وذلك لأن المواطن

(1) برهان غليون: «بناء المجتمع المدني، دور العوامل الداخلية والخارجية» مجلة المستقبل العربي، العدد 158- 1992 ص 109.

(2) برهان غليوي: مجلة المستقبل العربي، مصدر سابق- ص 109.

يتعلم من خلال هذه المنظمات الممارسات الديمقراطية من ترشيح وانتخاب والدعاية والالتزام بقواعد العمل داخلها، ومن شأن هذه الممارسات تنمية قدراته الفكرية والعقلية والقيمية، بالإضافة إلى ذلك فإن انخراط المواطن في هذه المنظمات ذات الهياكل والأطر المستقرة لتحديد أهدافها، وإسناد بعض الأدوار له لممارسة الرقابة الداخلية، وإعمال مبدأ التسيير الذاتي من شأنها تكوين مقومات بناء «المواطن العضوي» المرتبط بالشؤون العامة، وتنمية القدرة على النقد والنقد الذاتي والسجال والمناقشة والتعبير عن الرأي بكل حرية وديمقراطية ؛ ويمن القول بأنه في ظروف تفكك أواصر الدولة المركزية، وضعف مقدرات البيروقراطية الحكومية حتى في مجال حفظ الأمن العام والوظائف السياسية الأخرى فإن المؤسسات الاجتماعية غير الحكومية تصبح الملاذ الأخير لحماية الهوية والإبقاء على أواصر الاندماج القومي، ولعل حالات الصومال والسودان ولبنان أمثلة متفاوتة الحدة في هذا الصدد إن نمو وازدهار العمل غير الحكومي هما بمثابة المقياس لنضج العلاقة الاجتماعية وعقلانيتها ومؤشرات لدرجة تعانق السياسة بالمجتمع وخروجها من إطار احتكار الإرادة الحكومية، بل إن نضج المجتمع المدني يعطل لجوء الدولة إلى القهر المادي، ويساهم في الحيلولة دون تغيير السلطة بوسائل عنفية ومباشرة وانقلابية، ويجعل التغير الاجتماعي مشروطاً بتغير أيديولوجي طويل الأمد، كما أن ازدهار المنظمات غير الحكومية يساهم في تحصين الدولة ضد الحركات المتطرفة والغوغائية التي تلجأ إلى العنف المنظم أو العشوائية[1].

هذا الأمر يعتبره البعض مدخلاً إلى نموذج حضاري جديد قوامه حضور سياسي ومشاركة فعلية للمجتمع المدني بتنظيماته ومؤسساته

(1) نقلاً عن مجلة شؤون عربية – مصدر سابق مذكور – ص 108.

الأهلية والشعبية، وجدير بالذكر أن المنظمات غير الحكومية غائبة تقريباً في معظم البلدان العربية، وإن وجدت فهي مخترقة من قبل أجهزة الدولة، وهناك تفاوت نسبي في درجة وحجم التدخل من قبل المجتمع السياسي – الدولة – في أمور حيثيات وأهداف هذه المنظمات التي تشكل – كما ذكرنا – عماد المجتمع المدني، وبنيته الأساسية ؛ أما بالنسبة لدول الخليج العربي فإن الجمعيات الأهلية تقوم بنشاطاتها في حرية نسبية بعيدة عن مجال السيطرة المباشرة للدولة بالرغم من التناقض الواضح لمواقف بعضها إيديولوجياً مع خطاب المجتمع السياسي وقد يعود السبب في ذلك إلى انحدار قادة الجمعيات الكبرى من عائلات ذات ثقل اجتماعي وسياسي وكذلك إلى حداثة نشوء الدولة المركزية، واستمرارية علاقات المجتمع المدني التقليدية، وإلى ظروف الوفرة الاقتصادية، والاستقلالية النسبية للقوى الاجتماعية اقتصادياً، ويمكن اعتبار دولة الكويت أكثر بلدان الخليج التي تشهد تسييساً متزايداً ونفوذاً كبيراً لتنظيمات غير الحكومية، حتى إن بعض المراقبين يتوقعون تحول بعض هذه التنظيمات مستقبلاً إلى أحزاب سياسية – أو على الأقل - أن تلعب دوراً سياسياً مهماً في النظام السياسي الجديد [1].

علاقة المجتمع المدني بالمجتمع السياسي – الدولة – (أزمة المجتمع المدني)

تعبر أدبيات معظم المفكرين والباحثين العرب عن حالة الانفصام والتنافر بين المجتمع المدني والدولة بالعبارات التالية: اختراق الدولة للمجتمع المدني – أزمة المجتمع المدني – القبض على المجتمع المدني – الطلاق بين الدولة والمجتمع المدني – وهذا يدل على الهوة الكبيرة

(1) نقلاً عن مجلة شؤون عربية مصدر سابق ص 106

الفاصلة بين المجتمع المدني والدولة إذ إن الدولة تجد في المنظمات غير الحكومية منافسة لها وخطيرة، تمس أمنها واستقرارها، لذلك فهي لا تدخر جهداً في تمييعها واختراقها وتخريبها من الداخل وخلق منظمات موازية لها وترغيب وترهيب الناس للانخراط فيها، للقضاء على منظمات المجتمع المدني فحيثما وجدت دولة مركزية ممتدة الجذور ومجتمع مدني هش تضخمت سلطة الدولة وتغلغلت في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية، بحيث أصبح ظهور منظمات غير حكومية كتعبير عن قوى اجتماعية متمايزة أمراً مرهوناً بإرادة الدولة وخاضعاً في حركته لضبط البيروقراطية الحكومية

منذ أوائل السبعينات انبعث التيار النقدي في الخطاب التنموي العربي بحدة غير معهودة، وأخذ يوجه انتقاداته إلى الدولة المركزية التي قبضت على المجمع وطلقته في آن واحد ؛ فقد اختلفت شرعيات القبض، إلا أنها توحدت شكلاً ومضموناً ؛ إن احتكار مصادر والسلطة والقوة والاستفراد بهما بعد «تسييس المقدس» غذ إن الدولة قامت «بتقديس السياسي» وكانت النتيجة اتساع الهوة الفاصلة بين الدولة والمجتمع وتشدد سلطوية الدولة في آن واحد [1] ؛ لقد تمكنت الدولة من فرض هيمنتها وتوسيع دائرتها من خلال السيطرة على المؤسسات التقليدية والحديثة، التقليدية (تلك التي ترتكز إلى العائلة والقبيلة والطائفة والدين وما أشبه) الحديثة، (تلك التي تتمثل في الأحزاب والنقابات والجمعيات والاتحادات المهنية) [2].

يمكننا - هنا – الاستناد إلى بعض أفكار المفكر العربي برهان غليون

(1) نقلاً عن مجلة شؤون عربية – مصدر سابق ص 103.

(2) حليم بركات «الاغتراب وأزمة المجتمع المدني» مجلة الآداب البيروتية – العدد 3 – آذار – مارس 1994 ص19.

بصدد العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، إذ إنه يقوم بتحليل هذه العلاقة بشكل موضوعي دقيق يبحث المسألة من بداياتها وجذورها، وفي معرض تحليله لأزمة المجتمع المدني في العالم العربي يتناول التغيرات التي حصلت في هذا العالم على صعيد المجتمع المدني في العصر الحديث مع نمو الرأسمالية وانتشار الاستعمار الذي أعقبها في إدخال أنماط الإنتاج والتفكير والاستهلاك والتبادل الجديدة، وهذه التغيرات هي انهيار الدول التقليدية، وعلى مستوى الإنتاج انهيار الصناعات الحرفية التي حلت محلها – تدريجاً – قنوات التجارة الداخلية، تعاظم دور المدن، تقلص دور الريف، الهجرة من الريف إلى المدينة، تبدل أشكال الدين، ظهور تصورات أساسية نابعة من التفسيرات العقلانية، والإنسانية الجديدة للمعاني الدينية، ومن التحليلات العلمية أو التقدم في النظرية التاريخية ؛ هذه التغيرات لا تعني أن المجتمع العربي أصبح عصرياً بالرغم من أنه أصبح حديثاً، فالحداثة لا تعني المعاصرة، الحداثة تعني الاستهلاك واقتناء التكنولوجيا وعدم إنتاجها، وعدم التحرك بها، لقد حصل انهيار شامل لمنطق اشتغال فاعلية النمط المدني القديم وإفساد عميق لآليات عمل اشتغال النمط المدني العصري، ومن هذا الانهيار وهذا الإفساد قام البنيان الجديد المدني والسياسي للمجتمع العربي[1].

إن هذا البنيان الجديد ليس عصرياً ولا قديماً لكنه نمط هجين قائم بذاته، هو نمط المجتمعات / مقطوعة الرأس / التي فقدت توازنها ورشدها واتساقها الداخلي، وفقدت وتيرة تقدمها وتحولها الخاصة، وأصبحت حركتها مرهونة بحركة غيرها[2].

---

(1) برهان غليون: المستقبل العربي، مصدر سابق، ص 112.

(2) المستقبل العربي، مصدر سابق، ص 113.

إن المجتمع المدني العربي الجديد يتسم بـ (عدم الثبات – التقلب السريع والمتواصل – غياب المقومات الذاتية والاتساق الداخلي – انعدام آليات تحقيق لتوازنات الكبرى المادية والمعنوية) [1]. إن بقاء المجتمع المدني في حالته المتناقضة بين القديم والمعاصر يؤدي إلى تدخل الدولة بأجهزتها البيروقراطية والإجهاز على منظمات المجتمع المدني بغية تحسين مواقعها في النظام الاجتماعي العام لقد حولت البيروقراطية الحكومية المجتمع المدني إلى مجتمع سياسي وتدخلت في كل (شاردة وواردة) وأحلت السياسة محل الاقتصاد والثقافة في المجتمع، وأحلت «بيروقراطية الدولة المتشابهة والمتماثلة محل العناصر الفاعلة في كل ثنايا المجتمع» [2].

ويمكن القول بأن الدولة في الوقت الراهن تهاب مؤسسات المجتمع المدني أكثر مما تهاب المعارضة السياسية وذلك لأن الدولة استطاعت – عبر أجهزتها البيروقراطية - والسياسية – والإعلامية – أن تجعل من المعارضة السياسية إما هزيلة وهشة وفاقدة للدعم الشعبي أو تابعة – ذيلية أو على الأقل – منفية ومطاردة، ولكن منظمات المجتمع المدني إذا ترسخت وانتشرت وتعمقت في الأوساط الشعبية فبإمكانها إحداث تحولات نوعية في علاقة المواطن بالحاكم وبالتالي في علاقة المجتمع المدني بالدولة، وذلك بمشاركة الشعب مشاركة فعالة في تسيير شؤون المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحيث لا تقتصر هذه المهمات على الدولة والحاكم فحسب وإنما مساهمة المواطنين والمواطنات مساهمة فعالة وحرة ضمن إطار مؤسسات حرة ومستقلة أي في النقابات العمالية والجمعيات المهنية، والمنظمات التطوعية.

(1) المستقبل العربي، مصدر سابق، ص 113.
(2) المستقبل العربي، مصدر سابق، ص 115.

إعادة بناء المجتمع المدني

إذا كان المجتمع المدني مأزوماً ومخترقاً ومقبوضاً عليه من قبل الدولة، كما تعبر عنه أدبيات النخبة الفكرية والثقافية العربية، فلا بد إذن من فك أزمته وتحصينه وإطلاق سراحه من قبضة الدولة أما كيفية ذلك فيتوقف على طبيعة الحالة الواقعية للمجتمع المدني ومستوى علاقتها بالدولة، وفي كل الأحوال لا بد من تدعيم مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، ولا بد أيضاً من نشر مفاهيم الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان بين أوسع قطاع جماهيري لإدراك معنى المشاركة السياسية والثقافية والحضارية، عبر مجمل الفعاليات لتدعيم وتنشيط حركة المجتمع المدني، وهذا لا يعد عملاً أو مهمة كافية – وبخاصة في الظروف الإقليمية والدولية الراهنة – طالما أن الدولة تقوم بشكل مستمر بتشويه وتمييع وتخريب منظمات المجتمع المدني، لا بد من وجود حل يرتبط بالسياسة، يتناول مسألة الدولة، هذه الدولة التي ينبغي تحديد نوعيتها التي تستطيع إعطاء جواب صحيح والطرق الكفيلة بتحرير المجتمع المدني من تناقضاته وتفجير طاقاته وإمكاناته التي تشكل الطاقات المادية والمعنوية للمجتمع، لا يكمن الحل إذن «في رفض الدولة ولا في المعارضة بين الدولة والمجتمع المدني، ولكنه يكمن في تغيير الدولة ذاتها من الداخل أي تبديل نمط الإرادة التي تسيرها وتحولها من إرادة خارجية مرتبطة بعصبة أو عصابة إلى إرادة داخلية نابعة من المجتمع ذاته وتابعة له»[1]

ويمكن القول بأنه لا يوجد مجتمع مدني بدون نظام سياسي قادر على حمايته من التخريب والتشويه والاحتواء الداخلي، وكذلك لا توجد سياسة في إطار التنافس الراهن من دون تجاوز الدولة كما هي قائمة الآن.

---

(1) المستقبل العربي، مصدر سابق، ص 121.

إن التغيرات الدولية الكبرى وثورة المعلومات والاتصالات في عالمنا المعاصر اليوم، تفرض على دول وشعوب العالم التفكير بمعايير قارية كبرى، وليس بمعايير الدول القطرية، والتكوينات الرسمية المجردة، ويمكن الإشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بتوحيد اقتصادها مع اقتصاد المكسيك وكندا، و.. / واليابان التي تضم حولها النمور الآسيوية الجديدة / وأوربا التي خطت خطوات كبيرة في اتجاه التوحيد الاقتصادي / والاتحاد السوفياتي السابق (روسيا الحالية) التي تسعى بشتى السبل إلى الاحتفاظ بالوحدة المهددة، إن هذه المساعي والجهود تأتي في سياق التفكير بتشكيل المدنية الأمريكية – المدنية اليابانية – المدنية الأوروبية – المدنية الروسية [1]

استناداً إلى ذلك فإن بناء المجتمع المدني العربي وفي كل قطر يستلزم اليوم بناء السياسة العربية في ما وراء سياسة الأقطار[2] وبما يمكن من تجاوزها والجمع بينها في الوقت نفسه أي بناء الجماعة العربية نفسها من حيث هي علاقة تجمع بين أفراد متعددين ومن حيث هي علاقة مع العالم، تعبر عن آمال وطموحات ومصالح مشتركة (للدول العربية) ولا يعني هذا إلغاء أحد سواء على صعيد الدول أو على صعيد تعددية الأطراف في المجتمعات، ولكن إيجاد القاعدة التي تعمل معاً في سياقها في سبيل هدف واحد بدل عمل واحدتها ضد الأخرى (غزو العراق لدولة الكويت – حرب اليمن بين الشمال والجنوب).

ويمكن القول – أخيراً – بأن المشكلة ليست مشكلة مدنية (مجتمع مدني) ولا سياسية (الدولة) وإنما هي جيو/ سياسية أي لا بد من بناء استراتيجية المدنية العربية المعاصرة كنتيجة لجمع وتفاعل وتضامن الشعوب والأقطار العربية في المواجهة الحضارية...[3]

---

(1) المستقبل العربي مصدر سابق ص 122.

(2) المستقبل العربي مصدر سابق ص 123.

(3) المستقبل العربي مصدر سابق ص124.

الفصل السابع

ماهية المجتمع المدني

مفهوم «المجتمع المدني» ليس جديدا في الكتابة العربية الحديثة ولا حتى القديمة، هناك مؤشرات على وجود ما يوازي هذا المفهوم في ذهن الكتاب العرب منذ العصر الوسيط، لكن كما يبدو لم يرد هذا المفهوم باسم المجتمع المدني قبل السبعينيات من القرن المنصرم، إنما ورد قبلئذ بتسميات أخرى مختلفة، مقياس ذلك أن يوضع بأية تسمية كيان أو مجموعة كيانات في مقابل أو مواجهة الدولة وسلطتها، هذا يعني أن المجتمع المدني «كمفهوم» كان ماثلا في الذهن، أما المجتمع المدني «كمصطلح» فهو جديد[1]

هذا ولقد تعاظم الاهتمام – نظرية وممارسة- بالمجتمع المدني، كما تناسلت مستويات الحاجة إلى توظيفه داخل حقل الخطابات الأكاديمية السياسية والإعلامية أو الاستعانة به كبديل عن الدولة أو عن تنظيمات ومؤسسات أخرى، إنها حاجة مزدوجة نظرية وعملية تزايدت في العقدين الأخيرين في نهاية القرن العشرين والعقد الراهن من بداية القرن الواحد والعشرين[2]

تعريف المجتمع المدني:

يعرف المجتمع المدني على نحو إجرائي بأنه جملة المؤسسات السياسية

---

(1) بوعلي ياسين «المثقفون العرب من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني» عالم الفكر مجلد 27 عدد 3 يناير / مارس 1999ص45.

(2) د. محمد سلام شكري «المجتمع المدني بين الواقع والأيديولوجيا – الكائن والممكن في المجال العربي»عالم الفكر المجلد 36 العدد 4 ابريل/ يونيو 2008.

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها:

أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها غايات نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية وبالتالي يمكن القول إن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية والاجتماعية[1].

يبين التحليل النقدي للتعريف الاجرائي السابق أن جوهر المجتمع المدني ينطوي على أربعة عناصر رئيسية يتمثل العنصر الأول بفكرة «الطوعية» أو على الأصح المشاركة الطوعية التي تميز مكونات وبنى المجتمع عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار، ويشير العنصر الثاني إلى فكرة «المؤسسية» التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا، والتي تشمل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولعل ما يميز مجتمعات العالم الثالث ومنها المجتمعات العربية الحضور الطاغي للمؤسسات وغياب المؤسساتية بوصفها علاقات تعاقدية حرة في ظل سيادة القانون، في حين يتعلق العنصر الثالث بالغاية والدور الذي تقوم به هذه التنظيمات والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة، من حيث هي تنظيمات

(1) د. كريم أبو حلاوة «اعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني» عالم الفكر مجلد 27 عدد 3 يناير/مارس 1999 ص9.

اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعيين، آخر هذه العناصر يكمن في ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزءا من منظومة مفاهيمية أوسع تشتمل على مفاهيم مثل الفردية – المواطنة- حقوق الانسان- المشاركة السياسية – الشرعية الدستورية.... الخ [1]

وفي مقالة للدكتور عبد الحسين شعبان – نشرت في مجلة العربي – يرى أن مفهوم المجتمع المدني يشير إلى الطبيعة المدنية التي تميز الدولة عن المجتمع، ومن مسؤولياته تنظيم الفاعلين الاجتماعيين من خلال قنوات مؤسسية أهلية تعمل على تمكين الأفراد من المشاركة في الحقل العام وتخلق بينهم آليات تضامنية، وتتميز مؤسساته بالمرونة والدينامية والتعددية والعمل التطوعي والمبادرات الخاصة للأفراد والجماعات إضافة إلى الاستقلالية [2]

المجتمع المدني في العالم العربي:

تشير الوقائع والشواهد الحية إلى أن المجتمع المدني في العالم العربي يمر حاليا بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة والتعقيد، تتشابك فيها التحولات العالمية والدولية والمتغيرات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتيارات الفكرية والثقافية، وقد اتسع نطاق المجتمع المدني المنظم من (20) ألف مؤسسة في منتصف الستينات إلى (70) ألف في أواخر الثمانينات، ومع ذلك فهي تعاني في مجملها القيود والعوامل الناجمة عن تعثر التحول الديموقراطي في العالم العربي، وتتفاوت أوضاع هذه المؤسسات من بلد عربي إلى آخر

(1) د. كريم أبو حلاوة مصدر سابق مذكور.

(2) د. عبد الحسين شعبان «مفهوم المجتمع المدني بين التنوير والتشهير» مجلة العربي عدد 591 فبراير2008 ص3.

باختلاف النظم السياسية، ففي الدول التي تشهد تعددية سياسية وحزبية مقيدة مثل مصر والأردن والمغرب ولبنان واليمن وتونس والجزائر هناك اتجاه لنمو الجمعيات الأهلية أكثر من النظم السياسية المحافظة التي تسود في منطقة الخليج العربي، حيث يلاحظ انخفاض عدد ونوعية المنظمات الأهلية وتكاد تختفي جمعيات حقوق الانسان، ويتجه جزء كبير من هذه الجمعيات إلى العمل الخيري الذي يرتبط بالوازع الديني كما هو الحال في السعودية والبحرين والكويت والإمارات، وهناك دول لا تسمح بتأسيس منظمات أهلية تعكس مبادرات المواطنين ولكنها تؤسس لجان شعبية تمثل امتدادا لسلطة الحكومة مثل ليبيا أو اتحادات توعية تهيمن عليها الدولة مثل العراق قبل الاحتلال[1] .

والمجتمع المدني في العالم العربي مازال ناشئا وهو حديث التكوين، وفي بعض البلدان جنينيا، أو أن هناك انقطاعا قسريا قد حدث فيه وعطل من دوره كما هي التجربة العراقية، وهناك تدخلات كثيرة عليه، بل واتهامات جاهزة ضده، لكنه أخذ تدريجيا يتطور ويؤثر خصوصا وأن طائفة من الاحتجاجات حتى في البلدان المغلقة والمحافظة أخذت طريقها إلى التبلور، ولقيت اهتماما حتى وإن كان ذلك له علاقة بأجندة بعض القوى الدولية الكبرى، لكن الأمر ينم عن إرهاصات بدأت تتأسس وتترك تأثيراتها وإن كانت محدودة على مسار نقد الدولة والممارسات الحكومية، ومطالبتها بالإصلاح الدستوري والقانوني والاجتماعي، وحق المشاركة وتأسيس الجمعيات والنقابات والأحزاب وحقوق المرأة وحقوق الأقليات وغير ذلك[2]

---

(1) د. عواطف عبد الرحمن «المجتمع المدني في العالم العربي استمرار ؟ أم تغير» مجلة العربي عدد 595 يونيو حزيران 2008.

(2) د. عبد الحسين شعبان مصدر سابق مذكور.

المثقف العربي والمجتمع المدني:

ويشير الدكتور محمد سلام شكري في دراسة له بمجلة عالم الفكر الكويتية إلى أنه لا يمكن نسيان أن غياب المثقفين عن إنضاج سيرورة تشكل المجتمع المدني، لم يكن يخص بالأمس، كما هولا يخص راهنا رغبة ذاتية أيديولوجية تتصل بالبنية أو الفكرة هي التي دفعت بمثقفين إلى الانكفاء والتراجع، وعدم إيلاء ألأهمية المركزية للرهان حول المجتمع المدني في السياق المغاربي، حيث تأكد أن المثقفين انصرفوا عن الاهتمام بالمجتمع المدني ليس عن عمى وتقصير بل لوجود تراتب في المخططات، حيث حظيت قضايا الاستقلال، والتنمية والتحديث بمركزية في الاهتمام وجاذبية في الصراع فيما بين مكونات النخب السياسية والثقافية على حد سواء، ومن هنا يمكن أن نفهم أن المثقف العربي يقرأ المجتمع المدني في المجال العربي انطلاقا من الحلم لا من الواقع، من اليوتوبيا لا من الكائن، إنها القراءة المعكوسة الضدية التي تنظر إلى مجتمع مدني حديث غيرقائم كحالة تجاوز لمجتمع تقليدي، عشائري بطريركي لم يتخلص من حالات الفوات التاريخي، هكذا إذن في علاقة المثقف بالمجتمع المدني، يتضاعف الالتباس كما يترشح خسوف دور المثقف فهو إن كان غير مساهم في تشييد لبنات المجتمع المدني بصيغة مقالة ووظيفة، فهو أيضا يتمثله كحلم للهروب من وطأة الحاضر والانفلات حلما من تحديات الراهن الحضاري [1]

يكشف المفكر العربي برهان غليون عن عودة المثقف إلى هذا المفهوم بقوله: «ارتبطت عودة المثقف إلى مفهوم المجتمع المدني، كما هي الحال في كل مرة منذ بدء التفكير التجديدي في المجتمع العربي،

(1) د. محمد سلام شكري – مصدر سابق مذكور.

وكرديف لهذا التغيير، ثوريا كان أم إصلاحيا، باكتشافه المتجدد للبنية التقليدية، العشائرية والطائفية والعائلية لهذا المجتمع، وهي بنية منافية في كل وجوهها للمجتمع المدني الحديث» [1]

المجتمع المدني إذن ينتمي توظيفا لدائرة الحلم الأيديولوجي والرغبة السياسية، هو ينخرط في الممكن وينفصم عن الكائن فيتشكل فصام في وعي المثقف بين تعبير عن حالة قائمة والحلم بحالة ممكنة أو مستحيلة، ففي كثير من الحالات يوضع المجتمع المدني مكان المجتمع عامة، أو مكان الشعب، أي كتعبير عن حقيقة سياسية أخرى أو عن واقعة قائمة بذاتها معطاة ومشخصة، ليس عن علاقة تركيبية ونظرية»[2]

وختاما:

فإن المجتمع المدني كمصطلح يرتبط بشكل مباشر ووثيق بموضوع الديموقراطية في العالم العربي،وسبب تعثره حتى الآن – كما مر معنا- هو تساند البنية العشائرية والاجتماعية والطائفية للمجتمعات العربية مع قهر السلطة وقمعها لأي محاولات من شأنها تحديث وتطوير المجتمعات العربية، ولقد رأينا كيف أن المحاولا ت التي جرت في بعض البلدان العربية قد أجهضت بشكل سريع وعنيف، وذلك مخافة أن تتحول إلى حركة سياسية قد تهدد السلطة والدولة القائمة.

---

(1) د. برهان غليون «الدولة والنظام العالمي للتقسيم الدولي ضمن الكتاب الجماعي «جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب»- دار افريقيا الشرق – الدار البيضاء 1992 ص 49 نقلا عن د. محمد سلم شكري مصدر سابق مذكور -

(2) د. برهان غليون مصدر سابق مذكور.

الفصل الثامن

الشباب ومشكلاتهم في العالم العربي

تعتبر مشكلة الشباب في العالم العربي من إحدى القضايا الهامة والأساسية باعتبار الشباب يشكلون الطاقة البشرية الحيوية القادرة على القيام بالعمليات النهضوية والتنموية بالانطلاق من التعليم والتربية والثقافة والإعلام والقيم الاجتماعية، ولذلك فإن الدراسات تعطي أولوية كبرى للشباب في الخطط التنموية والتعليمية والتكنولوجية، سنتناول في بحثنا هذا مشكلات الشباب واقتراحات وتوصيات لحل هذه المشكلات....

- **مفهوم الشباب**: بينت الدراسات التي أعدت من قبل الأمانة العامة لليونسكو - وذلك من أجل التحضير للمؤتمر الإقليمي الخاص بإعداد نظام المؤشرات الشبابية في كولومبو (1983) أنه لا يوجد حد أدنى من التوافق الدولي حول مفهوم الشبيبة وتعود المشكلة بالدرجة الأولى إلى مسألة تحديد الفئة العمرية التي تتغاير من بلد لآخر في العالم

ففي آسيا على سبيل المثال نجد ما يلي:

ينتسب الى الشباب في تايلاند جميع الأفراد الذين يقعون في الفئة العمرية من سنة حتى 25 سنة أما في الفلبين فمن 15 إلى 25 سنة، وأما في بنغلادش فمن 15 إلى 30 سنة، في حين أن هذه الفئة العمرية تحدد في الهند من 15 إلى 35 سنة وفي الباكستان من 10 إلى 24 سنة، إن النظر إلى الشباب كفئة عمرية متجانسة ينطوي على بعض المفارقات بالنسبة للأجيال الجديدة، تتباين هذه الأجيال إحداها

عن الأخرى بتباين الشروط الاجتماعية التي تحيط بهم وخاصة منظومة التوجهات الاجتماعية والقيمية السائدة وتتمايز أيضاً بتمايز التجارب الاجتماعية التي تؤديها.

ومن جديد احتضن المؤتمر العالمي للشباب – الذي عقد في برشلونة عام 1985 وذلك في إطار العام الدولي للشباب - هذه المسألة وتبينت اللجنة المخصصة لدراسة مؤشرات الشباب أن مفهوم الشباب يعاني من القصور ويشكل مسار فهم مختلف يتباين باختلاف المكان والزمان واختلاف الشروط الثقافية في كل مرحلة تاريخية،

ومع ذلك فإن أغلب الباحثين (بما فيهم خبراء اليونسكو) يميلون إلى الاعتقاد بأن الفئة العمرية الشبابية هي الفئة التي تقع بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين (وهي المعتمدة في العالم) وذلك من شأنه أن يمهد لعملية جمع المعطيات الإحصائية الثقافية الخاصة بالشباب واحتياجاتهم ومشكلاتهم.

ولعل النقطة الجوهرية في حياة الشباب هي النظرة المستقبلية للأمور، فهم يعدون في هذه الفترة القصيرة لحياة أكثر استقراراً وتحملا للمسؤولية، ويعد الذكور أنفسهم للاستقلال المادي والفكري،

وكذلك تلبية نداء الوطن كالدفاع عنه والقيام بدور المواطن الصالح عن طريق التعليم والتدريب بينما تركز الإناث للقيام بدور مساعدة للذكور، إن جملة هذه القضايا والتعرف عليها يخلق لدى الفرد هوية ذاتية ويمهد الطريق لبناء شخصية المواطن ولا يختلف الأمر من مجتمع إلى آخر، ففي المجتمعات البدائية مثلاً ينحصر عمل الشباب في الحفاظ على الطرق التقليدية المتبعة في حياة المجتمع، وذلك بغية استمراره على الرغم من الصراع الدائر بين الشباب وغيرهم من أفراد المجتمع من أجل الحصول على القوة والمكانة

الاجتماعية، وللتنشئة الاجتماعية دور هام في إعداد الفرد لمرحلة الشباب، وتعتبر الأسرة أحد عوامل التنشئة الاجتماعية إن لم تكن أقواها لما لها من أهمية في إعداد الطفل للمستقبل، و تختلف التنشئة باختلاف الوضع الاجتماعي العام، ففي المجتمعات الغربية يتعلم أطفال الطبقة الوسطى إتباع نمط معيشي معين كضرورة التفوق في الحياة الدراسية وتنظيم حياتهم بشكل يؤهلهم للدخول في معترك الحياة، وضرورة إطاعة القوانين، أما أطفال الطبقة العمالية فتلاحظ الدراسات أنهم أقل التزاماً بإطاعة القوانين وحياتهم أقل تنظيماً من أطفال الطبقة الوسطى، وهم يتعلمون أن عليهم أن يشقوا طريقهم للحصول على عمل معين يكسبون منه دخلاً معيناً يبنون به مستقبلهم، ويمكن القول بأن الشباب العربي بشكل عام جزء من شباب العالم له صفات ومميزات وآراء ومشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية، وتتميز هذه المشكلات باختلافاتها وتنوعها ودرجة حدتها باختلاف وتباين المجتمعات الحضرية والريفية والبدوية باختلاف الأنظمة السياسية والدينية وفرص العمل والتعليم وما إلى ذلك إضافة إلى المشكلات الفردية التي تتعلق بالفرد من النواحي العقلية والتربوية من جهة وتلك التي تتعلق بالوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد من قيم وعادات وتقاليد من جهة أخرى..

مشكلات الشباب: تقدر نسبة الشباب في العالم العربي بحدود 20 % من مجمل سكان العالم العربي أي قرابة (50) مليون شاب وشابة، إن هذه العد الكبير يتطلب منا دراسة أوضاعه والوقوف عند همومه وطموحاته باعتبار الشباب هم الرصيد الاستراتيجي وهم الثروة الحقيقية، لذلك فالحديث عنهم حديث عن المستقبل والتحديات المقبلة، إن مشكلة الشباب تنبع بالأساس من خلل في سياسات التنمية والإعلام والتشغيل والتربية والتعليم والتنشئة

الاجتماعية والسياسية الأمر الذي يفرض ضرورة مشاركة عدد كبير من العلماء والفلاسفة والباحثين والكتاب والمفكرين وعلماء الاجتماع وعلماء النفس والقائمين على التربية والتعليم في وضع

استراتيجية مستقبلية تتبنى جيل الشباب وتساعده على تجاوز الصعوبات والمعوقات التي تتعرض سبيله، تساهم في ذلك الحكومات العربية ومختلف المؤسسات الشعبية والرسمية والنقابية والأسر.

إن واقع الشباب في العالم العربية يعاني من جملة أزمات يمكننا هنا ذكر أهمها:

1 - الفراغ التربوي: باعتبار أن الشباب يمثل شريحة كبيرة من الهرم السكاني للعالم العربي لذلك فإنهم يعتبرون قوة فعالة ذات تأثير كبير في المجتمع العربي سواء هذه الفعالية سلبية أم إيجابية، والشباب بطبيعة تكوينهم النفسي الفيزيولوجي هم أكثر

أفراد المجتمع العربي قابلية للتأثير بحكم البدء بتكوين شخصياتهم وبناها النفسية والتي تجعلهم يتأثرون أكثر من غيرهم بما هو قائم وممارس بشكل فعلي من نظم وفلسفات وأفكار وهم – الشباب – يمثلون رجال الغد، وبقدر ما يكون إعدادهم وتأهيلهم لحمل هذه المسؤولية مستقبلا إعدادا سويا مستقبلاً أعداداً سوياً بقدر ما تمكنت الأمة من ضمان مستقبلهم ومستقبل أجيالها القادمة والعكس صحيح، ولهذه الأسباب ولغيرها فإن الشباب العربي هم أكثر فئات المجتمع العربي تأثراً بالفراغ التربوي مما أنعكس على بناهم النفسية والعقلية وتوجهاتهم الثقافية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية، ولعل من مظاهر الفراغ التربوي لدى الشباب:

أ: ظاهرة الأمية الحضارية.

ب: ظاهرة الاغتراب الثقافي.

ت: ظاهرة الوصولية الاستهلاكية واختلال القيم.

ث: ظاهرة البطالة المقنعة واللامسؤولية.

وهذه الظواهر سنتناولها ضمن سياق فقرتنا هذه – مشكلات الشباب في العالم العربي -.

2- أزمة التعليم وظاهرة الأمية الحضارية: يقدر عدد الطلاب في العالم العربي لكافة المراحل بأكثر من 60 مليون طالب عام 1990 و تجاوز العدد 75 مليوناً في عام 2000 مليون طالب، إن هذا العدد الضخم سلاح ذو حدين فإن استعطنا أن نحقق تعليماً فعالاً ينسجم مع حاجات المجتمع ويلبي طموحات خطط التنمية ويواكب التغيرات والتطورات العالمية فإن كل ذلك سيحدث ثورة اجتماعية واقتصادية في غضون سنوات محددة، ولكن إذا بقي حال التعليم في العالم العربي على وضعه الراهن رغم كل الجهود التي بذلت للرفع من مستواه برغم الطفرة التي أصابت أكثر أرجاء العالم العربي في السبعينات نتيجة ارتفاع أسعار البترول وبالتالي عائدات العالم العربي والآن العالم العربي يعيش تراجعا ً مستمراً في دخله القومي ويتوقع له مزيداً من التراجع في السنوات القادمة بسبب عوامل عديدة داخلية وخارجية إذ أن خريجي التعليم على مختلف مستوياتهم سيشكلون مزيداً من العبء على المجتمع بكامله، وبدلاً من أن تقوده إلى الأمام فإنها ستكون قوة كابحة لتقدمه وتطوره، بلغ عدد الجامعات في العالم العربي (عام 2000) 93 جامعة عدد طلابها أكثر من 2 مليون طالب وتخرج سنوياً أكثر من ربع مليون طالب والسؤال أين المشاريع العربية القادرة على استيعاب هؤلاء وغيرهم من خريجي الثانويات والمدارس المهينة والمعاهد المتوسطة، إن أهم ما يعيق التعليم هو ضعف الإنفاق عليه في العالم العربي حيث لا يتجاوز 30 مليار دولار سنويا والمطلوب

كحد أدنى لكي يكون هذا التعليم فعالا ونافعا مالا يقل عن 60 مليار دولار سنويا، ومع الزمن سترتفع الحاجة إلى 100 مليار دولار لذلك لا بد من إعادة ترتيب الأولويات في الإنفاق ووضع العملية التعليمية في المراتب الأولى، إن علاقة التربية بالتعليم تنبع من كونها «أسلوبين أساسيين في تكوين الشخصية حيث يتحققان عبر منظومة مختلف المؤسسات الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، المعاهد، الجامعات....ألخ). إن المضمون الأساسي للتربية والتعليم هو تكوين القدرات والمهارات، والمؤهلات الاجتماعية ففي مجرى التعليم يحصل الناس على المعارف فيتسع أفقهم، ويغدو بوسعهم التوجه في الواقع المحيط والمساهمة في مختلف ميادين الحياة العامة أما التربية فهي لا تقف عند هذه النقطة بل تتميز عن التعليم بكونها تنمي في الشاب الخصال الباطنية مثل القناعات والمبادئ الأخلاقية والقيم والنزعات والبواعث وسمات الطبع وهي تصوغ موقفا معينا من الواقع ومن الآخرين فتتعذر بدونه الحياة في المجتمع ورغم أن أهداف وأشكال التربية والتعليم مختلفة فإ نهما على صعيد الحياة وثيقا الارتباط أحدهما بالآخر، الأ أن ما حصل في الواقع هو انفصال التربية عن التعليم بالرغم من أن التربية إحدى مسميات الوزارات المسؤولة عن التعليم في العالم العربي، وهذا أدى إلى فقدان العلم لدلالته القيمية إذ أصبح هدف الشباب في ظل الفراغ التربوي هو الحصول على الشهادة كغاية مما انعكس سلبا على العلم باعتباره مادة تستهلك في سبيل الحصول على الشهادة وبالتالي فقدان الكتاب بشكل عام لدلالته القيمية بكونه وعاء للمعلومات على الطالب استهلاكها – اهلاكها في سبيل الحصول على الشهادة. إن ما هو سائد حاليا في التعليم هو أسلوب الحفظ والتلقين وتغيب أجواء الأسئلة والنقاشات و الحوارات فالطالب يقوم بحفظ الكتاب وخزنه في ذاكراته دونما اعتماد على تمثل وتفهم ووعي معلومات الكتاب

وعندما يأتي الامتحان يقوم الطالب بإفراغ ما حفظه من الكتاب على ورقة الامتحان وعليها يأخذ درجاته وعلاماته وعليها يتم تقييمه سلبا أو إيجابا، يؤكد المربي الكبير د. عبد الله عبد الدائم: «إن فلسفتنا التربوية هي تحرير الفرد من قيود المدرسة التقليدية وإطارها ووسائلها، أجل وهناك هدف أسمى و أشمل و أعمق من تحرير أغلال الجهل المنظم الذي تمارسه المدرسة و أغلال العقم التي تكرهه عليه، إن شرارة التحرير الأولى ثاوية هناك في الثورة التربوية التي تسمح للإنسان بأن يرى ويكتشف ويبدع، والتي تطلقه في توق ذاتي لا يكل وجهد ذاتي لا يتوقف يرتقى بهما إلى أقصى حد ويرتقي بمجتمعه دون ما سد».

3- صراع الأجيال: الحقيقة أن القاعدة العريضة من الشباب تشعر بوجود فاصل زمني ومساحة من التفكير المختلف بينها وبين الجيل أو الأجيال التي تسبقها،في حين القمة من الأجيال السابقة تسطح النظرة إلى أفكار الشباب تمنحهم قطرات من الخبرة مع كثير من المن، ولا يترك هؤلاء مقاعدهم لمنح الفرص للشباب لإ ثبات وجودهم وتحقيق مستجدات نظرياتهم وأفكارهم التي هي في الغالب أكثر مواءمة وملائمة لمتغيرات العصر، وتجدر الإشارة إلى أن شاباً مصرياً قد نبه إلى صراع الأجيال بين الشباب والكبار وإلى عمق الفجوة الجيلية مع الكبار في تحقيق نشرته مجلة «رؤية عربية» 1995 والتي تصدر عن منظمة غير حكومية بالقاهرة وهي مشكلة صارت حادة في الواقع العربي إذ تزداد فجوة التفاهم والتجانس والتآلف بين الشباب والكبار وأضحى الأخيرون ينظرون بعقلية الوصاية وإصدار الأوامر، والأخطر من ذلك أن غالبية الآباء أضحى جل همهم توفير متطلبات العيش والتعليم والصحة لأبنائهم متعللين بذلك بأن ضغوط الحياة القاسية تدفعهم للعمل مرتين وثلاثاً في اليوم، ودفعهم ذلك

الواقع إلى تصور أن هذا هو كل ما يريده الشباب، ويقول شاب يبلغ من العمر 29 عاماً ويعمل مهندساً «أين كانوا (يقصد الكبار) عندما كانت الأمم الأخرى تخطط للأجيال القادمة ؟ أنهم يتركون لنا مجتمعاً مفككاً قائلين هذا تراثنا لكم» ويضيف ذلك الشاب فيقول: «سيأتي التغيير من الأجيال الجديدة، عندما تشعر أنها لم تعد تحتمل المزيد من المعاناة». إن الكثير من معاناة الشباب تأتي نتيجة الإحباط واليأس من الواقع وعدم امتلاك السلطة والإرادة بالرغم من وجود الرغبة في التغيير وتحقيق الطموحات، لأن الآباء الذين يمتلكون زمام السلطة والمبادرة لايتفهمون مشاكل الشباب لذلك يزداد وضع الشباب سوءاً وتفاقماً.

4- أزمة الشباب الثقافية والإعلامية: يعطي الواقع الإعلامي والثقافي العربي صورة يمكن التعبير عنها ب «غياب الخطط الثقافية» واستناد الإعلام العربي في معظم أحواله إلى البرامج الغربية خاصة قطاع التلفزيون. إن هذا قد أثر بصورة سلبية وخطيرة على ثقافة الشباب في الوقت الذي لم توجد فيه خطوط دفاع أو أرضيات صلبة (تحصين ومناعة) لمواجهة الغزو الثقافي، إن الأفكار الثقافية الغربية تتسرب ببطء إلى نفوس الشباب وعقولهم فتتركهم فريسة للأوهام والأحزان والاستلاب والاغتراب، وفي حال عدم قدرة أي أمة على تحصين شبابها سيكون مصيرها التبعية وربما الهلاك وبخاصة هذا الغزو الهائل من المعلومات المضللة وانتشار وتطور الاتصالات ولا سيما الفضائية التي دخلت معظم البيوت العربية دون استئذان، وعلى سبيل المثال تصدر وكالة رويتر يومياً أكثر من 40 مليون كلمة توزع على أكثر من 80 دولة في حين لا توجد وسائل إعلامية فعالة في العالم العربي تستطيع بموجبها المجابهة أو حماية الشباب – لا توجد وكالة عربية مشتركة للدول العربية - لا شك أن الثقافة تلعب عادة دوراً مهماً في

الرقي النفسي والعقلي والاجتماعي للشعوب ومع الأسف يعاني العالم العربي حالياً من تدهور في الثقافة في جميع اتجاهاتها وأنشطتها، كما يعاني الشباب من انحسار المطالعة والابتعاد عن تثقيف الذات – الأمية الثقافية – وغياب الحوار الإيجابي البناء وغياب التأهيل والتفكير يبعد الشباب عن تحقيق طموحاته وتطلعاته والخوف الأكبر أن تصبح الأجيال في المستقبل غير قادرة على التعبير عن نفسها سواء بالحديث أو بالكتابة أو بأية وسيلة أخرى، والخوف كل الخوف أن تصبح اللغة العربية هي اللغة الثانية أو الثالثة مع مرور الزمن كما نلاحظ أن نسبة القراء في العالم العربي منخفضة عن الدول الأخرى لقد أعد مركز دراسات الوحدة العربية / ومقره بيروت لبنان / ملفاً إحصائياً على مدى عشرين عاماً بين 1965 – 1985 جاء فيه أن العالم العربي كان يصدر / 4000 / عنوان كتاب جديد 1965 ووصل العدد إلى / 7000 / عنوان عام 1985 ثم تراجع إلى 2850 عنواناً وبالمقارنة نجد اليابان التي يبلغ عدد سكانها نصف عدد سكان العالم العربي تصدر سنوياً / 35/ ألف عنوان، وشتان بين أنواع الكتب التي تصدر في اليابان والكتب التي تصدر في العالم العربي، وفي دراسة للسيدة هيام شعبان بعنوان «الشباب العربي لا يقرأ» تقول فيها أن أغلبية الشباب العربي لا يقرأ الكتب بسبب عدم التعود على القراءة وأغلبية الشباب إذا ما قرأ فإنه يقرأ الكتب المدرسية ويفضل عليها القصص والروايات والكتب الدينية علما بأن إحصائيات الأمم المتحدة تشير إلى أن الإنسان لا يعتبر مثقفا إلا إذا كان يقرأ ما يعادل 22 كتابا غير الكتب المدرسية أو الجامعية سنويا وعندما توفي الكاتب عباس محمود العقاد وجدوا في مكتبته أكثر من \20 \ ألف كتاب وقد دون على معظمها ملاحظاته ن وتقتضي الإشارة - أيضا - إلى أن الشباب العربي يمضي أكثر من 4 ساعات يوميا في مشاهدة التلفزيون وقابلة

للزيارة مع غزو محطات الفضاء، وأن 40 – 60% من برامج التلفزيون العربية مستوردة وكثير منها لا يناسب طبيعة هذه البلاد، ويمكن القول عن هذه الحالة ب «الغزو الثقافي المستورد» أي أن الإعلام العربي يستورد الغزو الثقافي عبر الأفلام والمسلسلات والبرامج والإعلان والمنوعات إلى جانب المعلومات بمختلف صورها، كما أن البرامج التلفزيونية المحلية دون المستوى المطلوب و لا تساهم في تثقيف المواطن أو \ الشباب \ وزيادة وعيه وإدراكه .

5- البطالة والبطالة المقنعة واللامسؤولية: إن نسبة القوة العاملة في العالم العربي هي من النسب المتواضعة مقارنة مع الدول المتقدمة التي تتراوح فيها نسبة القوى العاملة بين 44 – 45 %من مجمل السكان بينما هي في العالم العربي لا تتجاوز 5 - 26% ونظرا لأن الشعب العربي يتميز بالفتوة فنسبة القوى العاملة يجب الأ تقل عن 40 %من مجمل السكان حتى نحقق الأهداف المنشودة ونصل للمستويات العالمية، كما طالب مكتب العمل الدولي في مطلع الثمانيات بناء على إحصائيات العالم العربي بضرورة تأمين 3 ملاين فرصة عمل سنويا وما مجموعه 35 مليون فرصة عمل حتى نهاية هذا القرن المنصرم، لكن للأسف فإن العالم العربي أحدث 20 مليون فرصة عمل في أوربا وأمريكيا خلال الثمانينات كما لديه 7 ملايين عامل أجنبي في دول الخليج بينما يقف عاجزا عن تكوين فرص عمل للأجيال العربية، وتقول بعض الإحصائيات العربية أن عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي يبلغ 15 مليون إنسان بينما في الواقع العدد هو أكبر من ذلك بكثير، إن من أهم العقبات التي تواجه إحداث فرص عمل للشباب في العالم العربي هي ضعف الدخل القومي حيث يتراوح حوالي 400 مليار دولار، بينما المطلوب حسب المتوسط العالمي أن يكون 1000 مليار دولار سنويا، وكان يظن أن التعليم هو العامل المكلف في

إعداد الشباب بينما الحقيقة أن كلفة فرص العمل في العالم هي الأكثر تكلفة، أما البطالة المقنعة فهي «أبشع أنواع البطالة وأكثرها حدة في الدول المختلفة، وتعرف بأنها قوة العمل التي لا تعمل بشكل فعلي في النشاط المنتج» ويمكن أن نرى ضمن إطار البطالة المقنعة ثلاثة نماذج مختلفة هي:

أ – شباب دخلوا مجالات عملهم غير راغبين بها بل مجبرين وذلك بسبب ضيق أو تضييق مساحة الاختيار أمامهم، خصوصاً في ظل سياسية معدلات القبول الجامعي من جهة والنظرة الاجتماعية المغالطة لبعض الاختصاصات من جهة ثانية ومثال على ذلك المعلمون.

ب – شباب أجبروا على القيام بأعمال ليس من اختصاصهم، لعدم وجود حاجة لاختصاصاتهم مثل خريجي التربية وهم يمارسون أعمالاً مالية أو محاسبية.

ج – شباب دخلوا ميدان أعمال لتتوافق واختصاصاتهم لكنهم لا يقومون بأعمالهم على أكمل وجه، والسبب هو الفراغ التربوي الذي يرزح في ظله الشباب وهذا النموذج الأخير هو المقصود في هذا الدراسة – الفقرة – وهو أخطر النماذج وأوسعها انتشاراً في القطاعات الإنتاجية العامة في العالم العربي، والبطالة المقنعة عوضاً عن كونها السبب الرئيسي في تدني الإنتاجية تستنزف قسماً كبيراً من الموارد المالية دون أن تنتج حيث تحول العمل ليس كمقابل للأجر المقبوض لكنها وسيلة سهلة له، مما يساعد بشكل خطير على تراكم الموظفين العاملين والمقنعين لدى الدوائر العامة والحكومية.

6 – مؤثرات الأسرة والتربية: يشير الباحث قيس النوري إلى أن جانباً من مشكلات الشباب يؤكد على أهمية إصلاح واقع الأسرة التربوي والاجتماعي والنفسي، لأن الأسرة هي نواة أو الخلية الأولى

التي تبدأ شخصية الإنسان بالتبلور والتطور من اتجاهاتها وميولها الفكرية وأذواقها، ومما يؤسف له أن لدى الشباب في شخصيتهم جوانب على غاية من الأهمية كالثقة بالنفس والاعتماد على الذات في النهوض بالأعباء ومواجهة تحديات الحياة في ميادين العلم والعمل، وهذه الجوانب لم يعيرها أهل الاختصاص الاهتمام العلمي الكافي الذي يليق به، ويبين النوري في دراسته أن الشباب يعانون من الكبت العاطفي في إطار الأسرة و ذلك يجعلهم يعيشون حرماناً عاطفياً ومشكلات جنسية بالغة الخطورة وتتقارب وجهة نظر نبيل بلو كباشي مع هذه التي استعرضناها عند قيس النوري إذ يورد أن القواسم المشتركة لشبابنا هي:

1- ضعف الثقة بالنفس فشبابنا يتعرض إلى تحديات جديدة لم يهيئوا لها بعد وهي تتطلب منهم مواجهة ذهنية وعصبية عالية لا تتوفر إلا لمن كانت الخليفة التربوية له مشبعة بعناصر التشجيع والتحفيز الإيجابي.

2- انقطاع الأدوار بين الأسرة والمدرسة والمؤسسة

3 الالتفاف العاطفي والتوكل على الأبوين والأخوة.

4- العاطفية – يشدنا الماضي إليه كأمجاد فقط.

5- التحيز للذكور.

6- الانفعالية وضعف الواقعية: الشخصية التقليدية تتميز بسخاء العاطفة وضعف الموضوعية.

7- الأنانية.

وتشير الدراسة التي أجراها جهاز الدراسات والبحوث الاستشارية حول الشباب في الكويت عام 1985 إلى وجود عدد من المشكلات التي يعانيها الشباب الكويتي أبرزها:

1- عدم شعور الشباب باهتمام أفراد الأسرة.

2- عدم تفهم الأسرة للشباب.

3- كثرة عدد الأخوات والأخوة في الأسرة.

4- عدم رضا الأسرة عن أصدقاء الشباب.

5- زواج الأب من امرأة أخرى.

6-عدم القدرة على التعبير عن الرأي في وجود الوالدين.

7-تعارض رأي الشباب مع آراء الوالدين.

7- أزمة الشباب الاجتماعية:

إن الحياة الاجتماعية للشباب تعاني من مشاكل جمة، وتمتد في الجذور العميقة لحياة الشباب، فالشباب غير قادر على الزواج في ظل هذه الظروف المادية الصعبة وتعقيد مراحل الزواج والتكاليف الباهظة المطلوبة من الشباب، وإذا استطاع أي شاب تحقيق ذلك فإنه يقف عاجزاً أمام استئجار منزل مناسب أو شراء منزل الذي أصبح ثمنه يفوق أي تصور أو أي خيال أو حلم بل إن ثمن منزل في العالم العربي يتجاوز مثيله في الدول الصناعية المتقدمة، وإن ثمن منزل متواضع يزيد عن الراتب السنوي لأي شاب بعشرات المرات، كما أن تطور الحياة وكثرة الأفراد في الأسرة الواحدة وصعوبة الوفاق والتفاهم يجعل من الصعوبة بمكان أن يتزوج الشباب أو الفتاة في بيت الأهل مما ينعكس جميعه على وضع الشاب الاجتماعي سلباً ويجعل الشاب محبط ممزق ضائع محطم لا يعرف ماذا يفعل ولا أي طريق يسلك،ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن العالم العربي يحتاج سنوياً على الأقل إلى بناء مليون منزل جديد أي بمعنى يتطلب ذلك رصد / 20 / مليار دولار سنوياً على الأقل من أجل إقامة تلك المنازل،

وبدلاً من أن يبحث العالم العربي عن حل لهذه المعضلة فإن الكثير من المستغلين يتنافسون في تأجيج أسعار الأراضي ورفع أثمان المنازل إلى أسعار خيالية يعجز عن تأمينها معظم الشباب، إن تفاقم الأزمة الاجتماعية للشباب من شأنه أن يؤدي إلى تحطيم الإنسان ويؤدي أيضاً للانحراف والإدمان والتطرف وغيرها من السلوكيات الخاطئة والمدمرة على الشباب ومستقبلهم.

8- ظاهرة الوصولية – الاستهلاكية واختلال القيم: إن التربية في بعدها الأخلاقي القيمي تهدف إلى «ضرورة ربط المجتمع لسلوك الناس على مهمتين مترابطتين أولهما صياغة المطالب الأخلاقية التي تجد انعكاسها وتأسيسها في الوعي الأخلاقي بالمجتمع في صورة قواعد ومباد ئ ومثل ومفاهيم.

وثانيهما إدخال هذه المطالب وما يرتبط بها من تطورات إلى وعي كل فرد على حدة بحيث يستطيع بنفسه توجيه أفعاله وضبطها ومراقبة الذات والمساهمة أيضاً في عملية ضبط السلوك الاجتماعي أي التقدم بمتطلبات أخلاقية إلى الآخرين وتقييم تصرفاتهم، والمهمة الثانية هي التي تحل من خلال التربية الأخلاقية والاعتيادات والمتطلبات والصفات الخلقية الراسخة لدى الفرد » والوصولي الاستهلاكي يحاول – تحت ضغط خوائه الأخلاقي ولا أخلاقيته أن يؤسس مطالب ذاتانية – كمقابل للمطالب الأخلاقية والاجتماعية العامة من مثل ومبادئ وقيم إلا أن مطالبه الذاتية هذه تصطدم بالضوابط الأخلاقية والاجتماعية للمجتمع، فتدفعه وصوليته نحو تحطيم كل الضوابط الأخلاقية و الاجتماعية في سبيل تحقيق مطالبه الذاتانية المفتقدة لمرجعية أخلاقية – اجتماعية فهو بذلك يستهلك – يهلك القيم والمبادئ الأخلاقية والمثل فالاستهلاكية «تجرد العلاقات

البشرية من إنسانيتها وتقود إلى تمزيق الروابط الاجتماعية ونمو اللاأخلاقية وإلى ضمور الجوانب الروحية والمعنوية وانحلال الشخصية» وهكذا تختل القيم ويصبح من العسير على الآباء إقناع أولادهم بالقيم والمبادئ والمثل، ذلك لأن الوصولي يتميز «باللامبدئية المتطرفة وبالتكيف مع كل الأوضاع وبتغير القناعات تبعاً للظروف» ومن جهة ثانية فإن الوصولي لا يكون على استعداد لتنفيذ المتطلبات المفروضة عليه إلا بمقدار ما يساعد ذلك على تحسين وضعه الشخصي وهذا ما يؤكد اللامسؤلية واللامبالاة، وبإهمال العمل بجوانبه المختلفة وتفريغه من محتواه الإنساني والإبداعي إلا بما يحقق مطالبه الذاتانية، مما يشيع جواً تناحرياً بين الأفراد ذلك لأن الوصولي «ينعدم لديه الشعور بالمسؤولية و يتصف باللامبالاة بمصائر الآخرين وبمصالح القضية العامة» وهذا يؤدي إلى خلخلة العلاقات الاجتماعية وتحولها إلى علاقات مادية بحتة تحكمها المصلحة الدنيوية.

9- انتشار ظاهرة إدمان المخدرات علماً أن الشباب هم المستهدفون بالدرجة الأولى لهذا الإدمان كونهم يمثلون طاقة حيوية وهامة في العملية الإنتاجية النهوضية ويمتلكون إذا ما أتيحت الظروف المناسبة – القدرة على التغير والتحويل والتطوير- وإدمانهم المخدرات يؤدي إلى انتشار ظواهر السلبية والانحراف و الجريمة مما يهدد المجتمع بانهيارات كبرى.

10- كما أن البطالة والفراغ تؤديان إلى الهجرة للخارج سواء هذه الهجرة كفاءات علمية «نزيف الأدمغة» أو هجرة عمالة أي عمال وحرفيين، والهجرتان يلعب في نشؤئهما العامل الاقتصادي بالدرجة الأولى.

الاقتراحات والتوصيات لحل مشكلات الشباب:

يمكن أن نضع أهم الاقتراحات والتوصيات التي تناسب النهوض بالعالم العربي وتحقيق طموحات وأماني الشباب فيه.

1- العالم العربي أحوج ما يكون إلى الوعي من قبل الحكومات والشعوب وإدراك الحاضر وما يتربص بنا بالمستقبل إذ بدون الوعي وإرادة التغيير والعمل لا يمكن أن نفعل شيئاً أو نصل إلى أي هدف.

2- على العالم العربي أن يسعى جاهداً بكل ما يملك من طاقات وموارد للخروج بالشباب من دائرة الإحباط والمواقف السلبية إلى دائرة النور والمشاركة الفعالة الايجابية في بناء الوطن.

3- على العالم العربي السعي جدياً نحو الادخار، إذا بدون الادخار لا يوجد استثمار وبدون ادخار واستثمار لا توجد مشاريع جديدة وبالتالي لا توجد فرص عمل جديدة للشباب.

4- العالم العربي حالياً أحوج ما يكون لإعادة النظر بمجمل سياسته ومشاريعه المستقبلية وإلى تصحيح البنية الهيكلية التحتية وترتيب الأولويات والسعي الجاد للارتقاء بالخطط التنموية التي تكفل له النهوض بخطى واثقة، ولا بد من التضامن والتعاون والتكامل العربي وإيجاد تكتل يستطيع أن يصمد بل أن ينافس التكتلات العالمية السائدة حالياً أو من المتوقع أن تسود مستقبلاً.

5- يحتاج العالم العربي للحكماء والمفكرين والباحثين أي العقول التي تنير الطريق أمامه والأيدي الماهرة التي تبنى مستقبله والأهم من هذا وذاك الجهود المخلصة التي تضحي من أجله.

6- ضرورة الاعتماد على التخطيط السليم والتنفيذ الجيد والمتابعة والتقييم والمحاسبة وتصحيح المسارات كلما وقعت زلات أو

أخطاء، كذلك لابد من وضع خطط تنموية قصيرة وأخرى متوسطة وثالثة استراتيجية بعيدة المدى.

7- ضرورة تعاون جميع القطاعات الاقتصادية في العالم العربي العام و المشترك والخاص.

8- ضرورة السعي من أجل زيادة المشاريع الاستثمارية البيئية في العالم العربي وترجيحها على الاستثمارات الخارجية.

9- ضرورة التخفيف التدريجي من العمالة الأجنبية والاستعاضة عنها بالعمالة الوطنية بغية إتاحة المزيد من فرص العمل للشباب العربي.

10- ضرورة الاعتماد على العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي المصادر الثلاثة الأساسية من أجل نهوض المجتمع العربي، كذلك لا بد من الحفاظ على الكفاءات العلمية وتطورها وتحقيق طموحاتها كماً ونوعاً فهي الثروة الحقيقية للوطن.

11- ضرورة الاهتمام بالشباب وتأمين حقهم في الحياة الحرة الكريمة وذلك بتأمين حاجاتهم المادية والروحية وتلبية طموحاتهم ولا سيما المسكن والزواج وفرص العمل والتعليم الفعال والصحة.

12 – على العالم العربي أن يسعى لتأمين فرص عمل لكل شاب بلغ 15 سنة فأكثر بغية الوصول التدريجي إلى نسبة عمالة % 40 من السكان كما يجب أن يكون لكل إنسان الحق والواجب في العمل مدة / 40 / ساعة فعلية جدية بالمتوسط أسبوعياً وعلينا أن نعتبر التعليم النظامي والتأهيل المستمر ساعات العمل الفعلية بشرط أ، يكون كل منها فعالاً وذا نتائج إيجابية.

13- ضرورة الاهتمام المتزايد بالطفولة ورعايتها وتأمين حقوقها

وحاجاتها وتحسين وتطوير دور الحضانة والمدارس، وتشجيع الأطفال على اللعب وممارسة الهوايات المختلفة، وتفجير الطاقات الخلاقة لديهم وتشجيعهم على التعبير عن الذات لأن ذلك يخلق منهم مبدعين مستقبلاً.

14- الاعلام والحكومات وكافة الجهات المسؤولة الأخرى مدعوة للعب دور إيجابي في توعية الجماهير ولا سيما الشباب منهم وتسليط الأضواء على التحديدات والصعوبات التي تواجه العالم العربي وتحصين هذه الأجيال ضد التضليل الإعلامي والغزو الثقافي الخارجي الذي يسعي للتلاعب بالعقول واستلابها وعزلها عن مجتمعها وتوجيهها نحو المسارات والاختيارات الخاطئة.

15- ضرورة الاستئناس والاستفادة من تجارب الدول الأخرى ولا سيما تلك الدول ذات التجربة الحديثة الناجحة مثل اليابان والصين والهند وتايوان وكورية الجنوبية، البرازيل، الأرجنتين وغيرها.

وختاماً: يمكن القول بأن مشكلات الشباب تتبع أساساً من مشكلة المجتمع الذي يتطلب من كافة الفعاليات التربوية والثقافية والإعلامية والاجتماعية وأصحاب القرار والمسؤولية في الدولة والمجتمع أن يساهموا في إيجاد الحلول الناجعة لمشكلة – المجتمع – وبالتالي حل مشكلة الشباب باعتبارهم الكتلة الاجتماعية الأكثر حيوية والأكثر نشاطاً وقدرة وحساسية على التغيير ومواكبة المتغيرات العالمية تكنولوجيا من أجل النهوض والتطور واللحاق بركب الحضارة العالمية..

الفصل التاسع

التنمية الثقافية في العالم العربي

مفهوم التنمية الثقافية مفهوم حديث بالنسبة لأدبيات التنمية في العالم العربي، وذلك لأن الدارج حتى فترة قريبة من الآن في مصطلحات التنمية كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهنالك مفهوم شامل هو التنمية البشرية، والحقيقة أن التنمية مفهوم شامل يغطي كافة مجالات حياة الإنسان

في هذه المقالة سنتناول مفهوم التنمية الثقافية كمفهوم معاصر وهام جدا لارتباطه العميق بفكر وثقافة وإبداع الإنسان وتقدمه الحضاري

التنمية: تحدد التنمية بصفتها عملية مركبة وشاملة ومتعددة الأبعاد – كما أسلفنا – تتعدى مجرى النمو الاقتصادي والاجتماعي وما ينتج عنه من خبرات، كما أن التنمية تعني جهدا واعيا مخططا له لتحسين ظروف المستقبل وتقوم على توظيف كافة الجهود، وتوسيع مجالات النشاط الإنساني، وتعزيز القدرات الإنسانية، ومشاركة فعالة من المجتمع سواء في السعي إلى تحقيق الأهداف أو المشاركة في جني ثمارها، خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت من فرص النمو.

الثقافة: الثقافة هي المعيار الذي تتحدد به هوية كل مجتمع بشري، ولا يمكننا تصور مجتمع بلا ثقافة، ولكل مرحلة من مراحل حياة المجتمع سمات ثقافية تتأثر وتؤثر في عوامل نهوضه أو تفككه، وتتواجد داخل المجتمع نفسه مجموعة من الثقافات الفرعية لتغير في

السمات والمظاهر والمستويات المعيشية وطرائق الإنتاج، وبهذا فإن الثقافة الفرعية هي ثقافة قطاع مميز من المجتمع، لها جزء ومستوى مما للمجتمع من خصائص، إضافة إلى انفرادها بخصائص ذاتية، ويكتسب الفرد الثقافة من مجتمعه، ولكن بوصفه عضو في قطاع اجتماعي معين فإنه لا يحمل كل ما في ذلك المجتمع من عناصر الثقافة، ويشار إلى أن مفهوم الثقافة إلى حد اليوم لم يقر له قرار، فهو من المفاهيم أو المصطلحات الزئبقية أو العائمة، فنحن إذا حاولنا تتبع هذا المصطلح نجده يزيد على المائتين – عددا – ويختلف مفهوما لرجوعه تاريخيا لتطورات عديدة سواء من حيث مدلوله أو تعريفه الأنثروبولوجي، ولعل أكثر التعريفات انتشارا واعتمادا هو تعريف العالم الانجليزي «أدوارد تايلور» مؤسس الأنثروبولوجيا الثقافية الأوروبية إذ يقول: «الثقافة أو المدنية هي الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعرف وأي قدرات أو عادات يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع»

التنمية الثقافية: بالاستناد إلى تعريف التنمية – آنف الذكر – فإن «التنمية الثقافية جهد واع مخطط له من أجل إحداث تغير ثقافي مما يعني – على سبيل المثال- تغيرا في الفكر وأساليب السلوك، وقدرة على التمييز بين العناصر الثقافية التقليدية والعناصر الجديدة المستحدثة، واستبعاد العناصر التي يثبت عجزها عن التناغم مع الجديد والمستحدث الذي لا يمكن التنكر له أو تجاهله»- د.أحمد مرسي المجلس الأعلى للثقافة القاهرة 1997 –

ويرى الأستاذ ساسي سفيان في تعريف بنفس المنحى أن التنمية الثقافية هي التعامل مع عامل «المتغير» في الثقافة السائدة سواء في الذائقة الجمالية النمطية المستقرة «ثقافة الآداب والفنون وجمالياتها»

أوفي منحى التوجه العلمي في الثقافة «ثقافة العلوم» وذلك بالبحث والتجريب والاختيار واكتساب المهارات والمعرفة، للانعتاق من إطار النمطية والاستقرار وتحقيق تطلعات مستقبلية «إبتكارية» نتجاوز بها مرحلة النقل والتقليد واستيراد المناهج والنظريات والقيم والمفاهيم، مثلما نستورد الآلات والتكنولوجيا في ثقافتنا العلمية والتقنية السائدة

و«التنمية الثقافية» في تبسيط أكثر هي وضع خطة متحركة ذات منهاج وفلسفة واضحين، للتغلب على النواقص والثغرات والاحتياجات الثقافية وملئ الفراغ، خلال فترة زمنية محددة وبمعدلات يمكن قياسها، أي أنها - «التنمية الثقافية» – فضاء تتحرك فيه مدارات معرفية غير محددة بمنهجية أوليات أكثر أهمية، لتطوير وجدان معرفي مستقبلي يأخذ بتطورات قدرات الإنسان على الإبداع الحياتي وينفي التقليد والنقل، فضاء وآفاق للثقافة تجعل الصعب ممكنا والمعقد بسيطا والإشكالي قابلا للحل

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الثقافة قد عني منذ البداية الخلق والإبداع في مجال زراعة الأرض وتشجيرها، وبهذا المعنى يذكر «لويس دوللو» أن المعنى الاقتصادي لمفهوم الثقافة الأول هو معنى تنموي لأن الثقافة كانت تعني زراعة الأرض وغرس النباتات والأشجار والخضار، ويرى أن أنماط التنمية تفترض أنماطا ثقافية محددة بحدود الشكل التاريخي للأنماط الأولى وممهورة بخاتم هويتها التاريخية

إن أهمية البعد الثقافي للتنمية قد جعلت «دوللو» يعتبر الإعلان عن حق الإنسان بالثقافة أحد الثورات الثقافية الهامة في القرن العشرين، فهو يرى أن الإعلان عن «الحق في الثقافة» الذي أصبح أحد بنود حقوق الإنسان يمثل «الثورة الثقافية» الثانية في القرن العشرين، إن تجريد الإنسان من حقه في الثقافة – بصرف النظر عن

الحقوق السياسية والاقتصادية الأخرى يساوي تجريده من بشريته وآدميته، فهو الكائن الوحيد المثقف، بمعنى القادر على الخلق عن طريق التفكير، وتتعاظم أهمية البعد الثقافي في التنمية في ظل ظروف التخلف التاريخي، فالثقافة في مثل هذه الظروف هي الوسيلة الوحيدة المتوفرة لدى الإنسان للتأكيد على آدميته واسترجاع حقوقه الأخرى، ذلك أن الثقافة بمعنى التفكير غير قابلة للمصادرة، بينما باقي الحقوق الأخرى قد تصادر فتغر ب عن الإنسان المعني بالحق فيها وعلى هذا النحو، فإنه في ظل ظروف تاريخية متخلفة لا بد أن تأخذ الثقافة طابعا نقديا وتكون شكلا من أشكال الدفاع عن الذات الإنسانية الحرة، وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الباحثين والمفكرين يميلون إلى الاعتقاد أنَ من الأسباب الرئيسة لتخلف العالم الثالث، هو الفشل في الأخذ في الحسبان قوة الثقافة كعامل مؤثر يمكن أن يساعد على التقدم أو عرقلته، لقد أكدت مؤتمرات «اليونسكو» العديدة التي عقدت في العقدين الماضيين على أهمية الاعتراف بالبعد الثقافي ضمن منوال التنمية والتأكيد على الهويات الثقافية، وفتح آفاق المشاركة في الحياة الثقافية مع دعم التعاون الثقافي الدولي، وقد أعتبر من الضروري اعتماد القيم الكونية، وفي آن واحد التعددية الثقافية، بحيث تهدف السياسات الثقافية إلى المحافظة على تعددية المبادرات الثقافية وحمايتها قصد دعم التفاهم والاعتبار والاحترام بين الأفراد والأوطان في مجابهة مخاطر الصراعا ت والتغلب عليها، وهذا ما جعل الثقافة بالمنظور الكوني الجديد في قلب عملية الوجود البشري، وعملية التنمية الإنسانية من منطلق أن الثقافة هي مجمل الخطوط المميزة روحانيا أو ماديا وفكريا وحسيا، هذه الخطوط التي تميز مجتمعا ما أو مجموعة اجتماعية وهي تعني الفنون والآداب وطرائق الحياة ونوعية الحياة الاجتماعية ومنظومة القيم والتقاليد والمعتقدات.

عوائق التقدم الثقافي: التقدم الثقافي – أو التنمية الثقافية – مشروط بتطورات وأوضاع لابد من توافرها، لكن الظروف الحالية للمجتمع والثقافة العربيين تواجه عوائق عديدة تغيب شروط التقدم الثقافي، ولعل أهم هذه العوائق.

1- غياب الديموقراطية وضمانات حقوق الإنسان، بالذات حق التفكير والتعبير والعقيدة.

2- التخلف الاقتصادي والفقر وأثرهما في الحرمان من الحقوق الثقافية.

3- انتشار الفكر غير العلمي وسطوته على الجماهير البسيطة

4- سيادة نظم التعليم التلقيني مقابل التعليم النقدي

5- انتشار الأمية بأنواعها الأبجدية، الثقافية، التكنولوجية

آفاق مستقبلية لتنمية ثقافية في العالم العربي:

يمكننا الاستناد إلى رؤية مستقبلية لتنمية ثقافية في العالم العربي قدمتها الدكتورة هدى النعيمي في ندوة عقدت بدمشق بعنوان:- مشروع النهضة العربية للقرن الحادي والعشرين – والتي ارتكزت على النقاط التالية:

1- نظرة جديدة للتراث بقصد استلهام الأصيل فيه والإنساني ونبذ ما تراكم فيه من أفكار ورؤى وليدة عصور الاضمحلال والتدهور.

2- النظر إلى التعليم باعتباره منظومة متكاملة تهدف إلى إرساء قيم إعمال العقل دون الاعتماد على النقل، والتأكيد على النظرة الموضوعية، واتساع الأفق في التعامل مع ثقافات الغير، وربط التعليم بضرورات الحياة الاجتماعية

3- مراجعة الدور المنوط بأجهزة الإعلام وأدائها، بحيث يصبح فارقا في تبنيه لسياسات وخطاب تنويري، يتميز بالجرأة في الطرح والنقاش ويقوم بدوره التثقيفي والفكري بين جماهير الشعب الذي تقف الأمية بوجوهها الثلاثة: الأبجدية والثقافية والتكنولوجية عقبة كئود أمام أي خطة للتنمية الثقافية.

4- وضع استراتيجية دائمة للقضاء على الأمية في البلدان العربية والتي تشكل تحديا لكل خطط التنمية الثقافية بل استهزاء بكل منجزاتها، ويمكن – في هذا المجال - للمثقفين العرب أن يتبنوا برنامجا لمحو الأمية يشاركون فيه بأنفسهم، ويضربون المثل عن التحامهم الحقيقي والفعلي بجماهير الشعب الذي يتشدقون ويتحدثون باسمه وقدراته.

5- التأكيد على الثقافة العلمية ودورها في خلق مناخات تحترم البحث العلمي وتؤمن بدور التجارب العلمية في إثراء حياتنا ومفاهيمنا دون ما معارضة بينها وبين الثقافة الإنسانية، فالثقافتان جناحان لطائر واحد، يثريان العقل والوجدان ويساعدان إلى حد كبير في القضاء على ثنائية الفكر، التي تخلق التصادم المزيف بين العلم والإبداع رغم ما يحويه الإبداع من فكر متسق وما يمثله العلم من إبداع لا ينكره أحد.

6- ارساء قيم ثقافية وطنية / عالمية جيدة، تصون الهوية الوطنية، ولا تعزل نفسها أو تتقوقع على ذاتها، خائفة من غيرها، مضخمة من شأن نفسها عن حق أو عن غير حق.

7- العمل بدأب وبشكل مستمر على خلق كوادر ثقافية قادرة على حمل رسالة التنمية الثقافية والوصول ببرامجها إلى أقصى درجات التحقق، فكم من برنامج طموح أفسده الموظفون الذين يعملون في

حقل الثقافة، بتفكيرهم الروتيني والمتخلف،....إن الكوادر المؤهلة بحكم انتمائها لجموع الشعب، وإيمانها العميق بحق الشعوب في المعرفة والثقافة المستنيرة هي الأجدر بتولي المناصب القيادية في العمل الثقافي تحقيقا لفلسفة التنمية في نشر الوعي الفكري والثقافي والسياسي بين جموع الجماهير العربية العريضة على امتداد الوطن العربي

8- رفع القيود المفروضة على العمل الأهلي بتكويناته ومنظماته، وإفساح المجال أمامه ليحقق رسالته في نشر الوعي، وتدريب كوادره على العمل الخلاق التطوعي، وإعطائه الفرصة للعمل بحرية في النشأة والتأسيس والممارسة

9- تأكيد الحرية والديموقراطية للفرد والجماعة على كل الأصعدة الفكرية والسياسية والاجتماعية كشرط أساسي لقيام وعي عربي مدرك لذاته وللعالم من حوله الآن ومستقبلا

10- إنشاء مجالس على مستوى العالم العربي في العلوم والفنون والآداب تتبنى وضع أسس للعمل العلمي والثقافي للدول العربية، وتساهم في توحيد الجهود العلمية للباحثين العرب في كل مجالات المعرفة بغاية الوصول إلى منظومة متكاملة من المعرفة تساهم في النهضة العربية المرتقبة، مواكبة للتطورات الكبرى التي يشهدها عالم اليوم من المعرفة والثقافة والتقدم المذهل في كافة المجالات

وفي الختام:

يمكن القول بأن مفهوم التنمية الثقافية يهدف إلى تطوير الذهنيات والمدارك والأخلاقيات وتطوير طرائق الفكر والتفكير والإبداع لخلق حالة فعل مجتمعية ديناميكية مستمرة للارتقاء بمستوى الوعي البشري إلى آفاق تطويرية كبرى.

الفصل العاشر

سيكولوجية الثقافة العربية

لعله من الأهمية بمكان، في ظل الأزمة الثقافية والفكرية الراهنة في العالم العربي، أن يتم الاهتمام والاستماع واستيعاب الطروحات والتحليلات والدراسات العديدة، التي ترجع أسباب هذه الأزمة إلى الناحية السيكولوجية والتربوية للإنسان في العالم العربي، الذي يتعرض للتشئة الاجتماعية التي تكتنفها العديد من مظاهر القمع والاستلاب والاغتراب، ولعله من المفيد هنا الإشارة إلى بعض آراء المفكرين العرب الذين تناولوا هذا الجانب المهم والحيوي والحساس.

يرى المفكر خلدون النقيب أن الأزمة الثقافية تكمن في الأزمة التربوية، ويقول في هذا الخصوص: «في المشكل التربوي تكمن عملية إعادة إنتاج عناصر الأزمة التي يعانيها الفكر العربي والثقافة العربية».. إن نظرة متأنية لواقع التربية تؤكد أن التربية مغرقة في تقليديتها – في العالم العربي – وذلك على مستوى المدرسة وعلى مستوى الأسرة، وبينت دراسة أجرتها الدكتورة إحسان محمد الدمرداش في مصر عام 1980 أن الأمهات المصريات يعتمدن الأسلوب التقليدي القديم، وهو أسلوب الشدة في تربية الأطفال، وأكدت هذه الدراسة أن الأم المصرية تنظر إلى حرية الطفل في التعبير والمناقشة، بوصفها جرأة شديدة لا يسمحن بها، وذهب الآباء إلى حد التوجيه بالضرب لأن ما نشاهده من مظاهر مرضية يعود برأيهم إلى التربية المتساهلة والحرة في مرحلة الطفولة..

إن أحد الأركان الأساسية للتنشئة الاجتماعية في الثقافة العربية يتمحور حول مبدأ تطبيع الطفل العربي على الانصياع والخضوع

للكبار، سواء أكان ذلك عن طريق التسلط، أو عن طريق الرعاية الزائدة، ويصف حليم بركات أنماط التنشئة الاجتماعية العربية بأنها لا تزال تشدد على العقاب الجسدي والترهيب أكثر مما تشدد على الإقناع، كما تؤكد على أهمية الضغط الخارجي والتهديد والقمع السلطوي، إنها تركز على مبدأ الحماية والطاعة والامتثال والخوف من الأخطار، وتجاوز الحدود المرسومة، حيث تنشأ عن ذلك نزعة نحو الفردية والأنانية والتأكيد على الذات، ونمو الإحساس الشامل بالغربة والاغتراب.

ويرى الدكتور علي وطفة بأن هناك عائقان هامان أمام تحول العقل إلى العقل المبدع: المحرمات الثقافية ونظام التعليم، فالمحرمات الثقافية تمنع الإنسان من ممارسة الفكر الناقد، وتظل قيمة الطاعة في المجتمع الأبوي هي القيمة العليا، وبالتالي فإن أنظمتنا التعليمية تلقينية تطالب الطالب بالحفظ وإعادة الإنتاج، ولا يسمح له بالاختلاف ويرى فاروق شوشة أن: «أطفالنا يعيشون منذ بداية التعليم الأولي في بلادنا ازدواجية لغوية، وازدواجية فكرية، وازدواجية اجتماعية، تؤثر سلباً في البنية العقلية والسلوكية للناشئة» فالطفل في حياته اليومية يتكلم لغة غير هذه التي يتعلمها في المدرسة، أو هذه التي يطالعها في الكتب، أو تلك التي يستمع إليها في الإذاعة والتلفزيون، وبرأي الدكتور علي وطفة تتحد السمات الأساسية للشخصية في مجتمع ما بطابع الثقافة السائدة فيه، وترتبط بنية الشخصية على حد تعبير «بودون» ارتباطاً وثيقاً بالثقافة المحددة لمجتمع معين، وفي هذا الصدد يرى «كاردينير» أن كل نظام اجتماعي ثقافي يتميز بشخصية مرجعية، فالأنا هي ترسب ثقافي، وبالتالي فالشخصية الثقافية تتباين، وتختلف من ثقافة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، وفي إطار هذه الصورة فإن الشخصية تعكس إلى حد كبير

السمات الثقافية لمجتمع الانتماء، ويبرز هذا في التباين السلوكي الذي يظهر بين شخصين ينتميان إلى ثقافتين مختلفتين، حيث يمكن تمييز رجل فرنسي عن رجل إنكليزي من خلال بعض أنماط السلوك التي يقوم بها كل منهما،.. إن الشخصية المرجعية كما ينظر إليها كل من «كاردينير» و «لينتون» نوع من التشكيل النفسي الخاص بمجتمع ما، والذي يحدد أسلوب الحياة، إن أعضاء أي مجتمع غالباً ما يحملون نسقاً مشتركاً من السمات الثقافية لمجتمعهم، والتي تحدد الشخصية الأساسية لهذه الأمراض الثقافية، إذ يقول بأنها تتفق حول نقاط محورية أهمها انطلاقتها من أدوات نظر أو «أجهزة مفاهيم متشابهة، ومن حصرانية تحصر الإنسان، وتحاصره، ثم إن جميع هذه العوارض والاختلالات، تدور في حلقة، وتتحرك بوقود ميتافيزيقي، وتجابه عدداً واحداً، تلح على صورة التمرد حول الأسطوري والمخيال، وتتعقب للاتاريخي والماهوي، ورأيناها وليدة الدوغمائية ورد الفعل، ومتغذية بالأحادي المعنى والتوجه بالنص المسطح، والتقليداني، بالتقديس البريء للتراث، وتتحرك بعض الأمراض بالنرجسية الجماعية، ونفي الآخر، أو بالحرفانية أو بنمط فكري متعسف، يعزل ما بين الاجتماعي والمتعالي، أو بخوف دفين من المستقبل، سببه تدحرج الثقة بالذات».. إن دراسات المفكرين والباحثين المشارة إليها آنفاً، تدخل ضمن جدل الثقافة والتربية، أو بصيغة أخرى «سيكولوجيا الثقافة العربية» – إن جاز التعبير -.

وتعد هذه الطروحات والأفكار والدراسات هامة وجديدة، تحتاج للمزيد من المعالجات والنقاشات والدراسات الأخرى، لإغناء الواقع السيكولوجي للثقافة العربية، باعتبارها بنت البيئة التربوية العربية، وبنت البناء الشخصوي للذات العربية المنجرحة، والتي تبحث عن

مخرج لها من الأمراض السيكولوجية التي تعانيها، والتي تنعكس على المحمول الثقافي، وبالتالي على الوعي الثقافي العربي في سياق عام.

الفصل الحادي عشر

العالم العربي والأمية الثقافية

يسيطر على معظم الكتابات والبحوث والدراسات في الصحافة العربية طابع اللاواقعية والتحليق في فضاءات واسعة، والمزيد من إثارة العواطف وإلهاب المشاعر والأحاسيس حول العديد من القضايا الراهنة الساخنة منها والباردة على حدٍ سواء، إلا أن هذه الكتابات قليلة الاهتمام بمناطق الجرح الأساسية في الجسم العربي، ومناخات السلبية في الحالة العربية، لتفحَص وتمعَن عمق هذا الجرح، ومن ثم التفكير في علاجه والوصول إلى أسس واقعية موضوعية لإمكانية تلا في هذا المرض واستئصال جرثومته حتى لا تعود مرة أخرى لتعيث فساداً وتخريباً في هذا الجسم، ولعل الأمر الذي دعا كاتب السطور إلى كتابة هذه المقدمة بعض الملامح والاشارات والأرقام المنشورة في الصحافة العربية، والتي تبين حجم الأمية الثقافية المنتشرة في العالم العربي، ومدى خطورة ذلك على نهضة وتنمية هذا العالم في ظل ثورة تكنولوجية عولمية متماوجة وهائلة تتطلب جهوداً وإمكانات أكبر مما هي عليه في حقيقة الحال، وهذه الأمية تتجسد من خلال الابتعاد عن القراءة وبالتالي ضعف المعلومات الثقافية، على النقيض من أمور أخرى لا علاقة مباشرة لها بالثقافة (إذ تحظى باهتمام شريحة واسعة من الشباب العربي) كالولع بنجوم الرياضة والسينما والتليفزيون والفيديو... ألخ - وفي إشارة واضحة عن تدني مستوى الاهتمام بالثقافة في العالم العربي ما كتبه الاستاذ عبد الله حمدان رئيس تحرير مجلة «عمان» الأردنية في افتتاحية العدد (16) تموز 2000م

عن هذه الظاهرة إذ يقول: «غير أن أحد الأصدقاء ممن يعملون في تحرير الصفحات الثقافية تساءل بمرارة وحزن شديدين تجاه هذه الظاهرة التي نشهد حيثياتها يومياً: ألا يستحق الفعل الثقافي ولو جزءًا من هذا الاهتمام... ؟» ويضيف: «نحن ننشر شهرياً في باب الإصدارات لعشرات من الكتب الجديدة في مجالات الشعر و القصة والرواية والمسرح والفنون التشكيلية ولكتاب بارزين من داخل الوطن وخارجه ولكننا – مع الأسف – لم نتلق يوماً اتصالاً هاتفياً من قارئ أو مثقف للاستفسار عن عنوان الكاتب وعما إذا كان متوفراً في الأسواق».

- وكانت مجلة الوسط اللندنية قد أوردت في عددها رقم 400 الصادر في 27 سبتمبر أيلول 1999 م خبراً عن التحقيق الثقافي الذي قامت به مجلة «تشرين الإسبوعي» السورية الذي شمل عينة من طلاب جامعة دمشق حول المستوى الثقافي للطلاب، وكانت نتائج التحقيق كما تقول الوسط مقلقة تستدعي التفكير والتصرف قبل فوات الأوان، فقد كشف الاستطلاع أن معظم الطلاب لا يقرؤون الصحف المحلية مطلقاً، في حين بلغ متوسط ساعات الجلوس أمام التلفاز 6 ساعات يومياً، وكشفت الأسئلة التي تتعلق بالشخصيات العامة عن جهل الطلبة بأسماء شخصيات لها دور وطني بارز، فمثلاً عرف الكثيرون المفكر التنويري عبد الرحمن الكواكبي على أنه صحافي مصري، وسعد زغلول بأنه شاعر سوري والشاعر التشيلي بابلو نيرودا بأنه أديب مغربي وهكذا.

ولكن الأمر اختلف عند ما تعلق السؤال بمسألة تلفزيونية أو سينمائية، إذ تم السؤال عن جنسية الممثلة الأمريكية «شارون ستون» وعن فلم «غريزة أساسية» كأشهر أفلامها إذ كانت أجوبة أكثر الطلاب

صحيحة، وأنحى الطلاب باللائمة على أساتذتهم في الجامعة وعن مسؤوليتهم في أنهم يلقنونهم معلومات غير صحيحة تدل على جهلهم بالحقائق التاريخية، وأعطى أحدهم مثالاً باستاذه الذي لا يعرف أن سورية استقلت عام 1946م!! وفي مصر تقدم لاتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري أكثر من (2000) من خريجي الجامعات للعمل مذيعين ومترجمين ومحررين، ولم ينجح واحد منهم في الاختبار رغم أن الأسئلة كانت تدور حول المعلومات العامة فإن إجاباتهم حملت العجب العجاب منها أن انجلترا عاصمة بريطانيا ومنابع نهر النيل تبدأ من دلتا مصر والسد العالي أنشئ بعد حرب أكتوبر 1973، تركيا دولة عربية ونجيب محفوظ من رواد الواقعية في السينما المصرية.

- أما في الكويت فالأمر لا يختلف كثيراً حيث أجرت صحيفة الرأي العام الكويتية استطلاعاً على مجموعة من الشباب لقياس مستوى ثقافتهم فتبين أن لديهم معلومات جيدة عن الممثلين واللاعبين وعروض الأزياء والموضة، وبسؤالهم عن كوفي عنان اعتبره 59 بالمئة من العينة حارس مرمى منتخب الكاميرون، وبعضهم اعتبره منظراً شيوعياً، بينما لم يتعرف على عمله الحقيقي كأمين عام للأمم المتحدة سوى 23 بالمئة، أما روجيه غارودي فأجاب 16 بالمئة من أفراد العينة أنه لاعب في منتخب فرنسا 1998م، بينما لم يتعرف عليه سوى 23 بالمئة من الشباب، أما الشيخ أحمد ياسين زعيم حماس فقد اعتبرته الأغلبية أنه شقيق الممثل الكوميدي إسماعيل ياسين.

كل هذه الإجابات تثير الضحك والسخرية بقدر ما تثير الحزن والأسف ولقد أصاب كبد الحقيقة ذلك الذي قال بأن هناك ثمة أشياء هي في حقيقتها حزينة ولكنها تثير الضحك، وهناك أشياء أخرى هي في حقيقتها مفرحة ولكنها تثير الحزن إن المسألة تكمن في العزوف

عن القراءة والابتعاد عن الاهتمام بالمعلومات الثقافية والاهتمام الأقصى بنجوم الرقص والتدخين واللعب والمرح.....

إنتاج التخلف بسبب غياب العنصر الثقافي: إن نتيجة التحقيقات والاستطلاعات والاختبارات المذكورة في الفقرة السابقة تعود في أسبابها وعواملها إلى عدة أمور منها:

الطابع البيرو وقرطي لإدارة العملية التعليمية، جمود المناهج التعليمية، أساليب التدريس والتقويم القائمة على الحفظ والتلقين كما مر معنا – وعدم الخروج عن النص أو «النصية» ولكن في مقدمة هذه الأسباب أن نظام التعليم السائد منذ عقود في بلادنا قد أبعد الثقافة بكل فروعها عن المدرسة والجامعة والمعهد ومن ثم تراكم لدينا قطاع واسع من المتعلمين كخريجين أصبحوا بؤرة لإعادة إنتاج تخلفنا الثقافي....

إن النهج السائد في إبعاد التنمية الثقافية عن بناء الإنسان في مراحل تعليمه الأساسي قد أدى إلى المزيد من تدهور الوضع الثقافي بعامة في عالمنا العربي، إذ تراجع الكتاب ودوره في البناء التربوي، وضاقت الحرية أمام المسرح والموسيقى والسينما والفنون الأخرى كلها مع زيادة السكان وتنامي في أعداد الجماهير المتلقية التي تربطها بالثقافة وإبداعاتها وتأثيراتها الحقة أوهى الصلات، فنمت في أوساطها بالمقابل قيم التقليد الأجوف لكل ما هو أجنبي وتسيدت عادات الارتجال والخفة واللامبالاة في مواجهة أمور الحياة ومتطلباتها الآنية والمستقبلية.

الثقافة والتعليم علاقة جدلية: الحقيقة أن هناك ارتباط لا ينفصم عراه بين التعليم أو الثقافة إذ يمكن التأكيد على أن الثقافة ترتبط بصيغة حاسمة بنشاطي التعليم والتكوين، حيث لا يمكن

تحصيل الثقافة بمختلف مكوناتها وألوانها وأبعادها الابوا سطتها أو يمكن التعبير عنه بأن التعليم جسر ضروري للوصول إلى حقل الثقافة، ولذلك بات من الضروري على مدارسنا في العالم العربي أن تجمع في تكوينها للطلاب والتلاميذ بين عدة كفايات تربوية وتعليمية وتكوينية وثقافيا، ومهنية، وبذلك تستطيع مؤسساتنا تأهيل متعلمينا للدخول في الرهانات الضرورية لتدعيم أسس التنمية العربية المستديمة.

إن القراءة التي نتحدث عنها هي القراءة بمعناها العام والشامل، فهي لا تقتصر على ذلك النشاط المرتبط بالمقررات والمناهج الدراسية، بل تتعداها إلى استهلاك كل أنواع المقروء المفيد في تكوين وتثقيف طلابنا، والقراءة في الحقيقة هي عبارة عن ولع فعال، ونشاط خاص، وموهبة سامية، وهي كذلك مهارة تجعل الفرد القارئ يعمل على إدراك محتوى نص مكتوب بناء على عمليتي التأويل والفهم، وبعبارة مبسطة إن القراءة هي تحليل الكلام الذي يوجد بثنايا النص.

ومادمنا نتحدث عن القراءة يمكن الإشارة إلى تقرير لمنظمة اليونسكو يفيد بأن «الفرد العربي يقرأ أقل مما يقرأ الفرد الياباني بـ144 مرة الشيء الذي يعني أن مليونين من اليابانيين يقرؤون بقدر ما يقرؤه – أو حتى بأكثر مما يقرؤه / 260 / مليوناً من العرب».

مقترحات وإجراءات لحل المشكلة: باعتبار أن الحالة الموجودة حالياً في العالم العربي فيما يتعلق بعلاقة الثقافة بالتعليم غير طبيعة ويشوبها الخلل واللاتوازن إذن لابد هنا من إبداء مجموعة من الاقتراحات والإجراءات لحل هذه الإشكالية.

1- مراجعة النظم التربوية الحالية من منظور توفر رؤية تكاملية بين المحتوى العلمي للنشاط المدرسي وروافد التثقيف الأخرى كإدخال دراسات ومواد ثقافية وفنية نوعية مختلفة ضمن مناهج التدريس بما

يتناسب مع المراحل السنية للمتعلمين، وإدخال النشاط الفني كالمسرح والموسيقى والتشكيل والأدب ضمن الأنشطة التعليمية الرسمية «تخصيص حصة واحدة في الأسبوع تحت عنوان «مطالعة حرة» لمطالعة الكتب والمجلات للإطلاع على كنوز المعرفة والثقافة لتطوير مدارك الطفل أو الشاب المعرفية والثقافية.

2- إصدار ملاحق شهرية أو فصلية أو سنوية لمتابعة التطورات التكنولوجية والثقافية العالمية لمواكبتها وعدم حصول «الاغتراب المعلومي» في عصر المعلوماتية والاتصالات الذي يتسم في اطراد التطورات التكنولوجيا والمعلوماتية الهائلة يستطيع الطالب من خلال هذه الملاحق متابعة المستجدات العلمية عالمياً.

3- توجيه الطلاب للاستماع إلى محاضرات ثقافية وتعليمية وإقامة المعارض الفنية للطلاب أنفسهم أو لبعض فناني البلد والاشتراك في رحلات لزيارة المواقع والأماكن الأثرية والسياحية الهامة في البلد أو إلى أي بلد عربي آخر.

4- على التربية العربية أن تنتقل من مرحلة الجمود المعلوماتي الأكاديمي إلى مرحلة تنشئة الطالب تنشئة نفسية سليمة، وتعليمه قيم المسؤولية والنزاهة والاستقامة والتعاون والصدق والشجاعة والمروءة، وكذلك القيم المتعلقة بالديمقراطية التي تمثل اليوم صرخة العصر والشغل الشاغل للسياسيين والمفكرين.

5- تغيير محتوى الأنظمة التعليمية والمناهج بحيث تدعم الثقافة والابتكار بدلاً من الحفظ والتلقين.

6- عدم استيراد نماذج غريبة عن المجتمع، لأن ما يصلح لمجتمع قد لا يصلح لمجتمع آخر وفي حالة الاستيراد يؤخذ بالاعتبار ظروف وأوضاع واحتياجات وميول ورغبات وواقع المجتمع الذي نعيش فيه،

والقيام بتكييف تلك النماذج مع الواقع والظروف العيانية الملموسة في المجتمع المعني.

7- إطلاق حرية الأفكار وخلق أجواء مريحة لانتعاش الثقافة إذ لا تطور ثقافي من دون مناخ ديمقراطي.

8- ربط الجامعات بالمجتمع واحتياجاته المتعددة بشكل وثيق.

9- تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين فبدون ذلك لا يمكن للثقافة أن تتطور أو تزدهر.

وختاماً أعتقد أن موضوع «الأمية الثقافية» سيكون موضوع القرن الذي دخلناه (القرن 21) وبخاصة في العالم العربي، وستطرح العديد من الموضوعات حول هذه القضية الشائكة والتي تتطلب حالة من حالات الثورة التربوية والمعرفية بتغيير النظم والبرامج والسياقات الناظمة للعملية التربوية التقليدية، واستحداث البرامج ونظم جديدة تتكيف مع ظروف واحتياجات اللحظة الراهنة وإرهاصات اللحظة المستقبلية القادمة..

الفصل الثاني عشر

العولمة... والهوية الثقافية

الحقيقة أن سؤال الهوية ارتبط بعملية العولمة باعتباره القضية المحورية والذي يعبر عن التحدي الحضاري الحقيقي الذي يشهده العالم العربي والإسلامي مع نهاية الألفية الثانية، ويكاد سؤال الهوية الهاجس الوحيد الثابت في أي معالجة لسيرورة العولمة خاصة وأن البعض يرى العولمة وكأنها مخطط واستراتيجية محددة تم تخطيطها وتنفيذها بوعي وقصد بهدف اجتياح بقية العالم وتهديد الثقافات المحلية والقومية الأخرى، ولقد أدخلت تطورات العولمة العالم حقيقة في تفاعلات ومواجهات لم يعرفها من قبل بسبب إسقاطها المستمر لحدود الزمان والمكان فهي تهدد الجغرافيا وحدود الدولة السياسية، وكل هذه المظاهر كانت تعني سابقاً السيادة الوطنية والأمن بمعناه السياسي والعسكري والنفسي ورغم وهمية الحدود في كثير من الأحيان، إلا أنها تؤدي وظيفة الإحساس بالذات والتمايز، لذلك أصبحت الشعوب والدول والثقافات أكثر حاجة للبحث عن شروط ومواصفات تؤكد اختلافها وتمايزها بقصد تكوين علاقة واضحة بين الأنا والآخر، وهذا ما يجعل حضور وصعود سؤال الهوية عادياً لمواجهة تسارع التحولات التي يعيشها العالم الذي تحول فعلياً إلى قرية كونية صغيرة، مع التقارب وتهاوي الحدود بسبب دور التكنولوجيا في الاتصال والمواصلات وحركة العمليات التجارية كما تمثلها الشركات عابرة القومية.

العالمية والعولمة:

وقبل أن ندخل في عمق موضوع العولمة والهوية الثقافية يمكننا أن نتناول موضوع التفريق بين العالمية والعولمة.

يطرح السؤال بشكل مستمر أثناء مناقشة موضوع العولمة بشأن التفريق بينها وبين العالمية، ولعلنا نستطيع الإجابة عن هذا السؤال من خلال ما كتبه الأستاذ الدكتور علي حرب في مجلة الشاهد التي تصدر من قبرص: «العالمية هي مقولة من مقولات الحداثة ارتبطت بتفوق الغرب وتوسعه في أرجاء المعمورة وهي ثمرة الاكتشافات والثورات الحديثة الجغرافية والاقتصادية والسياسية، التي بدأت منذ قرون مع اكتشاف العالم الجديد، أما العولمة فهي مقولة راهنة من مقولات ما بعد الصناعة وما بعد الحداثة، ارتبطت بانفجار تقنيات الاتصال على نحو ضاقت معه الأمكنة وتقلصت المسافات إلى حد جعل الأرض قرية صغيرة تسبح في هذا العالم العددي الذي يتشكل من الفضاء السبراني ومن هنا فإن العالمية ترافقت مع الإنتاج الصناعي الثقيل، ومع تصدير الأدوات والسلع المادية في حين أن العولمة تترافق مع ما يسمونه «الاقتصاد الناعم» ونقل المعطيات شبه المادية التي هي علاقات وإشارات مسجلة على ألواح إلكترونية، والعالمية تقوم على نشر فكرة أو عقيدة أو دعوة أو صيغة أو ثورة من الثورات كالتقدم والاشتراكية والعلمانية والديمقراطية والثورة الفرنسية، من هنا فهي تقابل الخصوصية، وتحيل إلى ما هو كلي وعام، أما العولمة فإنها تقوم على تبادل الرسائل والاشارات على نحو يلغي الفواصل بين المحلي والوطني والعالمي، ولذا فالعولمة تميل إلى ما هو شامل وكوكبي ومشهدي «علي حرب الشاهد» عدد 11/ 159ت2 1998 – ص 83- 84.

الهوية الثقافية:

إن القرية الكونية التي هي «العالم» في لحظته الراهنة أنبنت على متغيرات حاسمة أفضت إلى تشكيل نسق جديد من العلاقات

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمعلومات التي نسميها العولمة، والتي هي واقع جديد يفرض نفسه على الكوكب الأرضي كله متجاوزاً التصنيفات القديمة، والتقسيمات التقليدية وكما يقول د. جابر عصفور: أن تحديات المستقبل الثقافي مثل غيرها من تحديدات المستقبل بوجه عام، تطرح سؤال الهوية من جديد، وتعيد صياغته بأكثر من سبيل وفي أكثر من مجال ومن ثم تحتم إعادة النظر إلى علاقات الهوية ومكوناتها وتمييز المتغير والثابت من عناصرها تأكيداً لإمكانيات التواصل الخلاق وكشفاً عن احتمالات التجدد الحيوي الذي يواجه إمكانيات الجمود والانغلاق، والسبيل إلى ذلك وعي نقدي لا يكف عن مساءلة نفسه في الوقت الذي يسائل غيره ويرى الدكتور عصفور أن هذا الوعي يزداد إلحاحا على سؤال المستقبل في علاقته بالهوية حين يعاين ما تحدثه المتغيرات الجذرية لعلاقات العولمة في العالم من حوله على كل المستويات وما تخلفه هذه المتغيرات من نتائج تصل بين السياسي والاقتصادي والمعرفي في علاقات الثقافة التي يستند إليها ويسعى بها إلى الحضور في الوجود.

التعدد في التسمية:

ولعل أول ما يلحظ في ثقافتنا الحالية هو التعدد في التسمية العربية التي تترجم المقابل الأجنبي لمصطلح العولمة، الذي يرجع إلى أصل إنكليزي (clobalization) شاع في الولايات المتحدة وانتقل منها إلى غيرها من الأقطار واللغات، دالا على وضع جديد من تضافر المتغيرات الاقتصادية والسياسية والمعرفية والفكرية التي صاغت منظومة جديدة من علاقات رأس المال والقوة على امتداد العالم كله وإلى جانب لفظة «العولمة» التي أصبحت أكثر شيوعاً من غيرها هناك لفظة «الكوكبة» أو «النزعة الكوكبية» التي هي أقرب إلى المعنى المباشر

للأصل الإنكليزي الذي يشير إلى الكرة الأرضية (GLOBE) فيفضي إلى دلالة الكوكب الأرضي ومن ثم إلى الكوكبة والكوكبية وهناك لفظة «الكونية» أو «النزعة الكونية» وكلاهما يفضي إلى المدى المتسع الذي يمتد ليشمل الكون بأسره في دلالة الحراك المعرفي والاتصال المعلوماتي اللذين تنطوي عليهما المنظومة الجديدة خصوصاً في تخيليها بنوع جديد من القيم التي تشمل الكون كله.

وتجدر الاشارة إلى أن هذه المسميات المتعددة لا تزال متصارعة بمعنى أو آخر في إشاراتها المتبانية إلى أصل أو مرادف أجنبي واحد، دلالة على تعدد وتعارض الاستجابات التأويلية لاتجاهات الثقافة القومية نفسها في فهم منظومة تجاوزها وليست من صنعها..

سلطة رمزية:

ويمكننا الاستناد الى الباحث المغربي الأستاذ عبد الإله بلقزيز لنرى أن صيرورة الصورة سلطة رمزية على صعيد الإدراك الثقافي العام لا يعني الا إن النظام السمعي البصري (نظام ثقافة العولمة) أصبح المصدر الجديد الأقوى لإنتاج القيم والرموز وصناعتها، وتشكيل الوعي والوجدان والذوق، ولذلك آثاره الخطيرة على صعيدين: على صعيد مستوى التنمية الثقافية والقيمية التي تقترحها العولمة على البشرية اليوم، وعلى صعيد درجة التناسب الطبيعي بين الثقافي والاجتماعي في المجتمعات المعاصرة والمستقبلية.

تبدو الثقافة على الصعيد الأول – على مستوى من الهزال والفقر والسطحية يثور معه التساؤل المشروع عن مستقبلها الإنساني تشبه ثقافة هذا «النظام الثقافي» سائر مواد الاستهلاك معلبات «ثقافية» تتضمن مواد مسلوقة جاهزة للاستهلاك وشركات إعلامية تتنافس لتقديم سلعها الى المستهلك في إخراج مثير يضعه تحت وطأة إغراء لا

يقاوم لا وقت للتفكير والتمحيص والتردد النقدي، وسائر ما يمكن أن يحمي الوعي من السقوط في إغراء الخداع، وبحسب بلقزيز فانه اذا أخذنا في الحسبان أن هجوم ثقافة الصورة على الوعي يجري في امتداد التراجع المروع لمعدلات القراءة في العالم بينت لنا معالم النفق المظلم الذي تدخل إليه الثقافة والوعي في عصر الصورة والإعلام السمعي – البصري: ضمور متزايد لجسم الثقافة والمعرفة وضيق شديد في جغرافيا التكوين بما رحبت من معلومات وتكريس منظومة جديدة من المعايير ترفع من قيمة النفعية والفردانية والأنانية والمنزع المادي – الغرائزي المجرد من أي محتوى إنساني.

خلل: أما على الصعيد الثاني فتبدو الثقافة خارج حدود تعريفها وما هيتها الطبيعيين لن يعود في وسعنا حدها بالقول إنها تعبير عن تمثل الناس لمحيطهم، وتعبير عن نظام اجتماعهم المدني، بل سيصبح مطروحاً علينا أن نفكر في معنى أن تنشأ في وعي الناس ثقافة أو قيم ثقافية لا تقوم صلة بينها وبين النظام الاجتماعي الذي ينتمون إليه فحين يحمل الناس – عبر الزخ اليومي للصور المبثوثة – منظومات من الأفكار والقيم لم تخرج من رحم التطور الاجتماعي الطبيعي لا يبقى ثمة ما يدعو إلى استصغار الأمر، إذا من رحم هذا الانفكاك والتجافي بين الثقافي والاجتماعي / أو بالأحرى بين الإعلامي والاجتماعي ستتناسل أنواع أخرى من التجافي والخلل في البنى الاجتماعية مما سوف يعرضها إلى تشويه مضاعف يضاف إلى تشوه الخلقة الأصلي الذي نشأ عن حداثة رثة شهدتها هذه البنى دون تقديم مقدمات تمهيد وأصول، لا تتغذى قوة الدفع التي تتمتع بها العولمة الثقافية من الزخم التقاني الكثيف الذي يشهده ميدان التواصل فحسب بل هو يستفيد أيضاً من آليات العولمة الاقتصادية ومن النتائج

المثيرة التي تحققها على صعيد توحيد العالم وتحطيم الحدود وإلغاء مفاعيل السيادة.

ويتناول المفكر العربي د. محمد عابد الجابري عشرة أطروحات هي: الاطروحة الأولى: ليست هناك ثقافة عالمية واحدة بل ثقافات.

الاطروحة الثانية: الهوية الثقافية مستويات ثلاثة فردية، وجمعوية، ووطنية قومية، والعلاقة بين هذه المستويات تتحدد أساساً بنوع «الأخر» الذي تواجهه.

الاطروحة الثالثة: لا تكتمل الهوية الثقافية إلا إذا كانت مرجعيتها جماع الوطن والأمة والدولة.

الاطروحة الرابعة: ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي بل هي أيضاً وبالدرجة الأولى أيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم. الاطروحة الخامسة: العولمة شيئ و «العالمية» شيئ آخر العالمية تفتح على العالم، على الثقافات الأخرى، واحتفاظ بالخلاف الإيديولوجي، أما العولمة فهي نفي للآخر وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي.

الاطروحة السادسة ثقافة الاختراق تقوم على جملة أوهام هدفها «التطبيع» مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري.

الاطروحة السابعة نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى ويدفع إلى التفتيت والتشتيت، ليربط الناس بعالم اللا وطن واللا أمة واللا دولة أو يفرقهم في أتون الحرب الأهلية.

الاطروحة الثامنة: العولمة وتكريس الثنائية والانشطار في الهوية الثقافية العربية.

الاطروحة التاسعة: أن تجديد الثقافة، أية ثقافة، لا يمكن أن يتم

الا من داخلها: بإعادة بنائها وممارسة الحدائة في معطياتها وتاريخها والتماس وجوه من الفهم والتأويل لمسارها تسمح بربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل.

الاطروحة العاشرة: إن حاجتنا إلى الدفاع عن هويتنا الثقافة بمستوياتها الثلاثية لا تقل عن حاجتنا لاكتساب الأسس والأدوات التي لا بد منها لدخول عصر العلم والثقافة وفي مقدمتها العقلانية والديمقراطية.

موضوع إشكالي:- ختاما فإن موضوع العولمة والهوية الثقافية موضوع إشكالي وتتعدد وتختلف وجهات نظر الباحثين والمفكرين تجاهه بسبب اختلاف مشارب وتوجهات وأيديولوجيات هؤلاء الباحثين والمفكرين، وبسبب حدائة الإشكالية المطروحة الآن وكذلك بسبب الظروف العولمية والثقافية الاقتصادية المتسارعة في عالمنا المتغير والدينامكي والمتحول باطراد.

الفصل الثالث عشر

العولمة في الخطاب العربي الراهن

استحوذت العولمة بالاهتمام الكبير لدى المثقفين والكتاب العرب، وفتحت صفحات كثيرة، وملفات طويلة في العديد من الصحف والمجلات والكتب العربية لمناقشة هذا المصطلح الجديد عالمياً، ولازالت النقاشات مستمرة ومختلفة ومتناقضة أحياناً كثيرة، بين المفكرين العرب، وتحتاج العولمة إلى المزيد من النقاش، والسجال، حتى تتحدد معالمها، وتجلياتها، ويمكن أن نحدد اتجاهات العولمة في الخطاب العربي الراهن بما يلي:

1- اتجاه رافض للعولمة.

2- اتجاه مؤيد لها.

3- اتجاه متحفظ عليها.

1- **الاتجاه الرافض**: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العولمة تعني غزو العالم العربي والإسلامي اقتصاداً وثقافياً، وعلمياً، وسياسياً، وقيمياً، وأن العولمة أسلوب استعماري حديث للسيطرة على البلدان النامية، عبر الآلة التكنولوجية النامية، والمتطورة، ويرى هؤلاء أن الحل هو برفضها رفضاً مطلقاً، وعدم قبول القيم التي تبثها وسائل الإعلام الغربية، هذه القيم التي تختلف عن القيم السائدة في البلدان النامية، ومنها البلدان العربية، ويدعو أصحاب هذا الاتجاه إلى محاربة العولمة بقوة دون مهادنة أو تردد أو تلكؤ. يقول الدكتور مصطفى عبد الغني (وهو أحد عناصر هذا الاتجاه – إن جاز التعبير): «وتظل أهم تجليات هذه العولمة هو العنف الثقافي، وتمثل الصناعات الثقافية فيها بلورةً

لهذا العنف الأمريكي، عبر وسائل الاتصال والإعلام والمعلومات المتعارف عليها بتسميتها بـ «الطريق السريع للمعلومات» أو« وسائل الإعلام متعددة الوسائط » ويضيف قائلاً: «ليعكس العنف الثقافي – العولمة اللغوية والثقافية - بشكل مباشر، وانتشار اللغة الإنكليزية وتحويلها تدريجياً إلى لغة عالمية في الوقت نفسه لغة المواد الجماهيرية المرتبطة بها والمتمثلة في العديد من الصناعات الثقافية تتيح الوقوف على درجة هذا العنف الذي يمارس عبر هذه الأدوات، وخاصة من خلال إشاعة الثقافة الرخيصة التي تمثل جزءاً كبيراً من هذه العولمة»[1] ويرى الدكتور قاسم مقداد أنه إذا «كانت العولمة تعني فتح الحدود أمام المكتسبات العلمية والأدبية والثقافية، فما معنى أن تغلق الحدود في وجه منتجات الدول الأخرى التي لا تنتمي إلى منظومة الدول الرأسمالية؟، والكل يعرف شراسة المعركة التي دارت بين اليابان من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، حين احتجت هذه الأخيرة على خضوع منتجاتها إلى رقابة يابانية شديدة، مع أن اليابان من الناحية الاقتصادية هي الابن الشرعي للرأسمالية الغربية والأمريكية بالتحديد، ولا أظن مهتماً في هذا المجال ينسى المقارنة الشرسة التي أبدتها الحكومة الفرنسية أثناء مفاوضات الغات إزاء الهيمنة الأمريكية الاقتصادية والثقافية، وما زلت أذكر الحملة التي قادها وزير الثقافة الأسبق في حكومة الرئيس فرانسوا متيران جاك لانغ ضد السيل العارم للأفلام الأميركية التي تغزو السوق الثقافية الفرنسية، فإذا كانت الحال هكذا بالنسبة للبلدان الصناعية والرأسمالية مثل فرنسا واليابان فكيف تكون حالنا إزاء هذا الغزو الاقتصادي والثقافي»[2].

---

(1) د. مصطفى عبد الغني «العنف الثقافي للعولمة» مجلة الكويت يوليو 1999 ص26.

(2) د. قاسم مقداد «العولمة والثقافة» مجلة الكويت يوليو 1999 ص46.

2- **الاتجاه المؤيد**: هذا الاتجاه يرحب بالعولمة باعتبارها لحظة تاريخية متقدمة، تفسح المجال للانفتاح العالمي بين الشعوب والثقافات والحضارات في العالم، ولا يجد خطراً من عملية الانفتاح، ويعطي الأولوية لمتانة وقوة الثقافة في قدرتها على الصمود والاستمرارية أمام تعدد الثقافات المنتشرة عبر آليات العولمة، يرى الدكتور عبد الخالق عبد الله أن «العولمة هي لحظة من لحظات التاريخ الحضاري العالمي هذه اللحظة متداخلة أشد التداخل لكنها ليست بالضرورة كلها شراً مطلقاً، فالعولمة ليست حركة استعمارية جديدة، وهي ليست مصدراً جديداً يهدد الذاتية الحضارية للشعوب، ويهدف القضاء على الهوية القومية أو استبدالها بهوية إقليمية و جيوبوليتيكية، وهي ليست جهازاً للهيمنة على العقول من قبل الدوائر والمؤسسات الدولية الحاكمة، يسعى لتوحيد العالم تحت هيمنة السوق، كما أنها ليست معنية بتحويل العالم إلى قرية كونية تتحكم بها الأجهزة الإعلامية الإمبراطورية، وتهدف إلى أمركة العالم وترسيخ الهيمنة الأمريكية»[1].

ويقول الدكتور على حرب: «لا شك أن العولمة تفتح أفقاً جديداً، ربما هو الذي جعل فوكوياما يتحدث عن نهاية التاريخ بوصفها انتصاراً للنموذج الغربي الليبرالي، هناك حقاً إمكانيات جديدة تنتجها العولمة للتحرر من أسر التاريخ، وعبادة الأصول، وأقبية الهويات، ومعسكرات العقائد، بالطبع إنها مجرد إمكانية تتوقف على مفهوماتنا للكائن والحقيقة للإنسانية والوحدة والهوية»[2].

---

(1) د. عبد الخالق عبد الله «العولمة ومحاولات دمج العالم» مجلة العربي أغسطس 1997 ص36.

(2) د. علي حرب «الثقافة والعولمة» مجلة الشاهد عدد 159 نوفمبر 1998 ص82.

ويدخل ضمن هذه الفئة أيضاً د. شفيق ناظم الغبرا الذي يقول «ولكن لكي تتطور العولمة في الاتجاه الإيجابي، من الضروري أن يقع في إطارها سعي لطرح وجهة النظر الأخرى، ولا بد من سعي أكبر لممارسة التأثير المتبادل في الحضارات الأخرى، ولا بد من ممارسة تربط كل ما هو ايجابي وقوي وقابل للارتقاء في الحضارات، هكذا لا بد من طرق تفتح، ومجالات تطرق للتفاعل بين الحضارات، ولا بد من مدارس تتطور وآراء تحاور بين الاتجاهات، أما سياسة الانغلاق، ورفض التفاعل فلا تؤدي الا إلى مزيد من العزلة وبالتالي التراجع»[1] ويمكن أن ينضم إلى هذا الاتجاه كل من: محي الدين اللاذقاني، عبده عبود وغيرهم...

3- **الاتجاه المتحفظ:** يتراوح أصحاب هذا الاتجاه بين من كانوا ممن يطرحون الرأي الرافض للعولمة فتحو لوا – (تحت ضغط الوقائع الصارخة والظروف العالمية المتسارعة الإيقاع، والظروف الإقليمية المحيطة، والعوامل الذاتية الراهنة) – إلى الرأي الرافض الأكثر انفتاحاً، مما جعلنا ندخله في هذه الفئة، وبين الرأي المؤيد بتحفظ هذا التحفظ هو موضوع الخصوصية الوطنية والمحلية والهوية الثقافية لشعوب العالم العربي، ومن الذين يطرحون وجهة النظر المتحفظة «الرافض الأكثر انفتاحاً» الأستاذ على عقلة عرسان، إذ يرى «أنه على الرغم من المخاطر التي يفاقمها ضعفنا وتفرقنا وهزال الكيانات التي ننتمي إليها، لا سيما نحن في الوطن العربي الممزق والعالم الإسلامي المنهك بالخلافات والتحديات، وأشكال الغزو والاختراق الإمبرياليين، هل نستطيع أن نقف خارج العولمة، والآن

(1) د. شفيق ناظم الغبرا «العولمة بين صراع أو تفاعل الحضارات» صحيفة الرأي العام الكويتية عدد 26 نوفمبر1997 ص13.

ندخلها خوفاً على أنفسنا وهرباً مما ينتظرنا؟!، وهل كل هذا العالم شر من ألفه إلى يائه، وكل من فيه هم شريرون ومعادون ولن يكون لنا موقف أو موقع ايجابيان فيه، ولا حتى جزء من تأثير ؟!، وهل علينا أن نتخذ من وضع القنفذ المرتبك: تشنج واستنفار سلبي وقوقعة؟» ويقول أيضا «لقد أحيط بنا شئنا ذلك أم أبينا، وقد دخلنا وأدخلنا عصر العولمة وعالمها بكل أساليب الحيلة والقوة والرغبة فنحن فيه بالفعل إما أدوات ومواد أولية ومواقع استثمار ومنتجون أو أسواق، أفواه مستهلكون أو فاعلون منفعلون نتبين ما نريد وما يمكن أن نحقق ومن نكون وكيف نكون؟»[1]

أما الرأي الآخر الذي يدخل ضمن الاتجاه المتحفظ والذي يؤيد العولمة وهو متحفظ على بعض الخصوصيات الوطنية والثقافية فيمكننا أن نحدده برأي الدكتورة فهمية شرف الدين التي تقول: «ونحن نرى أن الموقف من العولمة الذي نصحت به المؤتمرات العالمية، وتوجهاتها، واعلاناتها، لا يمكن أن يكون كليا وأنه لا بد أن يتجاوز ثنائية الرفض والقبول ففي العولمة ايجابيات يجب أن نلتفت إليها نحن الشعوب التي لم تنجز أساس تحررها الاجتماعي بعد، فتصميم ثقافة الديموقراطية، وحقوق الانسان بالرغم من الشوائب التي ترافق الممارسة العالمية هي مكاسب لنا في ظل استبداد طال أمده فوق ربوعنا» [2]

وفي ختام هذا البحث يمكن القول بأن التصنيف السابق قد لا يكون دقيقا مئة بالمئة نظرا لحساسية الموقف وحساسية الموضوع لكنه

---

(1) د. علي عقله عرسان «العولمة والثقافة» مجلة الفكر السياسي السورية شتاء 1998-1999 ص13.

(2) د. فهمية شرف الدين «المرأة في خطاب التنوير» ص 82 نقلا عن مجلة النهج عدد 7 ربيع صيف 1997.

يعطي للقارىء صورة مقاربة لحقيقة الجدل الثقافي حول العولمة عربيا، ولا أخفي على القارىء موقف كاتب السطور الذي يميل للاتجاه المتحفظ وذلك أنه لا يمكن أن نرفض أو نؤيد بشكل إطلاقي تعميمي لمسألة متشابكة العناصر والعوامل ولحقائق تاريخية واقتصادية وتكنولوجية هائلة لا يمكن تغييرها بأضغاث أحلام أوبجرة قلم، وانما بفعل قدرات مماثلة لها وأقوى تتحقق بفعل التراكم التاريخي، وبالتفاعل مع الظروف الإيدلوجية والتكنولوجية والإيكولوجية (البيئة) العالمية، ولذلك فليس المطلوب الآن أن يتم تضييع الوقت والجهد والورق والمال (كما حصل في مسائل وموضوعات أخرى) بالجدل البيزنطي حول مسألة الاختيار بين الانفتاح والانغلاق، علينا أن نتفهم العولمة، نتفهم ظروفها وحيثياتها وملابساتها ومن ثم نحدد موقفا مرنا من تفاعلاتها بما يتلاءم مع خصوصياتنا الثقافية بعيدا عن التشنج وردود الفعل والمواقف السلبية الضارة والتكيف الفعال مع ما يستجد على الساحة العالمية.

الفصل الرابع عشر

الفكر العربي والموقف من العولمة

من اللافت للانتباه في المشهد الثقافي الراهن وبخاصة ما يدور في صفحات الجرائد والمجلات العربية حول موضوع العولمة أن هذه الكتابات والنقاشات تأخذ في معظمها منحى تعميميا إطلاقيا صلبا يتجلى في ثنائية الرفض / القبول، وهذه الثنائية هي من الأمراض الفكرية المزمنة والخطيرة في الفكر العربي ومن أحد أسباب بقاء هذا الفكر في حالة مأزقية ومأزومية طيلة المرحلة الزمنية الماضية، ولا يزال مستمرا على هذه الحالة حتى يومنا الراهن.

وبودنا الإشارة هنا الى بعض المواقف المتفتحة والعقلانية التي تدحض وتفند تلك الآلية الخاطئة في التفكير وتدعو الى التفكر والتمعن في أي ظاهرة عالمية، وبخاصة موضوع العولمة الذي ليس من الضروري أن يكون الموقف منها كالموقف من الاشتراكية أو الرأسمالية، لأنها ظاهرة عالمية مركبة وتراكمية تحمل في طياتها بنى التطور التكنولوجي وحيثيات النمو الاقتصادي وطرز الاستغلال الثقافي والإيد يولوجي.

يقول الدكتور الحبيب الجنحاني: أن عملية التثاقف والانصهار في الثقافة الكونية تتم ضمن صيرورة جدلية معقدة، ولكن الانصهار يمثل كسباً ثمينا للثقافات من جهة أخرى، وينبغي ألا نخلط بين ما تقدمه العولمة الثقافية من مكاسب التقدم للبشرية وبين استغلالها سياسياً من طرف القوى الدولية المهيمنة اليوم، إننا لا ننكر أن للعولمة الثقافية جوانب سلبية بالنسبة لثقافات الشعوب المتخلفة اقتصاداً وتقنياً، ولكن مقاومة هذا الجوانب السلبية يجب أن تتم ضمن معركة

داخلية تخوضها شعوب الأطراف وبينها الشعوب العربية ضد الظلم والاستبداد والرداءة السياسية والثقافية ومن أجل الحريات العامة والديمقراطية والإبداع، فكيف تستطيع أن تسهم في عملية التثاقف العالمي وتعبر عن خصوصيتها الحضارية ضمن صيرورة العولمة الثقافية إذا كانت تئن تحت نير الاستبداد السياسي وما يفرزه بالضرورة من رداءة ثقافية.

المعركة الحقيقية التي ينبغي أن تسخر لها جهودها النخب السياسية والفكرية وجميع قوى المجتمع المدني هي معركة داخلية من أجل الديمقراطية ومواجهة اغتصاب السلطة في كثير من الأقطار العربية لحقوق المواطن أما التصدي للاغتصاب الثقافي بالشعارات الجوفاء فهي معارك وهمية خاسرة تلهي الشعوب عن معركتها الحقيقية وتزيد في تهميشها وتبعدها عن منطق الحوار من أجل السلام والتقديم [1]

ويرى الدكتور محمد الرميحي أن مواجهة الهجمة القادمة من الخارج لا يمكن أن تمر عبر أغلاق الأبواب أمام العلم والمعرفة والتكنولوجيا، إذا أن الانغلاق موقف سلبي غير فاعل، ذلك لأن فعله الموجه ضد الاختراق الثقافي أي محاربته لا ينال من الاختراق ولا يمسه ولا يفعل فيه، بل فعله موجه إلى الذات بقصد «تحصينها» والتحصين إنما يكون مفيداً عندما يكون المتحاربان على نسبة معقولة من تكافؤ القوى والقدرات، أما عندما يتعلق الأمر بظاهرة عالمية تدخل جميع البيوت وتفعل فعلها بالإغراء والعدوى والحاجة ويفرضها أصحابها فرضا بتخطيط واستراتيجية فإن الانغلاق في هذه الحالة

(1) الحبيب الجنحاني – الغرب والعالم العربي الإسلامي – صدام أم حوار ؟ العربي – عدد 524 – يوليو / تموز 2002 – ص 30.

ينقلب إلى موت بطيء قد تتخلله بطولات مدهشة ولكن صاحبه محكوم عليه بالإخفاق[1].

ويقول أ- يوسف عبد الله محمود:«وإذا باتت العولمة كما يعترف الكثيرون من الباحثين والمفكرين «قدرا كاسحا» لا مجال للابتعاد عنه فإن المطلوب عربيا هو عدم الاكتفاء بالتنديد بمساوىء «العولمة» وإبراز خطرها على هويتنا القومية والثقافية أو العكس التغني بمحاسنها وإيجابياتها فتلك مهمة سهلة ومبتذلة في آن واحد، ولكن المطلوب هو التعاون مع هذه الظاهرة على نحو موضوعي وعقلاني بحيث نفعل «التكامل الاقتصادي العربي» على نحو يماثل التكتلات الاقتصادية الغربية»[2].

ويقول الدكتور جورج قرم: يرى البعض أننا دخلنا في مرحلة جديدة من الإمبريالية تحت قيادة القطب الأوحد الأمريكي، وفي الحقيقة إنني أشعر أن مثل هذا الطرح يبسط الأمور كثيرا فالعولمة بنظري ليست مرادفة للإمبريالية ويجب أن نفصل في ظاهرة العولمة بينما هو عائد إلى التقدم التقني والعلمي خاصة ثورة الاتصالات الالكترونية التي لا يمكن إيقاف زحفها وانتشارها العالمي، كما سعى إليه نظام الطلبان وكما ترمز إليه أحداث أيلول سبتمبر، فالشعوب كلها متعطشة إلى الاستفادة من مزايا هذه الثورة وأن محاولات إبقاء بعض المجتمعات مغلقة أمام زحف الثورة الالكترونية ستبوء حتما بالفشل، ويجب هنا أن نفرق بين مقاومة التقدم والعلم التي لا مستقبل لها وبين

---

(1) د. محمد الرميحي – «صناعة الاعلام أو الاعلام الصناعي» – العربي – تشرين الثاني – نوفمبر 1991.

(2) يوسف عبد الله محمود – «ملاحظات حول العولمة» المجلة الثقافية – عمان – الأردن عدد54/55 آذار مارس 2002 ص110.

مقاومة ما نسميه في المنطقة العربية «الغزو الثقافي الغريب» وفي نظري أن مقاومة هذا الغزو لا يمكن أن تنجح بالانغلاق العلمي والتكنولوجي، بل إن المقاومة الفاعلة للغزو الثقافي هي التي تنبع من نهضة علمية وتكنولوجيا وثقافية مركزة ذاتيا تسمح للقدرات الإبداعية بالعطاء في جو من الحرية والانفتاح بدلا من هجرة أدمغتنا العربية الى الدول الغربية والتي تسبب نزيفا خطيرا يضعف مجتمعاتنا، وأنا أخشى في الحقيقة – والكلام للدكتور جورج قرم – من تفاقم حالات انفصام الشخصية في العالم العربي بين الإعجاب والكره تجاه الإنجازات الغربية بسبب زيادة العجرفة الأمريكية التي يتجسد فيها كل رموز العولمة الايجابية منها والسلبية، وأخشى كذلك من أن تزيد التوترات الداخلية الاجتماعية والثقافية والدينية لانقسام المشاعر تجاه ما يمكن أن نسميه «الحداثة الكونية» نظرا للريادة الأمريكية فيها[1]

ويرى الدكتور كريم أبو حلاوة أنه قد بات جليا أن مواجهة الآثار السلبية للعولمة الراهنة تكمن في تجنب الرفض الانفعالي أو القبول المجاني لها، لأنهما لا يغيران في حقيقة ما يجري ولا يقللان من خطورته، كما أن الاكتفاء بترديد مقولات الإمبريالية والهيمنة واعتبار العولمة صيغة لاشتغال الرأسمالية في عالم مابعد الإمبريالية – رغم صحة بعض وجوهه – لم يعد يجدي نفعا، فظاهرة العولمة وبما تنطوي عليه من ميكانيزمات اقتصادية وتقنية وسياسية وإعلامية قد بلغت من الرسوخ بحيث تصعب مواجهتها بشكل فعال عبر خطاب إيديولوجي فقد الكثير من بريقه النضالي ونقاط قوته السابقة نتيجة

(1) د. جورج قرم «عالم القطب الأوحد واتجاهاته» المستقبل العربي – ابريل 2002 ص95.

لبروز معطيات وعناصر جديدة في دائرة الصراع، كما أن القول بأن العولمة الراهنة متحيزة ومهيمن عليها من قبل القوى العظمى وخصوصا أمريكا لا يعدو كونه توصيفا لواقع الحال، وعليه فلا بد من دفع النقاش خطوة إضافية والتساؤل عن آفاق العولمة وما تنطوي عليه من احتمالات مستقبلية وبدائل ممكنة، والمسألة برأينا تستدعي أكثر من توصيف أو استنكار لما يجري إن كان على الصعيد الثقافي أو السياسي أو الاجتماعي، وتحتاج الى مشاركة أوسع الفئات المهتمة في المجتمع في نقاش حر ومفتوح للاتفاق على أولويات ومقومات الانخراط الفعال في العصر، وبما يفتح آفاقا جديدة باتجاه بناء استراتيجيات وتحالفات نوعية، تمكن العرب ودول الجنوب من التعامل مع المتغيرات العلمية بصورة نقدية في حالات الصراع كما في حالات الحوار بمستوياته وصيغه المتعددة [1]

كانت تلك بعض آراء ومواقف ووجهات نظر بعض المفكرين والباحثين العرب المشهود لهم بباع طويل في مجالات الفكر والتحليل، رأيناها ضرورية للقارئ لكي يكون على بينة وتبصر من هذه الآراء المهمة بعيدا عن أسلوب الكتابة الصحفية الممجوجة لبعض الطارئين على العمل الثقافي وذوي الخبرة في مجال التسلق والتقافز للوصول الى المنابر الصحفية العربية لتعيد نفس آلية التفكير التقليدية التي نحن الآن ندفع – وسندفع مستقبلا – فاتورتها وضريبتها غالية باهظة من عدم التطور والتقدم في المجالات الحيوية والهامة في المشهد العربي الراهن.

(1) د. كريم أبو حلاوة «نحو عقل تواصلي» – دار الأهالي – دمشق ط1 2002.

الفصل الخامس عشر

علم اجتماع الانترنت

علم اجتماع الانترنت فرع جديد من فروع علوم الإجتماع، وهو مصطلح لم يحظ باهتمام في المشهد الثقافي العربي، وحتى انه لم يلق الاهتمام في المشهد الاكاديمي والجامعي العربي، الأمر الذي يدعونا في هذا المقال أن نسلط الضوء عليه لتعريفه للقراء الأعزاء وكل من له اهتمام في هذا المجال.

علم اجتماع الانترنت يتناول العلاقة بين التقنية والمجتمع، و باعتباره مصدر اً يشير مصطلح علم اجتماع الانترنت إلى تطبيق مبادئ النظرية والمنهج الاجتماعي على الانترنت للمعلومات والتواصل، اهتم علماء الاجتماع بدراسة الآثار الاجتماعية الناتجة عن استخدام وسائل التكنولوجيا، التي أصبحت منتشرة، فضلا عن وسائل الشبكات الاجتماعية الحديثة والمجتمعات الافتراضية ووسائل التفاعل المتعلقة بالجرائم الالكترونية، يعد الانترنت الوسيلة الاحدث في سلسلة اختراقات المعلومات الرئيسية، محل اهتمام علماء الاجتماع بالعديد من الوسائل، باعتباره أداة لعمل الأبحاث، على سبيل المثال من خلال استخدام الاستبيانات التي تتم عبر الانترنت بدلاً من الاعتماد على الاستبيانات الورقية، ويهتم علم اجتماع الانترنت في معناه الأكثر دقة بتحليل مجتمعات الانترنت (على سبيل المثال تلك المجتمعات التي تتواجد في شكل مجموعات إخبارية) والمجتمعات الافتراضية و العوالم الافتراضية والتغيرات المؤسسية المدفوعة من الاعلام الجديد مثل الانترنت والتغير الاجتماعي، وبشكل عام نتيجة للتحول من المجتمع الصناعي الى المجتمع المعلوماتي (أو الى مجتمع المعلومات)

وفي اطار ذلك، يمكن دراسة مجتمعات الانترنت احصائياً من خلال تحليل الشبكة وفي نفس الوقت يتم ترجمة ذلك نوعيا على سبيل المثال دراسة الايثوغرافيا الافتراضية، يمكن كذلك دراسة التغير الاجتماعي من خلال التركيبات السكانية الإحصائية او من خلال ترجمة الرسائل والرموز المتغيرة الواردة في الدراسات الإعلامية التي تتم عبر الانترنت[1] .

يشير الدكتور نديم منصوري الى وجود ثمة اختلاف بين المجتمع الالكتروني والمجتمع الافتراضي وان هناك من يلتبس عليه الامر بالخلط بين المجتمعين، فالمجتمع الالكنروني هو ذ لك المجتمع الذي تكون مكوناته الأساسية الحواسيب والاتصالات وشبكات الوسائط المتعددة، ويضم هذا المجتمع اشكالا متنوعة من الخدمات، فهناك التجارة الالكترونية والتوظيف الالكتروني والحكومة الالكترونية والتعليم الالكتروني والنشر الالكتروني والكتاب الالكتروني .. الخ

هذه الخدمات وغيرها تترك الأثر في الفرد والمجتمع، وتخلق طبيعة جديدة تتميز عن الأجيال السابقة للتكنولوجيا الرقمية، وتشكل صلب موضوع علم اجتماع الانترنت، أما المجتمع الافتراضي Virtual Community فهو تطور طبيعي للثورة الرقمية، جاء ليؤسس نمطاً جديداً من التعامل والتفاعل والتواصل من ضمن سياق معولم «سيبراني» كما انه يمثل مرحلة القطيعة مع النماذج الاتصالية التقليدية في إدراك الواقع وادارته، ويؤسس لرؤية جديدة قائمة على قيمة التفاعلية والتواصلية والشفافية، والمجتمع الافتراضي هو مجموعة من الافراد الذين يشاركون عبر شبكة الانترنت لفترة زمنية لتحقيق غاية أو هدف أو هواية من خلال علاقة اجتماعية –

(1) ويكيبيديا - الموسوعة الحرة.

افتراضية تحددها منظومة تكنو – اجتماعية، هذا يعني ان ما يميز المجتمع الافتراضي هو أنه نتاج عقول إنسانية وتفاعلات آنية، ذلك انه باستطاعة المستخدمين أن يصمموا المجتمع الذي يريدونه وفق الهدف الذي يصبون اليه، علما ان هناك تنوع كبير في هذه المجتمعات فنجد المجتمعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية والتعليمية .. الخ [1]

وبالارتباط بما تقدم يمكن القول ان علم الاجتماع التقليدي لم يعد ملبيا لحاجات المجتمعات الجديدة لمواكبة الحياة الاجتماعية نفسها، لأن معظم مناحي الحياة والعلاقات الاجتماعية وتفاعلات الافراد فيما بينهم، قد تحول الى شكل جديد ونمط جديد من التفاعل الإنساني المرتبط رقميا بشكل وثيق عبر الفضاء السبراني.

الباحث اللبناني د. غسان مراد الذي الف كتابا بعنوان الانسانيات الرقيمة له تسمية اخرى لعلم الاجتماع الانترنت هي «علم الانسانيات الرقمية»، يرى ان التقنيات الرقمية أثرت في كيفية التعليم والتدريب، وفي علم التاريخ والأدب والآثار والمكتبات والمتاحف والمسرح والألسنية، والدين والاعلام، والإعلان، والفلسفة والقانون والصحافة، والفن والرسم وغيرها. [2]

ان علم اجتماع الانترنت يأخذ أهميته الاستثنائية اليوم ومستقبلا لأن ساحة التواصل الرقمي الإنساني أضحت واسعة وممتدة وخارقة للاسوار والفضاءات وهناك إشكالات اجتماعية عديدة تسببها وسائل

---

(1) د. نديم منصوري – علم اجتماع الانترنت – نشرة افق الالكترونية – 19-3-2018.

(2) علم الانسانيات الرقمية غسان مراد المجلة العربية عدد ابريل 2018 ص38).

وبرامج التقنية الحديثة على سبيل المثال التواصلات بين اشخاص يعرفون بعضهم او لا يعرفون والألعاب المشتركة الالكترونية عبر الانترنت بين أطفال من مختلف الجنسيات والبلدان، ومخاطر هذه الألعاب ومخاطر أخرى ناجمة عن مستخدميها الغير معروفين، ان التأثير بفعل التقنية الرقمية اجتماعياً بات كبيراً، وأيضا العلاقات الزوجية باتت هي الأخرى تتأثر سلبا من جراء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والنت عموما، بحيث وصل الامر الى اننا نحتاج الى اختصاصيين اجتماعيين مهتمين بعلم الاجتماع الانترنيتي، و يمكن «للتواصل المفرط عبر الشبكات الاجتماعية ان يتجاوز كل الحدود وصولاً الى اختلال العلاقات الشخصية، والاضرار بالمهن والزواج وحتى هدمها، ومن الممكن ان يستبدل الوقت الذي نقضيه في المحافظة على العلاقات، كما يؤدي الى زيادة فرص التواصل مع الشركاء السابقين أو الشركاء المستقبليين المحتملين، وكلاهما يؤدي الى الاغواء أو الى الغيرة في العلاقات الحالية، ووجدت دراسة أجريت في العام 2013 أن المستويات المرتفعة من استخدام الفيسبوك ترتبط بنتائج سلبية في العلاقات، مما يؤدي الى مزيد من الخيانة والانفصال والطلاق، وقد تأثرت هذه النتيجة بمقدار الصراع الذي عايشه الزوجان فيما يتعلق بالفيسبوك»[1]

(1) سوزان غرينفيلد - كتاب تغير العقل – عالم المعرفة 2017- ص 160).

الفصل السادس عشر

الشعبوية الافتراضية

يحتاج الواقع الفكري العربي الراهن الى بناء وابتداع مفاهيم ومصطلحات جديدة تواكب المستجدات التقنية والحداثية الجديدة بالترافق مع ما يحدث في الواقع وحيثيات عمليات التفاعل البشري مع وسائل التقنية الجديدة ولعل مفهوم او مصطلح الشعبوية الافتراضية من المفاهيم الجديدة ونكاد لا نجد لها مرجعا في محركات البحث المعروفة، ولهذا فان محاولتنا تكتسب أهمية ذي قيمة معرفية ملموسة، عبر عملية الحفر في ماهية العملية التبادلية بين مفهوم سياسي بحت يستخدم في الادبيات السياسية وهو «الشعبوية» ومفهوم اخر يستخدم على نطاق واسع في مجال التقنيات المعرفية الجديدة من وسائل التواصل الاجتماعي وباقي البرامج الانترنيتية وما تحمله من معلومات وأفكار ومعارف وصور واحاديث.. الخ

لنحاول الان ان نقرب مفهوم الشعبوية الى ذهن القارئ

يشير الباحث الأمريكي «مارك فلورباي» من جامعة برينستون الى أن الشعبوية هي «البحث من قبل سياسيين يحظون بكاريزما عن دعم شعبي مباشر في خطاب عام يتحدى المؤسسات التقليدية الديموقراطية».

ولدت الشعبوية في روسيا والولايات المتحدة أواخر القرن التاسع عشر و«الشعبوية» تعني في الأصل حركة زراعية بايحاءات اشتراكية لتحرير الفلاحين الروس حوالي العام 1870، وفي الفترة ذاتها انطلقت حركة احتجاجات في الريف الأمريكي موجهة ضد البنوك وشركات

السكك الحديد، وقد اكتسب هذا المصطلح صفات جديدة منتصف القرن العشرين في أمريكا اللاتينية مع الزعيم الارجنتيني «خوان بيرون» والبرازيلي «غيتوليو فارغاس» اللذين جسدا حركات شعبية بإيحاءات وطنية واجتماعية في بعض الأحيان، من دون أي إشارة إلى الماركسية ونضال الطبقات أو الأيديولوجية الفاشية. (فرانس24 ماذا يعني مصطلح الشعبوية 2-12-2016).

الواقع الافتراضي:

الواقع الافتراضي مصطلح صاغه «جارون لا نير» – عالم الكمبيوتر والفنان التشكيلي والمؤلف الموسيقي الأمريكي المولود عام 1960 – لوصف الطريقة التي يشعر بها مستخدمو الكمبيوتر وألعابه وهم يتعايشون، العوالم التي يقوم بها هذا الكمبيوتر، بتخليقها في أنظمة تمزج بين طرائق التصوير والصوت والأنظمة الحسية المحوسبة، بحيث يشعر الإنسان هنا كما لو انه يندمج داخل هذا العالم الذي يجري تمثيله عند كل هذه المستويات الحسية الافتراضية ويتفاعل معه ، كما ويمكن اعتبار الأعمال الخاصة بالسينما التجريبية والتسجيلية وأعمال الفيديو المبكرة أيضا التجارب الأولية التي وضعت الأساس الأول لما يسمى بفنون الواقع الافتراضي الذي أصبح يعتمد إلى حد كبير على تقنيات الكمبيوتر والإنترنت، ويمزج بين الفن واللعب والسياسة والاقتصاد وجوانب الحياة الانسانية كافة (كتاب الخيال من الكهف الى الواقع الافتراضي د. شاكر عبد الحميد اصدار 2018 - المكتب المصري للمطبوعات للنشر والتوزيع)

لعبت وسائل الاعلام الحديثة دورا كبيرا في تسطيح الوعي ونشر الثقافة المبتذلة، إذ ان الأمية الابجدية تعززت بثقافة الصورة، إذ لم يعد يشعر الأمي أبجديا بأي خجل أو حرج في مستوى وضعه

التعليمي والثقافي، طالما أن وسائل الإعلام تمده بكم كبير من المعلومات الخبرية والوثائقية والاستهلاكية والترفيهية، وهذا بحد ذاته يساهم في نشر الثقافة الشعبوية، كما أن وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة قد جاءت لتزيد الطين بللة، اذ أن برامج الفيس والتويتر واليوتيوب ساهمت في تسطيح الوعي والانتشار الواسع لثقافة شعبوية تلامس القشور ولا تدخل الى الجواهر والمضامين (الكثير من البوستات والتغريدات واليوتيوبيات تحصل على الاعجابات والاشتراكات والتعليقات رغم انها تتحدث بصورة سطحية ومبتذلة، ذلك انها لو سلكت الواقعية وتوجهت لنشر الحقائق لابتعد عنها المشتركين لأن طبيعتهم تميل الى هذا النمط من الكتابة)، هذا ما كان له تأثير في تغييب الأصوات الفكرية والثقافية التي تلعب دوراً في نشر الوعي، فالعدد الكاسح من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي المذكورة ساهم في اغراق الأفكار والطروحات الواعية في بحر من ظلامات وجهالات الأغلبية الساحقة من مستخدمي هذه الوسائل، وأضحى الكثير من الجهلة أعلاما على هذه الوسائل، لهم معجبوهم وجمهورهم الذي يؤيدهم ويساندهم ويعزز أفكارهم عبر الإعجابات والتعليقات والترميزات، كما ان الكثير من أصحاب القلم بدأوا يشعرون بالقلق وعدم الراحة في صعوبة إيصال افكارهم التنويرية والتوعوية الى الوسط الشعبي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، اذ ان الاهتمام منصب على الخبر السريع والنكتة السخيفة والصورة الفاضحة أو المثيرة.

كل هذه الوسائل التقنية عوضا عن استثمارها تنويريا وتوعويا عبر نشر الأفكار النيرة والطروحات الجميلة، الا اننا نجدها للأسف تستغل لصالح نشر الثقافة الشعبوية، بحيث تبقى الشعوب في حالة من الركود لا بل النكوص التوعوي التاريخي الكبير.

إن الشعبوية الافتراضية تتآزر وتتآلف وتتضامن مع الشعبوية الواقعية عبر عملية التفاعل والتبادل والانعكاس بين مستخدمي برامج الانترنت والوسائل التقنية بحيث ان الوعي السطحي الشعبوي الصادر من وسائل التواصل الاجتماعي يؤثر في الجمهور الذي يعيش في الواقع، ويعود هذا الوعي ليؤثر من جديد في مستخدمي هذه الوسائل، بحيث تتشكل الدائرة المغلقة، يمكن ان تسميها بدائرة الوعي المغلق، هذه الدائرة تسد وتصد وتمنع التأثيرات الإيجابية التي يحاول بعض المتنورين اختراق هذه الدائرة التي لها مناعتها وجدرانها الحديدية السميكة، بحيث أن طبقة الوعي السميك المغلق تكون قادرة على منع سهام الوعي اللين الناعم المفتوح من إختراق جدران دائرة الوعي المغلق.

****

الفصل السابع عشر

الثقافة والتقانة حوار ام صراع ؟

تؤثر التقانة «التكنولوجيا» على الثقافة مثلما تتلقى تأثيرها العكسي، ومن المهم في هذا المجال الانتباه إلى تداخل وتفاعل التكنولوجيا مع حاملي الثقافة أيضا (المثقفين) والمثقفون المعاصرون بمن فيهم المؤلفون والكتاب بحاجة إلى تصعيد تفاعلهم مع التكنولوجيا المعاصرة بأشكالها وأنواعها الأكثر حدة بصورة خاصة، ومنها التقانات المعلوماتية – الاتصالية، وتصعيد هذا التفاعل يبدأ با ضطراد الاستيعاب مرورا بالاستخدام ثم الابداع والابتكار في التعاون مع هذه التقانات عند القيام بالعمل الفكري والابداعي إن التقارب بين المثقفين والتكنولوجيات المعلوماتية المعاصرة والمقبلة مسألة حتمية ومتزايدة الكثافة، لاسيما انَ هذه التكنولوجيات(التقانات) تكتسب ميزات وخصائص الذكاء الصنعي الاصطناعي بزخم كبير ومتصاعد، وصولا إلى آفاق أكثر انفتاحا عند النقطة الحرجة التي تجترح فيها هذه التقانات عند أطر وحدود القوالب النمطية الصارمة المحددة مسبقا إي حين تتجاوز حدود ما يعرف بالخرزمة والخوارزميات «ALGOR» حينها يمكن الافتراض أن المبدع سواء أكان انسانا أم آلة بات أقرب إلى شروط ومتطلبات مايعرف ب «علم الاختراع» أوعلم الإبداع والتطوير أو ما يسمى في اللغات السلافية (الروسية مثلا) بعلم الأفريستيكا والذي ربما كان يقابل في الانجليزية «اليور يستيك »ونقلات إبداعية من قبيل ما ذكر لا تنفصل عما يطرحه العلم والتكنولوجيا المعاصران من منهجيات وطرائق وأشكال منطقية جديدة ومستجدة على الدوام تغني الوسائل والتجهيزات المعرفية التي يستخدمها المبدع والمؤلف والكاتب

والمثقف بل الإنسان المعاصر بوجه عام، بهذا المعنى فإن التكنولوجيا العلمية وتطبيقاتها حسب د معن النقري هي بمثابة مؤثر ثقافي عام عبرما تحمله وما تجسده من منهجيات وطرق جديدة ومن منطق جديد في التفكير وفي التعامل والنشاط بصورة أشمل.. وهكذا يخترق العلم وتقاناته الثقافة منهجيا وطريقيا ويتخلل نسيجها بتقنياته الفكرية والمادية سواء بسواء، هذا بالاضافة إلى أن الثقافة العلمية والتكنولوجيا هي جزء ومكون في الثقافة ككل.

حوار الثقافة والتقانة: برز دور التكنولوجيا في تكوين الثقافة بعد التطور التكنولوجي الهائل في التكنولوجيا عامة وتكنولوجيا الثقافة خاصة، ماذا نعني بتكنولوجيا الثقافة ؟ تكنولوجيا الثقافة هي الأدوات والمنتجات والنظم والأساليب التي تساهم في انتاج الثقافة ونقلها ونشرها سواء كانت صناعات أو أجهزة أو أدوات أوحواسيب أو مراكز معلومات أو بنوك معلومات أو أقمارا صناعية أو كابلات أو محطات إرسال واستقبال وغيرها، إضافة إلى أساليب تشغيلها ونظم التعامل معها، ولقد أصبح من الحقائق الثابتة في يومنا الراهن أن للتكنولوجيا تأثيرا كبيرا على نوع الثقافة وقوة انتشارها ومدى تأثيرها، واستطرادا على وظيفتها الاجتماعية، ولعل خير مثال هو اختراع الطباعة «غوتنبرغ» الذي أدَى إلى نشر المعرفة والأفكار على نطاق جماهيري وتداولها وتغيير وعي الناس وتطويره مما ساهم في التأسيس مع أسباب أخرى وظروف أخرى لانهيار النظام الاقطاعي الذي كان سائدا وقتئذ وتدميره، كما ساهمت تكنولوجيا التصنيع في تغيير بنية الثقافة ومدارسها في المرحلة الرأسمالية، وكان لظهورها تأثير مباشر على سطوة الاكليروس الديني وسلطته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وخاصة بعد انتشار شعارات الإيمان والعلم كما تغيرت النظرة إلى الفن والأدب وظهرت تيارات فكرية جديدة لها مضمونها

ومنطقها ومنهجها المختلف، وهانحن نشهد مع تطور التكنولوجيا الاتصالية انتشار الثقافة الاستهلاكية في كل مكان من العالم وازدهارها وهكذا فقد أثرت التكنولوجيا في جميع عناصر منظومتها (في نمط الادارات الثقافية، بنية المعرفة، والأسس والمبادئ التي تقوم عليها هذه المعرفة، وقاعدة القيم التي تنطلق منها) ولا يمكن النظر إلى هذه التغيرات الهائلة على أنها مجرد تغيرات تكنولوجية بحتة فكما تؤثر الثقافة والسياسة والاقتصاد على الاختيارات التكنولوجية فكذلك للتكنولوجيا نتائج وتأثيرات سياسية وثقافية واقتصادية، فالأساليب الفنية الجديدة هي مظاهر للتغيرات وعوامل له، إن مراكز المعلومات وتكنولوجيا الاتصال هي التي تمتلك اليوم مفاتيح الثقافة إذ أن التكنولوجيا تحمل الثقافة، والثقافة محمولة عبر التكنولوجيا، التكنولوجيا تقوم بعملية الاختراق الثقافي بسيطرة الثقافات القوية تكنولوجياً على الثقافات الضعيفة تكنولوجيا، فباتت الثقافة متأثرة بالتكنولوجيا إلى حدٍ بعيد، وبواسطة التكنولوجيا المتطورة نجحت الدول الغربية في نشر ثقافتها عبر المحيطات والقارات، والترويج لأفكارها وقيمها الثقافية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية على حساب اكتساح الثقافات الوطنية وطمس الهوية الثقافية للدول الفقيرة أو النامية ويؤكد على هذه الناحية الدكتور برهان غليون في ندوة عقدة بالقاهرة عام 1997م بعنوان «مستقبل الثقافة العربية» إذ يبين مخاطر وتحديات العولمة على العالم العربي ويحددها بـ:

1 - اخضاع الثقافة لمنطق التجارة «اتفاقية الغات 1993» وعدم نجاح محاولات الاستثناء الثقافي

2- دنيامية السيطرة الثقافية للثقافات الأقوى تكنولوجيا

3- تعميم أزمة الهويات الثقافية.

وهكذا فإن التكنولوجيا قد أدت وتؤدي مع أسباب أخرى إلى تغيير أنماط السلوك وطرائق التفكير وآلية الحياة في المحجتعات النامية، وهددت وتهدد ثقافتها وخصوصيتها ويشير الدكتور نبيل على في كتابه «الثقافة العربية وعصر المعلومات» إلى أن عولمة الاقتصاد تقود حاليا قافلة العولمة جارة وراءها عولمة الثقافة، ولقد نجح الاقتصاد متضامنا مع السياسة في التهوين من قدر الثقافة مستغلا في ذلك حقيقة مهمة مرتبطة باختلاف ايقاع سرعة التغير بين الأنشطة الاجتماعية المختلفة، ويبين د .علي أنَ شواهد كثيرة تشير الى أن التكنولوجيا قد أصبحت – حاليا- أسرع منالعلم، فالتكنولوجيا حاليا تملي مطالبها في كثير من الأحيان على العلم، في ضوء ذلك يلخص الباحث «نبيل علي» سلسلة التتابع في عملية التغير المجتمعي:

-التكنولوجيا في أحوال كثيرة أسرع من العلم

-العلم أسرع من الاقتصاد

-الاقتصاد أسرع من السياسة

-السياسة أسرع من الثقافة

والسؤال الأساسي في اطار العلاقة المحورية بين الثقافة والتكنولوجيا والاقتصاد القائم على هذه التكنولوجيا بالتالي هو: من يكون له حق القيادة أو بتعبير آخر هل الثقافة تابعة للتقانة أم التقانة تابعة للثقافة ويرى الباحث في أنْ تسلم القيادة المجتمعية لقاطرة الثقافة فالثقافة كما تقول لورد س أريزب المدير العام المساعد لليونكسو لشؤون الثقافة، بحكم طبيعتها ترفض التهميش والاختزال، ولايمكن لها أن تكون مجرد عامل مؤازر لعملية التنمية التكنولوجية كما هي الحال عادة، فليس دورها (ومازال الحديث للورد س أريزب) أن تكون خادما من أجل تحقيق الغايات المادية بل يجب أن تكون الثقافة

هي الأساس الاجتماعي الذي تقوم عليه هذه الغايات نفسها إن أي تنمية تكنولوجية منزوعة من سياق مجتمعها وثقافته هي تنمية بلا روح، ومهما زادت سطوة التكنولوجيا كما هي الحال بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات فيجب الا يكون المجتمع تابعا لها بل يجب أن تكون هي التابعة له الملبية لمطالبه المتوائمة مع ظروفه وقيمه وامكا نا ته، وتجدر الاشارة إلى ملاحظة بعضهم أن فن العمارة و«الديزاين» يمثل اللقاء التلاحمي بين الثقافة و«التكنولوجيا» وهناك فيض في الأعمال الأجنبية (مقابل نقص وثغرة في الأعمال العربية) التي ترصد تأثيرالتكنولوجيا على الثقافة كلا وأ جزاء وتفاصيل، ومنها مثلا التكنولوجيا والأدب والإبداع، والتكنولوجيا واللغة والإنسان، وكذلك حول تأثير التكنولوجيا وبخاصة على السينما والإعلام وعلى الفنون التشكيلية وفنون الشعر والموسيقا والدراما.. الخ ويمكن رصد الصفحات المطولة والمجلدات في هذا الباب، مما لا يتسع له حجم ورقة محددة أو دراسة صغيرة، لا يزال يسود في البلدان العربية والنامية ما يعرف بالوعي التقليدي القديم سيادة غالبة وهو معرض حتى الآن لتأثير ات قوية من قبل التكنولوجيا المعاصرة، وبأشكال ومظاهر الوعي المختلفة: الفردي والجماعي والاجتماعي وسواء بصورة مباشرة أو بواسطة تأثير التكنولوجيا على نمط المعيشة، وعلى التجربة الانتاجية والممارسات العملية، مما ينعكس بالتالي لاحقا على الثقافة والوعي بصورة غير مباشرة، وتؤثر التكنولوجيا على طابع الاختلاط والعشرة بين الناس بالتقليل من الاحتكاكات والصلات الملموسة المباشرة، وجعلها مجردة وتوسيطية وغير مباشرة بازدياد وباستمرار.

طبيعة العلاقة الإعلامية الثقافية: باعتبار أن الإعلام المعاصر يعتمد أساسا على التكنولوجيا المتطورة في تقانتها، إذن يمكن أن نتناول العلاقة بين الثقافة والتقانة (التكنولوجيا) من خلال علاقة

الثقافة بالإعلام وعلاقة الإعلام بالثقافة،هي في جوهرها علاقة النوع بالكل الاَ أنهما كثيرا ما يتداخلان إلى حد التطابق، يشهد على ذلك التداخل الشديد بين السياسات الإعلامية والسياسات الثقافية وما أكثر ما يترادف في خطاب التنظير الاجتماعي الحديث مصطلح «الامبريالية الثقافية» مع مصطلح «الامبريالية الإعلامية» إن الإعلام هو الجانب التطبيقي المباشر للفكر الثقافي والسياسة الثقافية، وهو بجانب كونه تجسيدا لثقافة العامة فهو أيضا نافذة نطل منها على ثقافة الخاصة، وجاءت الأنترنت لتؤجج لهيب العلاقة بين الإعلام والثقافة، فهي تجمع مابين كونها وسيطا إعلاميا وكونها ساحة لنقل بضاعة الثقافة من مراكز إنتاجها إلى مناطق استهلاكها، بطريقة أقرب ما تكون إلى أسلوب «توصيل الطلبات إلى المنازل» وفيما يتعلق بالعا لم العربي يمكن القول بأن الإعلام هو طفل السلطة المدلل، في حين تظل علاقة هذه السلطة بالثقافة عموما أقل ما يقال عنها أنها من الأمور الثانوية ولا مانع من أن تلغى وزارة الثقافة وتحال مهامها إلى أجهزة الإعلام كما حدث في بعض الدول العربية. إن لهذا الاختلال في الثقل السياسي بين الإعلام والثقافة آثاره السلبية العديدة، خاصة في عصر باتت فيه الثقافة محورا رئيسيا لعملية التنمية، ومن حسن الطالع أن المنظمة العربة للتربية والثقافة والعلوم قد أدركت ذلك فقامت أخيرا بأعداد وثيقة خاصة بالتنسيق بين السياسات الإعلامية والثقافية وأخيرا فإن الحوار بين الثقافة والتقانة سيتسمر وقد يتحول في أحايين كثيرة إلى حالة من حالات الصراع وبخاصة عندها تفتقد الثقافة دورها التي كانت تجده في الماضي، بسيطرة وهيمنة التقانة ووسائلها الإعلامية وقيامها بأدوار ثقافية استهلاكية ثانوية نيابة عن الثقافة ووسائلها التقليدية المعروفة: صحف - مجلات - كتب – محاضرات.

الفصل الثامن عشر

ثقافة الصورة والإشكالية القيمية في زمن العولمة

في هذا العصر الذي نشهد فيه متغيرات عديدة بفعل الثورة المعرفية والعلمية والتكنولوجية الكبرى (الثورة الثالثة – الفن توفلر) أو ما يسمى بالعولمة نشهد تراجعا ملموسا في الثقافة المكتوبة واضطرادا واسعا في الثقافة المرئية- الشفوية- إذ أن الثقافة المكتوبة باتت تتعرض للتقلص وللتحجيم الشديدين بسبب ضخامة المد الإعلامي المعتمد على ثقافة الصورة، وبخاصة الفضائيات المنتشرة بشكل كبير في العالم، ومدى ما تؤدي إليه هذه الثقافة من تأثيرات عقلية وعاطفية وسيكولوجية متعددة.

فيما يلي سنبحث في ثقافة الصورة في زمن العولمة، والإشكالية القيمية في زمن العولمة وهذان الموضوعان يرتبطان ببعضهما من خلال جدلية السبب والنتيجة فثقافة الصورة هي السبب في نتيجة مفادها تأثر القيم بثقافة الصورة بشكل كبير وملحوظ

- ثقافة الصورة في زمن العولمة:

لقد تميزت ثقافة العقلانية في مغامرتها الكبرى وإنجازاتها الرائعة بالقطيعة وتجاوز ذاتها دوماً (كما يذهب إليه فلاسفة العلوم من مثل باشلار) من أجل مزيد من الاقتدار المعرفي على السيطرة والضبط والتوجيه وفاعلية الإنتاج، إلا أنها أنتجت بدورها ما يتجاوزها أي حضارة ما بعد التكنولوجيا، وها هي الآن أمام إحدى ثمارها (ثقافة الصورة وإيديولوجيتها الجديدة) التي بدأت تحاصرها، ذلك أن الغاية الكبرى قد تحولت من الإنتاج إلى الربح السريع.

كان الإنتاج يحتاج كي يتحقق إلى ثقافة العقلانية، أما الربح السريع الذي بدأ يشكل الظاهرة الجديدة في الاقتصاد (اقتصاد السوق والسوق المالية) فهو يحتاج إلى ثقافة مغايرة هي موضوع مقالنا الحالي، إنها ثقافة الصورة الألكترونية التي بدأت تمثل حالة شبه قطيعة مع ثقافة العقلانية، إلا أن ثقافة الصورة لم تبرز كلياً في الأصل لخدمة اقتصاد السوق، بل هي مرتبطة به من خلال تكنولوجيا المعلومات المشتركة بينهما من ناحية، ومن خلال وضع يد سوق المال على الإعلام ووسائطه من ناحية ثانية، إنها حالة ليس من المبالغة في شيء تسميتها بالمصادرة التي بدأت تتعاظم، وإن لم تصبح بعد شمولية ذلك أن هناك قوى سياسية تقليدية لازالت تنافسها في عملية المصادرة هذه كما هو حال الإعلام في عدد كبير من بلدان العالم الثالث، حيث يجيّر لخدمة تعزيز السلطة في المقام الأول

الصورة و الكلمة:

في الثقافة البصرية لا يعرف الملتقى مرسل الصورة بخلاف النص المكتوب، ففي الخطاب الشفهي المرسل مباشر وموجود، أما في مرحلة التدوين فإن المرسل هو نائب عن المرسل الأصلي، وفي مرحلة الكتابة أصبح النص يستحضر مؤلفه بالضرورة، ولكن في مرحلة الصورة سقط المرسل فأصبحنا أمام صور فقط وهذا تغير غير مسبوق في أي مرحلة سابقة فالصورة اكتسحت الصيغ الإرسالية الأخرى ليس بمعنى الإلغاء وإنما بمعنى البروز والهيمنة لأن الصورة لغة بذاتها والتأويل فعل لغوي فإذا كان التأويل في السابق حقا مقصورا على النخبة فإن الجمهور اليوم يستقبل الصورة من دون شرط لغوي ومن دون تأويل، من هنا يقوم المستقبل نفسه بدور التأويل، إذ توفر الصورة قدرات التأويل الذاتية ولهذا يتفاوت التأويل كما أنه

أصبح في ثقافة الصورة فعلا مصاحبا لعملية الاستقبال وليس منفصلا عنها إذ يتم تأويل الصورة بطريقة ذاتية ومباشرة وفطرية وصافية .

- ثقافة الصورة وتكنولوجيا المعلومات:

يتناول الدكتور مصطفى حجازي موضوع ثقافة الصورة من خلال مرتكزاتها التكنولوجية، ويشير إلى أن المعلومات المتوافرة في هذا الموضوع متعاظمة دوماً، ويوجزها في القول بأن الكتابة فيه تتقادم بسرعة، فالمعلومات التي كانت تعتبر ثورة في الاتصال تصبح في زمن وجيز من الأمور الشائعة حتى في الأوساط الشعبية، وهذا يدل على أننا بصدد حالة مفتوحة النهاية متسارعة الخطوات، والتقدم التكنولوجي في هذا لمجال يمر بقفزات ذات تسارع هندسي، أما على صعيد الاستهلاك فما كان يعتبر محصوراً في قلة قليلة سرعان ما أصبح تكنولوجيا عامة الانتشار والاستخدام، لا تلبث التكنولوجيا الجديدة تنزل إلى السوق حتى تصبح من الأمور المألوفة من مثل «الكيبل» والأطباق حيث يكون العالم كله بين يديك فعلاً وباللحظة عينها من خلال برامج البث المباشر، التسارع الزمني يصاحبه انتشار مكاني حيث أصبح فضاء الكرة الأرضية مغطى بشبكة كاملة، لم يعد هناك فضاء محظور وما هو مغلق اليوم يصبح مفتوحاً ومشاعاً غداً (أمريكا قررت فتح موجات البث الفضائية للمبادرات الخاصة)، إذاً نحن إزاء ما يطلق عليه العاملون في هذا الميدان «الحتمية التكنولوجية الإعلامية». تقوم وراء هذه الحتمية تكنولوجيا بازغة فائقة القدرة على تبادل المعلومات ونشرها من خلال ثلاثي: الحاسوب ـ القمر الصناعي ـ التلفزيون. ناهيك عن إدماج هذه التكنولوجيا من خلال التلفزيونات ذات الحواسيب المدمجة وذات القدرة على الالتقاط الرقمي للصورة، وبالطبع أصبحت التلفزيونات المدمجة بالحواسيب الشخصية مسألة

شائعة، من هنا فأن ثقافة الصورة لا تملأ علينا دنيانا فقط بل هي تصنعها بشكل متزايد في يسره ونفاذه وشموله، ولن يمضي وقت طويل قبل أن يلتقط جهاز التلفزيون العادي عدة مئات من البرامج من محطات تبنى كي تبث دفعة واحدة ما يزيد على ألف برنامج من كل فن ولون وذوق، إننا بصدد حالة فعلية من إغراق إعلامي يعبر عن مدى تزايد قوة ثقافة الصورة ونفاذها، كما لن يمضي وقت طويل قبل أن يتحول جهاز التلفزيون في المنزل إلى سوبر ماركت إعلامي لا يلتقط ما تبثه المحطات فقط، بل هو مربوط بقواعد المعلومات التي تختزن مجمل الثورة البشرية من المادة المصورة والمرئية، ومن هنا ينتشر الحديث عن «إدمان الشاشة» وعن «نسّاك الشاشة» تلك هي التكنولوجيا التي ستقدم الثقافة التي تتلقاها وتتعامل معها الأجيال الطالعة، ويمكن القول بأن التلفزيون لا يملأ علينا دنيانا فقط من خلال نقل الواقع الحي مباشرة أو غير مباشرة، بل هو بصدد صناعة دنيا الأجيال الطالعة من خلال الواقع المخلّق، الواقع المصنوع حاسوبياً، هذا الواقع الذي يمكن مزجه بدرجات متفاوتة مع الواقع الطبيعي يتعذر حتى على الأكثر فطنة تمييزه، بدأ الأمر مع أفلام الرسوم المتحركة للأطفال المصنوعة بالحاسوب، وهو بصدد الحلول محل التمثيل السينمائي والممثلين واستحضار النجوم التاريخيين في تمثيل مصنوع، إن هذا الواقع المخلّق وإمكانات مزجه تكنولوجياً مع الواقع الفعلي يخلق حقاً عالماً جديداً كلياً من ثقافة الصورة، عالم له قوة تأثيره التي يطلق عليها الدكتور حجازي تعبير «البلاغة الألكترونية» ويشير الدكتور حجازي إلى أن البلاغة الألكترونية تأتي كي تعزز وتضاعف بلاغة الصورة المرئية التقليدية والتي أصبح معروفاً مدى استخدامها في الإعلام: مؤثرات الصوت المجسم والألوان المبهرة، وتقنيات التكثيف والتركيز والتكبير والتصغير والدمج والفرز والإنزال،

والمزج والتسلسل إلى ما هنالك من تقنيات وإخراج وهي تتوسل كل مبادئ التأثير الحديثة في علوم نفس الحواس والاستقبال الحسي والإدراك، هذه البلاغة لا يمكن المشاهد إلا الاستسلام لمتعها العديدة وبالتالي تأثيرها الصريح منه والخفي المباشر والمداور، الآني واللاحق، حيث أصبح معروفاً في علوم الإدراك أن مقدار الوعي بما يدرك من مثيرات لا يشكل سوى نسبة محدودة مما يتم تلقيه، كما أن بلاغة الصورة مضافة إلى البلاغة الألكترونية وتلقيها من أكثر من حاسة في آن معاً، وتوجهها إلى أكثر من رغبة ودافع في الوقت نفسه، وقوة نصوعها وتماسكها وانسجامها كأشكال وسيناريوهات تجعل عملية بناء الشبكات العصبية المعرفية الخاصة واستيعابها وتخزينها أقوى بكثير، إضافة إلى كونها لا تتطلب جهداً عقلانياً واعياً ومركزاً، ومن هنا تتكون شبكات معلومات في الدماغ ذات حجم وسرعة لا يقارنان ببطء تكون الشبكات المعرفية الناتجة عن النص المكتوب الذي يحتاج إلى جهد عصبي لفك رموزه وتأويله ثم استيعابه، بلاغة الصورة تقدم مادة مشغولة سلفاً وجاهزة للاستيعاب.

ثقافة الصورة والتنشئة الاجتماعية:

في السابق كان يسود الاعتقاد بأن الاضطرابات النفسية والاجتماعية التي تحدث للمراهقين والشباب تعود إلى الأسباب الفيزيولوجية فقط، إلا أن الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية الحديثة عارضت هذا الاتجاه وربطته بعوامل عديدة أبرزها التنشئة الاجتماعية، فالتنشئة الاجتماعية كمصطلح كانت في الماضي مرتبطة بتعليم وتربية الصغار فقط، بينما شمل المصطلح الحديث تنشئة الصغار والكبار معاً، أي اعتبار التنشئة عملية مستمرة منذ الميلاد وحتى الممات، لأنه من الواضح أن خبرة التطبيع الاجتماعي للشخص

في مرحلة الطفولة لا تستطيع إعداده لكل الأدوار التي يتوقع منه أن يشغلها في حياته القادمة، بل إن هذه العملية خلال سنوات النضج يجب أن تكون مطلباً أساسياً في المجتمعات الدينامية الحديثة وهو الأمر الذي يلتقي مع الهدف البعيد للتربية المتمثل في ما يسمى حالياً بفكرة التنشئة الاجتماعية للكبار وهي التربية مدى الحياة، وتأتي وسائل الإعلام في المجتمع الحديث لتقوم بدور بارز في عملية التنشئة الاجتماعية وهذا الدور يزداد أهمية وتأثيراً بانتشار هذه الوسائل وتطورها التقني واختراقها لجبهات الحياة المختلفة وقبولها الفعال بين الأفراد وخاصة الأطفال والمراهقين والشباب وملازمته لهم طيلة الحياة من الطفولة وحتى نهاية العمر، ومن هنا نتبين الخطورة الاجتماعية النفسية التي تترتب على تعرض الشباب المستمر لهذه الوسائل.

إن عملية التأثير بين الفرد ووسائل الاتصال عملية يصعب وضعها وكيفية فعلها نظراً إلى نواتج جملة من متغيرات تكاد لا تحصى في عملية التأثير لكن دراسة التأثير تظهر نتيجة تفاعل الخصائص النفسية والاجتماعية والحضارية، ولعل من أهم خصائص وسائل الإعلام التي تبرز أثرها في عملية التنشئة الاجتماعية أنها غير شخصية، وأنا تعكس جوانب متنوعة من الثقافة ، كما أن الواقع يشير إلى اهتمام الشباب ببرامج التلفزيون وخاصة برامج القنوات الفضائية الأجنبية، ربما لأسباب كثيرة فهي أحياناً تغذي لديهم شعوراً بالنقص الكبير الذي ينعكس على سلوكهم سلباً لقوة البرامج الأجنبية من ناحية التشويق والإثارة والتنوع وقربها لرغباتهم الثقافية والغريزية وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى هروبهم من برامجهم التلفزيونية الوطنية، بل هروبهم من محيطهم الاجتماعي المتناقض مما يؤدي إلى تكوين

خصائص سلوكية مضطربة تجعلهم ينتقلون من الفعل إلى موقع الانفعال، ومن ميدان التأثير إلى خانة الاستلاب والتأثر، فالملاحظ أن القاسم المشترك لبرامج الفضائيات الأجنبية هو المادة الترفيهية وأفلام الجريمة والعنف والرعب والجنس، أي أن ثقافة الصورة تطغى عليها أكثر من ظاهرة: الاغتراب والقلق وإثارة الغريزة والفردية والعدوانية، ودافعية الانحراف وسلطة المال والجنس وحب الاستهلاك والأنانية وعدم الاكتراث واللامبالاة والتمرد والطيش واللهو واللامسؤولية، وكلها مفردات حياتية تتأسس في إدراك الفرد وسلوكه ومعارفه حيث تتحول أحياناً من صورة ذهنية إلى نشاط عملي عن طريق المحاكاة والتقليد وعمليات التطبع الاجتماعي.

واللافت للنظر أن بعض الفضائيات العربية تساهم بشكل فعال مع القنوات الفضائية الأجنبية بنشر المادة الأجنبية ذات الطابع الثقافي الهابط والتي لا تتلاءم مع الواقع الاجتماعي وتتعارض مع التنشئة الاجتماعية العربية ومقوماتها، فهي تكرس صورة الحياة الاستهلاكية وتعرض مقومات الشخصية العربية والثقافية للتشويه والمسخ والاغتراب الحاد، حيث تتسابق هذه المحطات العربية لإرضاء الشباب واجتذابه بأية صورة من خلال المواد الترفيهية وعرض الأفلام والمغامرات المليئة بالعنف والجريمة وقصص الحب والمغامرة العاطفية والإثارة، بل إن بعض القنوات الفضائية العربية أصبحت أشبه بنواد ليلية تقدم لجمهورها أنواع الإثارة الجسدية والغريزية بمواصفات قد لا تجدها حتى في القنوات الفضائية الأجنبية ومن دون مقص الرقيب وذلك من دون اعتبار بالواقع الاجتماعي ومتطلباته، وبالاستناد إلى ما سبق نتوقع مستقبلاً أن تنشأ مشكلات اجتماعية تأخذ أبعاداً واضحة في الحياة العربية، ويتأثر الأطفال والمراهقون والشباب بنتائجها

السلبية، فمن المحتمل أن تخلق الفضائيات حالة الاضطراب الاجتماعي وعدم الاستقرار والاختلال والرجرجة في العلاقات الاجتماعية، وتعميق المشاعر الذاتية والأنانية أكثر من روح الالتزام الاجتماعي، وإضعاف الولاء للمجتمع والوطن وتنمية الفردية والروح الاستهلاكية، وتعميق الإحساس بالدونية والاغتراب وإشاعة مشاعر الاستسلام للواقع، وإضعاف الروابط الأسرية وقيمها، وازدياد السلوك الإجرامي والأمراض الاجتماعية، والأهم كما نرى مستقبلاً (مع وجود مؤشرات واضحة وصارخة الآن) احتمال ضعف دور الأسرة والمدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية مقابل الدور الكبير والمؤثر للتلفزيون في اتجاهات التنشئة الاجتماعية والعمليات السيكولوجية والسوسيولوجية.

ثقافة الصورة ومحذور التخلف العقلي:

ويقول المفكر الدكتور محمد جابر الأنصاري بأن مجيء التلفزيون كان بطبيعة الحال اختراعاً ثورياً انقلابياً في تاريخ الحضارة، وصار بالإمكان أن ينقل لنا مشاهد حسية حقيقية لم يكن ممكناً نقلها بالكتابة الصحفية أو بالوصف الإذاعي، كما صار بإمكان التلفزيون التعليمي نقل صور الجسم البشري ولقطات التشريح والعمليات الجراحية والمشاهد الجغرافية والوقائع المجتمعية في القرى والمدن إلى غير ذلك من إيصال بالصورة وبالرؤية المباشرة لم تكن ممكنة دون هذه الوسيلة البصرية، وبلا شك فإن هناك مجالات وقطاعات من العلم والحياة لا يمكن فهمها وتفهمها إلا بالصورة الحسية الظاهرة.

إن التلفزيون أو الإيصال بالصورة يمثل تقدماً علمياً مهماً في التواصل الإنساني والمعرفة الإنسانية، وكان من الممكن أن يحتفظ بطابعه التقدمي (الإيجابي) هذا لو أن التأثير التلفزيوني اقتصر على الجوانب التي يحتاج الإنسان إلى فهمها بالصورة الحسية المرئية، ولم

يتحول إلى أداة ووسيلة كلية في الإيصال والتواصل اجتاحت مختلف جوانب المعرفة الإنسانية والتكوين العقلي للإنسان منذ طفولته بحيث تغلب جانب الإيصال بالصورة على مختلف جوانب الحياة، وعاد الإنسان بحكم تكوينه التلفزيوني – خاصة بالنسبة للأجيال الناشئة – إلى التفكير بالصورة الحسية وأخذت تتقلص لديه ملكات الإمكانات الذهنية التجريدية وملكاته اللغوية الوصفية والمجازية... واستسهل المشاهدة الحسية لأي موضوع كان بقدر ما ستصعب القراءة الفكرية والتفكير التجريدي والمعاني الروحية إلى غير ذلك من أساسيات معنوية وتجريدية في الحياة والكون، لا يمكن أن يكون بدونها من قيمة للإنسان من حيث هو كائن عقلي وروحي.

إن هذه المسألة... مسألة غزو الصورة التلفزيونية لمجالات المعرفة الإنسانية والتواصل الإنساني التي لا يجوز لها أن تغزوها من أفكار معنوية ومعان عقلية ومجردات مسألة لم تنل حقها من المعالجة والتوضيح... وما زال الانبهار بالإيصال التلفزيوني ينتشر في العالم وحتى في رحاب العلم والجامعات، بحيث أخذ البناء الفكري والعقلي الجديد للإنسان ينبني على الإيصال بالصورة سواء فيما تستطيعه الصورة أو فيما لا تستطيعه، وهنا موضع المشكلة، وتجدر الإشارة أن هناك إخفاقاً تلفزيونياً في نقل وتحويل القصص والروايات ذات العمق النفسي أو الاجتماعي أو الفلسفي إلى أفلام ومسلسلات تلفزيونية، هذا الإخفاق هو في عدم القدرة على نقل النص الأصلي للقصة بمعانيها وأبعادها الفكرية العميقة، كما لا يستطيع أن يبرز لنا غير شخوصها ومشاهدها الحسية دون الإيحاءات والمعاني العميقة التي أودعها الكاتب في نصها لأن هذه المجردات لا يمكن نقلها بالصورة الحسية وإنما باللغة المجازية، والذي حدث بتأثير التلفزيون طغيان صورة الحس على لغة المجاز وعلى كل ما تحمل هذه اللغة من كنوز

إنسانية: طغيان صورة الحس.. المعتاد.. المتحرر.. المتبلد.. الروتيني على لغة المجاز: المتعمق.. المنطبق.. المتحرر.. وعلى كل ما تحمله اللغة غير الحسية -من كنوز إنسانية..، وإذا كان الإخراج التلفزيوني يعجز عن نقل المعني والأعماق النفسية والفكرية في الرواية، فماذا نقول عن الأعمال الفلسفية والمجردات الذهنية والمعاني الأخلاقية والروحية والرموز الرياضية ؟

ويمكن الإشارة إلى أنه يسود شبه إجماع لدى الباحثين المختصين أن الأجيال الشابة قد فقدت الملكات اللغوية الراقية في القراءة والكتابة والتعبير وحتى التحاور الاجتماعي المباشر لطول تعاطيها مع الآلة التلفزيونية وعدم استخدامها للغة إلا في أضيق نطاق حتى أصبحت أقرب إلى الصمت والعي منها إلى النطق والإفصاح، وصار هؤلاء التربويون والمفكرون يقدمون شتى التفسيرات لهذه الظاهرة الانحطاطية في عقل الأجيال الشابة، وإذا كان هذا التأثير للصورة الحسية على التكوين العقلي للإنسان قد أخذت تظهر انعكاساته في مجتمعات متقدمة لها نصيب واسع من ثقافة الكلمة المكتوبة والمقروءة وأبعادها الفكرية والتجريدية، فإن سيادة التلقي بالصورة الحسية المعتمدة على التواصل الشفاهي في مجتمعات نامية ومتخلفة تسودها الأمية وتعتمد أصلاً على التواصل الشفاهي غير القارئ، سيجعل من حالة الأمية حالة طبيعية لا تستدعي التغيير لكونها صالحة بطبيعتها للتلقي التلفزيوني البصري – السمعي دون الحاجة إلى المرور بمرحلة تعلم القراءة والكتابة وممارستها، وبذلك يمكن أن يؤصل ويرسخ أقصى التقدم المتمثل في الإيصال الفضائي التلفزيوني أقصى التخلف المتمثل في سيادة الأمية ونظمها الذهنية والمعيشية، وهي ظاهرة علينا أن نعتاد مفارقاتها الساخرة في نسيج عالمنا المعاصر بين شمال وجنوب، وذلك كلما ازدادت الهوة اتساعاً بين الفورة التكنولوجية في

عالم الشمال والرواسب الدهرية في عالم الجنوب وما ينشأ عن التصادم بين معطيات العالمين من مركبات هجينة، وليس خافياً علينا بطبيعة الحال أين تقع مجتمعاتنا في الخليج العربي والعالم العربي من هذه المواجهة.

الإشكالية القيمية في زمن العولمة:

مع ازدياد وتيرة التطور المادي والتكنولوجي، تزداد سويات القيم والأخلاق سوءا وتدنيا، بسبب التأثير الحاصل نتيجة إيلاء الاهتمام المتزايد للوسائل والقيم المادية وإهمال القيم الروحية والأخلاقية، أو منحها أهمية ثانوية عرضية، وعدا عن ذلك فإن كانت التطورات التكنولوجية حاملة معها ثقافة معينة، ومعرفة معينة فإن ذلك سيؤدي إلى تغييرات كبيرة وخطيرة في الفكر والسلوك والممارسة، ومن هنا تأتي الخطورة الكامنة في وسائل الاعلام الحديثة التي دخلت عصر «العولمة» بسبب الثورة التكنولوجية الهائلة التي حصلت في الغرب، وبسبب انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي – السابق- مما أدى إلى ظهور مصطلح «العولمة» الذي يعني تعميم نموذج معين عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة الى العالم ومحاولة فرضه والانتصار له «التنميط»، ومن هنا ينبزغ الجدل الذي دار ويدور بين المفكرين والكتاب والمثقفين في العالم فيما يلي سنبحث في تأثير العولمة وثقافة الصورة - عبر الوسائل التكنولوجية والمادية- على القيم

مفهوم القيم:

إنَ القيم من المفاهيم التي تدخل كافة جوانب النشاط الإنساني، وتستخدم كتعبير تقييمي للنظم والعلاقات البشرية، سواء كانت هذه النظم والعلاقات محلية أو دولية كالأنظمة الاجتماعية المختلفة:

السياسية والإقتصادية والتربوية والأخلاقية، وما إلى ذلك، وسواء أكانت سلوكا إنسانيا على مستوى الأفراد أم على مستوى الجماعات، إذ أن الانسان بالنسبة لأي نظام أو أي علاقة بشرية أو أي سلوك لا بد وأن يتضمن في تعامله معها أحكاما قيمية، وإن اختلفت درجة القيمة من حيث الإلزام أو الاختيار، من هنا يتضح مفهوم القيم بحيث يعني الأحكام التي يصدرها الإنسان على الأشياء، أو موضوعات معينة، ثم ينصرف وفقا لها من خلال تفاعله مع البيئة في عناصرها المختلفة، لإشباع حاجاته العديدة المتنوعة والمتغيرة

العولمة والإشكالية القيمية:

من المعروف أن التطور المادي سريع في تقدمه، بينما النظم الأخرى كالمبادئ والعادات والتقاليد تميل إلى التغير البطيئ والهادئ غير المساير لعجلة التطور المادي في المجتمع، ومن هنا يحصل التناقض بين الظواهر المتطورة بصورة غير متجانسة، ويرى بعض العلماء أن التغير الاجتماعي غير المتكافئ ينتج عنه العديد من المشكلات الإجتماعية، وإن الجريمة تأتي نتيجة للتطور المادي السريع غير المتكافئ في المجالات الأخرى، ويدللون على رأيهم بازدياد نسبة الجرائم في المجتمعات التي تتم فيها عمليات التغير الاجتماعي والحضاري السريع، وبصفة خاصة تلك المصحوبة بالتصنيع، وما ينشأ بالضرورة في هذه المجتمعات من صراع حضاري يرجع بدوره إلى التغير السريع وما ينطوي عليه من صراع في القيم والمعايير التي كانت سائدة، ومن خلل في ضوابط السلوك

إنَ الدراسات والوقائع والإحصائيات المعاصرة تشير إلى أن ما يبث يوميا من معلومات في العالم عبر وسائل الاعلام، تحتاج إلى مدة شهرين وأكثر من الدراسة والتحليل والتمحيص والتدقيق، وإلى أن

المؤسسات الإعلامية الغربية تحتكر قسما كبيرا من مصادر المعلومات والأخبار والرسائل الإعلامية المتبادلة في العالم العربي.

ويمكن الإشارة إلى أن أكبر خمس عشرة شركة أمريكية في مجال الإلكترونيات تهيمن على 75%من الإنتاج الصناعي الإلكتروني العالمي في مجال أجهزة الإتصال، وتبين الأرقام أن 97% من مصادر الأخبار في دول العالم الثالث مستوردة من دول تتبنى سياسة الاقتصاد الحر، وتمتلك بعض المحطات التلفزيونية موارد تفوق ميزانيات بعض الدول النامية، وتصل ميزانية فيلم سينمائي إلى مئات الملايين من الدولارات، إذن هذه الحركية التكنولوجية السريعة الحاملة لألوان من الثقافة والمعرفة والمعلومات، تثير لدى الشعوب المتلقية لها – عبر الأجهزة الإعلامية- المزيد من الإشكاليات الثقافية والقيمية الهامة والحساسة، والتي تأخذ أهمية قصوى لدى النخب في البلدان النامية بشكل أكثر خصوصية، وهذه الإشكالية - القيمية – يقر بها حتى أولئك المنظرين للعولمة، فها هو «فرنسيس فوكوياما» في كتابه «التمزق الكبير» يكتشف أن الثورة المعلوماتية أحدثت على غرار الثورة الصناعية سابقا ما يشبه الانحلال في القيم والخلل العميق في البنية الاجتماعية.

إنَ هذا الاعتراف لا يمكن النظر إليه ببساطة، ودون تعمق وأهمية ومسؤولية ن طالما أنه صادر عن أحد المنظرين الكبار الأمريكيين وصاحب كتاب «نهاية التاريخ» الذي أثار نقاشا واسعا وضجة كبرى في الأوساط الفكرية والثقافية والاجتماعية في العالم، ويلحظ أن الإقرار بوجود إشكالية قيمية في زمن العولمة لا يحيد عنه المؤيدون للعولمة والمعاصرون لها على حد سواء

يشير المفكر اللبناني د. علي حرب (الذي يؤيد العولمة) إلى الإشكالية القيمية التي حدثت بفعل الصحون والتكنولوجيا وثورة

المعلومات إذ يقول: وهذه هي الصحون اللاقطة تثير إشكالا على الصعيد الخلقي بما تبثه من الأفلام الإباحية والبرامج الخلاعية، وبالإجمال فإن وسائل الاعلام تصنع الآن خيال الإنسان، فالمرء الذي تحول إلى مستهلك ثم إلى مشاهد يعمر مخيلته نجوم الشاشة، ولا عبو الكرة، وعارضات الأزياء، ومصممو الحواسيب، إنه نمط واحد يكتسح أنماط الحياة، وأنظمة الثقافة المختلفة

هذا ولقد وصفت إحدى الصحف الهندية وسائل الاعلام هذه بأنها «النمل الأبيض تقوض قيمنا وعاداتنا» ويتحدث الأستاذ محمود حيدر عن جدلية العلاقة بين الاعلام والأخلاق ويستخدم تعبير أو مصطلح «أيديولوجيا المشاهدة» هذه الأيديولوجيا التي تشكلت عناصرها عبر التلفزة، ثم تحولت إلى أداة سيطرة هائلة تستحوذ على العقول والأنفس ثم تتجه بما تتمتع به من جاذبية لتقبض على ناصية الأخلاق، وتديرها كما يدار الإعلان السلعي ويقول: «لو أخذنا المعيار الغربي لإجراء المقاربة الإشكالية بين الاعلام والأخلاق، لتوفر لنا المثال الأكيد والواضح، لم يعد الاعلام في زمن ما بعد الحرب الباردة مجرد عامل من عوامل التغير التي تساهم في قلب وتثبيت موازين القوى بين الدول، أو داخل المجتمعات بالذات، لقد عدا هو العامل الرئيس الذي تتجلى فيه، وبواسطته غالبا العوامل الأخرى الأمنية والاقتصادية والسياسية وسواها، لقد تحول إلى وعاء تختزل فيه أدوات الصراع والتحدي في صورة مدهشة»

وتؤدي التكنولوجيا المتطورة إلى سوء الاستخدام الأخلاقي، إذ أن البعض قد استخدم شبكة الانترنت لوضع معلومات أو الإعلان عن أنشطة منافية للأخلاق العامة والآداب الاجتماعية المتعارف عليها أو تلك المخالفة للدين

هذا ولقد أثير هذا الأمر (وأحدث جدلا واسعا) ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا أصدر الرئيس الأمريكي قرارا بعمل ضوابط على هذا النمط من المعلومات، وفي ماليزيا صدرت قواعد مماثلة بشأن الدين والأخلاق، وبالاستناد إلى دراسة ميدانية شملت 906 شركة قامت به «مؤسسة الإدارة الأمريكية» فإن العمال والموظفين لا يعرفون في بعض الأحيان أنهم مراقبون عبر تسجيل مكالماتهم الهاتفية، والبريد الصوتي، وعبر نبش فيلاتهم المخزونة في أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم، وكذلك عبر تصويرهم بكاميرات خفية، وهم يمارسون عملهم، ويضيف تقرير مقدم لصحيفة «واشنطن بوست» أن 37% من الشركات الأمريكية تقوم بحفظ أرقام الهاتف الصادرة والواردة، والوقت الذي يقضيه الموظف على الهاتف، ويصدف أحيانا أن تقوم أجهزة المراقبة بالاستماع إلى مخابرات لا علاقة لها بالعمل، وهذه الرقابة الآلية الإلكترونية أثارت اعتراض منظمات الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتتم نقل شكاوى العمال إلى المحاكم تحت شعار «حق المواطن في الخصوصية» التي يضمنها الدستور .

وللشعور بالمراقبة الدائمة آثاره السلبية الضارة، وغير المريحة على نفسية العاملين، إذ يمس سعادة الإنسان وحريته الشخصية، وقد يفقد الشخص توازنه النفسي وهو يحس «بتحديق» عين الكترونية ساهرة، لا يغمض لها جفن، وتشير الوقائع إلى حدوث حالات لم يتحمل الناس فيها استمرار هذا الوضع، فكانوا يهجمون على كاميرات الفيديو أو الحاسوب بهدف تهشيمها، وفي هذا المجال نشير إلى أنه قد لعبت الهيئة القومية الفرنسية لحماية الحريات الخاصة دورا هاما في الحد من التهديدات الموجهة ضد الحريات الشخصية، تم اعتمادها ضمن اتفاقية المجلس الأوروبي 1981م حول التقنيات الحديثة، لقد بذلت (cnil) جهودا جبارة في مجالي أنظمة المراقبة

المركبة في الأماكن المفتوحة أمام العموم، وبناء على ذلك فإن التوجه الأوروبي حول حماية البيانات الذي تم تبنيه في 24 أكتوبر 1995 م يعامل صور الأماكن وتسجيلات النصوص باعتبارها بيانات شخصية

وبالإضافة إلى ماذكر فإن التكنولوجيا الحديثة تقوي الفردية لدى الناس، وتضعف روح الجماعة، وكثافة الاختلاط فيما بينهم، لأن التكنولوجيا المعلوماتية مبنية أساسا على الاستخدام الفردي

ما العمل: إزاء هذا الضخ الإعلامي المكثف لابد من خطوات عربية للتعامل مع المعطيات العالمية الجديدة في مجال التكنولوجيا وثقافة الصورة والمعلوماتية ويمكن أن نحدد بعض المقترحات للعمل عليها حاضرا ومستقبلا

1- استيعاب التكنولوجيا ومواءمتها مع البيئة مع الحفاظ على الخصوصية المحلية والتاريخية إذ من العبث تجاهل الثورة المعلوماتية والاتصالية في العالم

2- تكثيف البرامج القيمية والثقافية الهادفة إلى تحصين المجتمعات العربية من الوارد إعلاميا من الدول الأخرى وذلك من خلال وسائل الإعلام والانترنت والصحافة وإقامة الندوات والمؤتمرات في هذا الشأن

3- وضع برنامج لإنشاء صناعات ثقافية في البلدان العربية يحقق عملية التوازن بين المحتوى الإعلامي والرقمي العالمي المستورد وبين المحتوى الإعلامي الرقمي المنتج عربيا

4- نشر واستخدام تكنولوجيا الثقافة وتسهيل التعامل معها والاستفادة من المعلومات نشرا واسعا في مؤسسات المجتمع كله في المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية وإتاحة الفرصة للمثقفين والعاملين في مجالات الثقافة والتعليم والإعلام

5- ضرورة إنشاء بنوك للمعلومات وما لدى الدول العربية لا يتعدى مراكز توثيق صغيرة وجزئية الوظيفة وغير منظمة وليست مجتمعة في بلد واحد

في الختام:

أعتقد أن موضوع ثقافة الصورة والإشكالية القيمية سيكون موضوع قرننا الحالي (القرن الحادي والعشرين) بسبب سيادة هذه الثقافة عبر انتشار الفضائيات في العالم وبسبب التأثيرات السوسيولوجية والقيمية الكبرى على نفسية وسلوك وممارسة الناس الذين يتلقون هذه الوسائل الإعلامية التي تحدث إشكالية الاغتراب المعلوماتي والثقافي والاجتماعي كونها تبث برامج لا تتناسب والوضعيات الاجتماعية للمجتمعات التي تصلها عبر البث الهوائي المباشر، والإشكال القيمي الناتج عن ثقافة الصورة يعتبر أمرا حيويا يحتاج للنقاش والحوار وسوف يترتب عليه إصدار العديد من القوانين والتشريعات الناظمة للعلاقة بين طرفي المعادلة (الإنسان والتكنولوجيا) وسيشهد قرننا الحالي العديد من المنازعات القانونية- القضائية- التشريعية – في العالم باعتبار أن التكنولوجيا تتطور، وهذا التطور ينعكس على العلاقات البشرية الاجتماعية وعلى المنظومات القيمية والأخلاقية للناس، والتكنولوجيا -في كثير من الحالات - تخترق هذه المنظومات، مما يؤدي إلى احتجاج الناس على هذا الاختراق الأمر الذي يدفعهم لتقديم شكاوى عديدة للجهات القانونية والحكومية المسؤولة

الفصل التاسع عشر

المستقبلية.. البعد الغائب في الفكر العربي

تشكل الرغبة الإنسانية لمعرفة الغد ظاهرة تاريخية عرفها الإنسان في مراحل تطوره المختلفة، ولم تكن هذه الرغبة مقتصرة على الأفراد بل وعلى السلطة السياسية كذلك حيث انتشرت في أروقتها محاولات استطلاع المستقبل وما يحمله من احتمالات النصر والهزيمة أو ما يدبره الخصوم السياسيون في الخفاء، وصفحات التاريخ مليئة بالحكايات والأساطير عن استخدام القياصرة أو الأباطرة أو الخلفاء للكهان والعرافين والمنجمين للكشف عما تخفيه الأيام القادمة.

وفي العصر الراهن أضحت الدراسات المستقبلية من الأمور الضرورية والهامة للدول والمجتمعات فمن خلالها يرسم الباحثون والمستقبليون عبر مراكز دراسات خاصة تمول من دول وشركات عالمية كبرى لتحديد مسارات التاريخ واحتمالات التحول والإنعطاف والتطور في الدولة المعنية والدول ذات التأثر والتأثير المتبادل.

إلا أن التأريخ العلمي لظاهرة الدراسة المستقبلية يبدأ من نقطة محاولة إيجاد منهج علمي قابل للتراكم المعرفي للتعامل مع «الآتي بعد الحال» واستنادا لذلك يمكن تقسيم مراحل التطوير لهذا الميدان المعرفي لثلاث مراحل:

أولا: مرحلة اليوتوبيا: يمكن القول بأن أحد سمات الفكر الإنساني الممنهج هو تخيل بنيات أو أنساق اجتماعية قادرة على حل مشكلات الواقع المعاش دون أن يكون هناك مؤشرات كافية على إمكانية تحقيق مثل هذه البنيات المتخيلة، ويقول العالم المستقبلي «فرد

بولاك» إن أفكار هؤلاء الفلاسفة تعكس البنيات الاجتماعية التي انبثقت منها، وهي مرتبطة برغبات الافراد الذين كانوا يعيشون في هذه المجتمعات، لكن بعض الباحثين في الدراسات المستقبلية، يقولون إن فكرة الحكومة العالمية التي روج لها الفكر اليوتوبي أو الفكر الذي وصف بهذا الوصف، لم تعد يوتوبية كما بدت عند طرحها، فكثير من مفكري العولمة المعاصرين يرون ان مثل هذه الحكومة قابلة للتحقيق، كما ان الخيال العلمي الذي نراه على شاشات السينما او التلفزيونات يدل على ان ثقة الانسان بخياله وقدرته على تحقيق هذا الخيال يشكل دفعة للدراسات المستقبلية من حيث ادخال الخيال في الاحتمالات المختلفة عند دراسة ظاهرة معينة، وقد دفع النقاش في هذه المسألة الباحثين في الدراسات المستقبلية إلى التمييز بين ثلاثة أبعاد للمسارات المختلفة للظاهرة موضوع الدراسة.

أ: الممكن وهو ما يعني الاحتمال الذي يمكن ان تأخذه الظاهرة ويتوفر الواقع على مؤشرات كافية لتحقيقه.

ب: المحتمل وهو احد احتمالات تطور الظاهرة لكن مؤشرات هذه الاحتمالات ليست كافية في الواقع.

ج: المفضل: وهو الاحتمال الذي نرغب ان تتطور الظاهرة نحوه ولكن المعوقات الموضوعية لتحقيقه محدودة بقدر كبير وقد ادخلت الدراسات اليوتوبية في نطاق الدراسات المستقبلية من باب النمط الثالث أي المفضل.

ثانيا: مرحلة التخطيط: يشار في هذا المجال إلى الفيلسوف الفرنسي «غاستون بيرغر» الذي أنشأ عام 1957 المركز الدولي للاشراف، بهدف تشجيع الباحثين على النظر الى الغد بطريقة اكثر تفاؤلا، وتركزت جهود «بيرغر» على جانبين

أ: التأكيد على عدم الفصل بين الظاهرة الاجتماعية من ناحية والتطور التكنولوجي من ناحية ثانية، ومن هنا بدأ الربط بين بعدين هما الدراسات المستقبلية الخاصة بالتطورات ثم الدراسات المستقبلية الخاصة بأثر التطورات التكنولوجية المشار لها على الظواهر الاجتماعية مع ايلاء الأبعاد السياسية أهمية واضحة

ب: التركيز في التحليل المستقبلي على الآثار البعيدة وعلى الاتجاهات وليس الأحداث، وقد نجم عن ذلك تداول تصنيف مينوسوتا (نسبة للولاية الامريكية) في المدى الزمني للدراسات المستقبلية.

ثالثا: مرحلة النماذج العالمية: تقوم أسس الدراسة المستقبلية في النماذج العالمية على:

1- تحديد قدرة الوحدات الدولية التي تؤدي إلى انهيار أو بقاء النظام الدولي في حالة توازن، ولعل اهم الأفكار التي برزت في هذا الجانب هي أفكار العالم المعروف «برو غوجين» عن فلسفة عدم الاستقرار والتي كان لها أكبر الأثر مفهوم النظام في الدراسات المستقبلية.

2- تحديد ميكانيزمات التكيف المتوفرة للنظام الدولي لمواجهة التغيرات المحتملة مثل: دراسة مساحات الأراضي الزراعية لمواجهة الزيادة السكانية أو العلاقة المستقبلية بين سباق التسلح والغد

3- تحديد قدرة الوحدات الدولية القائمة على تعبئة مواردها لمواجهة التغيرات

4- تحديد المسوغات القانونية التي تبرر التدخل من القوى الخارجية لضبط الخلل على المستوى الدولي

5- اعتبار عملية التغير هي القاعدة

المستقبلية في الفكر العربي:

يلاحظ معظم الدارسين المتابعين للشأن التنموي في العالم العربي بأن الدراسات المستقبلية لا تزال محدودة جدا في العالم العربي، وحين يتم إجراء دراسات من هذا النوع فإنها لا تخرج عن النطاق الأكاديمي، ولا تكون جزءا من نسيج التفكير الاجتماعي أو من الممارسة الفعلية، سواء على مستوى الحكومة أو على مستوى الأفراد.

صحيح أن هناك شبه انقطاع كامل بين النطاق الأكاديمي الجامعي وبين ما ندعوه بالحياة العامة في بلداننا، ويتجلى هذا الانقطاع الخطير في حصر البحث في القضايا ذات الصلة بالاقتصاد، أو التشغيل أو الإسكان أو المواصلات مثلا بين أروقة الجامعة ومراكز البحث والتخطيط حيث أن نتائج هذه الأبحاث لا تستفيد منها القطاعات المعنية في المحافظات، وفي البلديات وعلى مستوى واسع. والحال، فإن الثقافة السائدة في مجتمعاتنا من المحيط إلى الخليج لا علاقة لها مطلقا بالتخطيط المستقبلي سواء على مستوى العائلة، أو على مستوى القرية، فالبلدية، والدائرة حتى الهرم الأعلى للدولة.

وفي الواقع فإن فكرة «علم المستقبليات» ينبغي أن تنطلق من حيث النظرية والتطبيق معا من العائلة باعتبارها النواة الأولى والأساسية للمجتمع السياسي والمدني.

إننا أمام المشكلة الجوهرية وهي انعدام ثقافة ضبط الحياة وفق مخططات مدروسة تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتوفرة والممكنة في كل مجال من المجالات.

إن انعدام هذا النمط من الثقافة على مستوى العائلة هو الذي يولد الفشل في إيجاد صيغ ملائمة للتسيير والتنمية على مستوى

الدولة ويتفق الباحث عمر ازراج مع الدكتور فؤاد زكريا بأن «هناك عوامل معروفة ترتبط بهذا النوع من التصرف، مثل انخفاض المستوى التعليمي والاقتصادي إلخ..»، إلا أن القضية في الجوهر ذات صلة بالثقافة السائدة في المجتمعات العربية في علاقتها بالتنمية بكل ألوانها وأشكالها. ولا بد من بناء ثقافة التخطيط ودراسة الواقع علميا بدون تدخل العواطف، والخيالات، والعادات الإرتجالية فالرهان هو على الثقافة بمعناها النظري والسلوكي العملي.

ومن المهم هنا الإشارة إلى عالم المستقبليات المغربي المهدي المنجرة وهو عالم مستقبليات عربي له دراسات ومؤلفات كثيرة في هذا المجال، ومن اللافت أن المنجرة قد أصدر كتيبا عام 2000 بعنوان «عولمة العولمة» يتحدث في أحد فصوله عن 3 سيناريوهات ترسم ملامح المجتمعات العربية، الأول هو: الاستقرار والاستمرار، والثاني: الإصلاح ، الذي لم ينجح في العالم العربي، والثالث- الذي يرجحه المنجرة في كتيبه هو: التغيير الجذري أو المواجهة أو التحولات الكبرى والعميقة، وهذا ما يحصل الآن، لكننا لا ندري كيف سيتم هذا التغيير وما هي درجة سرعته، في ظل عدم وجود وضوح رؤية في المسار التحولي في دول الربيع العربي.

ان الدراسات المستقبلية في الفكر العربي تتركز على مشاريع أو بدائل أو مستقبلات لم تتحدد كل ملامحها وشروط وآليات انجازها، كما أن الفكر العربي يواصل دراسته للمستقبل في علاقته بالتحديث والحداثة والوهم والشكلانية، وما يتمخض عن ذلك من تبعية أو أزمة أو تنمية أو استقلال أو تحديات.

سؤال الفكر العربي والمستقبل سؤال وجودي قبل أن يكون معرفيا وسياسيا، منطلقه الوعي النقدي باعتبار الوعي والنقد استراتيجية

التغيير والمستقبل لا الاستسلام والإلتزام، ومن هنا كان على الفكر العربي المعاصر – بكل آلياته وأدواته- أن يدخل عالم المستقبل بحثا عن موقع مميز فيه

الفصل العشرون

الدراسات الثقافية

تأتي الدراسات الثقافية التي انتشرت خلال العقدين الأخيرين في المؤسسات الأكاديمية وبين الباحثين والنقاد في بلدان العالم المختلفة، كبديل للنقد الأدبي الذي يختص بالأدب وحده حقلا للدراسة والتحليل والبحث والتقييم، ويشير مصطلح الدراسات الثقافية إلى مشروع تحليلي حديث الظهور وسريع النمو، وواسع القطاع ، ويهدف إلى تحليل الشروط المؤثرة في إنتاج مختلف أنماط المؤسسات والممارسات والمنتجات داخل ثقافة معينة، وكذلك تحليل الشروط في إسقبال هذه الأنماط ودلالاتها الثقافية.

يدخل في حقل الدراسات الثقافية مجموعة من النظريات أهمها: النظرية الاجتماعية والنظرية السياسية والتاريخ والفلسفة ونظرية الأدب، النظرية النسوية، ونظرية وسائل الإعلام ودراسات التواصل، ودراسات الفيلم والفيديو، والاقتصاد السياسي، والترجمة ودراسات المتاحف، ونقد الفن، إلى دراسة الظاهرة الثقافية في مختلف المجتمعات.

إن ميزة هذه الدراسات هي البحث في كيفية تخلق المعنى، وكيفية بناء وإصدار ذلك المعنى من الأوساط أو الحقول السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأدبية والفنية داخل ثقافة ما.

المعنى الثقافي إذن معنى مركب من جماع إفرازات تلك الأوساط أو الحقول وتلك الممارسات، كما أن ذلك المعنى المركب هو الذي يساهم في منح الثقافة لونها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الديني أو الفني.

جاء تعبير «الدراسات الثقافية» من خلال مركز الدراسات الثقافية المعاصرة (CCCS) بجامعة برمنجهام الذي تأسس عام 1964م، وفي بدايتها كانت الدراسات الثقافية متأثرة باليسارية الجديدة في انجلترا التي رفضت الماركسية الرسمية التي كانت تفهم على أنها تمثل الجبرية الصارمة لكل من الاقتصاد والتاريخ، وقد تصاعدت هذه النزعة النقدية للماركسية بعد الغزو الروسي للمجر عام 1956م بشكل خاص، وجدير بالإشارة أن «ريتشادر هوغارت» هو الذي أدار في البداية مركز الدراسات الثقافية المعاصرة (CCCS) ومن ثم تسلم إدارته عشر سنوات «ستووارت هول» 1969-1979 لينشر المركز (الذي تحول في ما بعد إلى كلية من كليات جامعة بيرمنجهام) عددا من الكتب والنشرات التي تركز على ثقافة طبقة العمال البريطانية وطرق مقاومة هذه الطبقة للنظام الاجتماعي السائد من خلال الثقافات الفرعية للشباب البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية، وتوجه الطبقة العاملة البريطانية للتعليم وإنشاء صحفها ومجلاتها الشعبية الخاصة، لقد أسهم ريتشارد هوغارت نفسه، من خلال كتابه الذي نشره عام 1957 بعنوان «استعمالات الكتابة – جوانب من حياة الطبقة العاملة» في تحديد اتجاه الدراسات الثقافية البريطانية في تلك الفترة، غير أن الباحثين يجمعون على أن هوغارت ليس وحده الذي طبع الدراسات الثقافية بتأثيراته، وإنما هنالك باحثان آخران أثرا تأثيرا بالغا في الدراسات الثقافية هما «ريموند وليامز» من خلال كتابه «الثقافة والمجتمع» 1958 والمؤرخ «بي تومسون» ، وهما ماركسيان انشغلا طوال حياتهما بالتشديد على وجود أشكال خفية من المقاومة للثقافة السائدة في أشكال التعبير الشعبية، حتى ما كان منتميا إلى الثقافة الاستهلاكية.

ويشير بعض الباحثين إلى أنه من أبرز مقاصد الدراسات الثقافية هو مواجهة الهيمنة ، التي تجلت في العقود الأخيرة والمستترة وراء ما كشف عنه من قبل فوكو في الخطاب، وحلله دريدا في تفكيكيته، وما قام به أدوارد سعيد في كتابه «الاستشراق» 1978 – و«هومي بابا» في كتابه «موقع الثقافة»، وغيرهم من الذين كشفوا عن أنواع السيطرة الكامنة في الخطاب واللغة والصورة والتواصل المعتمد في السياسة والاقتصاد.

ندرة الدراسات الثقافية عربيا:

الساحة الفكرية والثقافية العربية تفتقر إلى الدراسات الثقافية، إلا أن بعض الباحثين يورخون لظهور هذه الدراسات في حقل الثقافة العربية مع أبي الريحان البيروني (973-1048) وينسب إليه كثيرون الفضل في هذا الصدد، إذ كتب دراسات مقارنة تفصيلية عن انثروبولوجيا الديانات والشعوب والثقافات في الشرق الأوسط.

ويرى الناقد الأدبي الدكتور يوسف نوفل أن هناك قلة في الكتب التي تتخصص في الدراسات الثقافية، لافتا إلى قلة الإنتاج الثقافي بشكل عام، ويؤكد نوفل أن النقد الأدبي لا يمارس بالشكل الكافي، ولا يحاط بنهضة تشجيعية تحفز على نشره، كما أن النقاد والدارسين تقل فرص النشر أمامهم في وسائل الصحافة والاعلام الحديثة.

كما تتفق الباحثة في الأدب الشعبي صفاء عبد المنعم مع من يؤكد ندرة الدراسات الثقافية في المكتبة العربية، خاصة في الوقت الحالي، لافتة إلى إنشغال الأساتذة والأكاديميين، أو حتى المهتمين في الثقافة بزيادة عدد ساعات العمل والإنشغال عن الإنتاج الثقافي وتناوله بالنقد والتحليل والدراسة

كما أن الدراسات الثقافية رغم وجودها إلا أنها ليست في المستوى المطلوب – كما ترى الناقدة الأدبية أماني فؤاد – لأسباب تتعلق بالأوضاع السياسية في العالم العربي.

الفصل الحادي والعشرون

العروبة والديموقراطية، الجدلية الغائبة عن الفكر العربي المعاصر

بالرغم من اللوحة الفكرية المتداخلة في الفكر العربي المعاصر والتي تتأثر بظواهر وعوامل لها فعلها وتأثيرها على هذا الفكر(كالإرهاب والتطرف والتحريض الفضائي وسيطرة نمط الاستبداد على مقاليد الأمور في العالم العربي) فإن الحاجة الملحة للارتقاء بالحالة العربية التي تشهد تراجعا تنمويا ونهضويا تتطلب من المفكرين والباحثين ومثقفي الكلمة الحرة الصادقة أن يبحثوا في قضية غائبة حاضرة وهي قضية الديموقراطية وربطها جدليا بمفهوم العروبة، وذلك لأن هذا الربط يجعل من المفهومين أقرب إلى الواقع من العديد من الشعارات الأحادية الزائفة والتي تطلق هنا أو هناك حتى أن طرح مفهوم الديموقراطية بشكل أحادي مجرد بعيدا عن المعاينة الواقعية مع ظروف وحيثيات ووقائع العالم العربي يفضي به الى حالة استهلاكية فاقدة للحيوية والفعالية

من هنا تأتي الأهمية الفائقة في طرح الجدلية عنوان المقال علما أن هذا الطرح يعتبر جديدا (قليل جدا من المفكرين تطرقوا اليه) يتناسب والوضعية الراهنة للمجتمعات العربية

هل مفهوم العروبة مفهوم مجرد ؟:

يسود كثيرا في أوساط العامة وبعض المثقفين فهم خاطئ مفاده أنَ العروبة تتعارض مع الديموقراطية وهذا الفهم لم يأت اعتباطا بل نتيجة لعوامل عديدة من أهمها عدم وجود تجربة ديموقراطية تحتذى

في المنطقة العربية وفشل كل الجهود الديموقراطية العربية وذلك بفعل غياب الممارسة الديموقراطية لدى أنظمة البلدان العربية، وسيادة الدكتاتورية والاستبداد والفساد وانتشار القمع وكبت الحريات وتقييد الصحافة والعمل السياسي وعدم الاعتراف بالتعدد الثقافي، كل ذلك وغيره الكثير خلف اعتقادا خاطئا هو استعصاء المنطقة العربية على التحول الديموقراطي رغم تحول العديد من الأنظمة في العالم إلى الديموقراطية وبخاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية والتساؤل المرير الذي نود أن نطرحه الآن هو هل العروبة مفهوم مجرد ؟ أي هل العروبة مفهوم غير متفاعل مع مفاهيم التحول والتحديث والتطوير ، أي باختصار هل العروبة قابلة لأن تتطور ديموقراطيا، لا شك أن العروبة الحقيقية هي غير عروبة الأنظمة الحاكمة باسم العروبة والقومية، فلقد حولت هذه الأنظمة العروبة إلى لا عروبة أي العروبة ضد العروبة عندما عزلوها عن التحول الديموقراطي لإرضاء رغباتهم ومصالحهم الخاصة ونزواتهم الأنانية الجشعة ضاربين عرض الحائط مستقبل مجتمع ومصير شعب وحضارة أمة (ومثال الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت عام 1990 خير شاهد على ذلك).

وكما يقول الشاعر والكاتب اللبناني المعروف بول شاؤول: فلقد «بدأت العروبة من نهاية الستينات مع الأحزاب والتنظيمات التي وصلت إلى السلطة باسمها، مجرد لقب، وكان على هذه الأحزاب التي انقلبت على الأوضاع بالقوة أن تضع على دباباتها (الليلية) وبنادقها ومدافعها شارة العروبة، وكان على هذه الأحزاب التي اغتصبت السلطة أن تضع معادلات جديدة للعروبة، معادلة العروبة تساوي القتل العروبة تساوي الاستبداد العروبة تعادل الظلم، العروبة تعادل الدكتاتورية، العروبة تعادل الخوف والرعب، العروبة تعادل تكريس

التسلط والبوليسية والمخابراتية والسجون المفتوحة، وضرب مقومات الدولة، والنخبة العسكرية المختارة، أي معادلة العروبة ضد العروبة، العروبة التي تنفي العروبة».

إنَ الفكر العربي المعاصر بحاجة إلى مفاهيم ومصطلحات وتعابير جديدة (أوبث الحياة واعادة مراجعة المفاهيم التي تم تجميدها عدة عقود) تناقش سلبيات الحياة السياسية للقرن المنصرم في العالم العربي وممارسات بعض الأحزاب والسلطات الحاكمة والمستمرة حتى يومنا الراهن، هذا النقاش من شأنه أن ينشط الساحة السياسية العربية الراهنة بمقولات ومفاهيم جديدة تفعل مفعولها في الشارع السياسي العربي لتشكل حالة هي أشبه ما تكون إلى الثورة الثقافية العربية المعاصرة لهز ورجرجة كل المسلمات والبدهيات والمقولات السابقة ولتأت بجديد مثمر ومعاصر مبدع وحداثي فعال

نحو مفهوم جديد.. العروبة الديموقراطية:

إنَ العروبة بمفهومها التقليدي وما لحق بها من تراكم سلبي عبر أكثر منصف قرن تدعونا لإعادة النظر فيها مفهوما وانتماء وصيرورة وذلك بتفاعلها مع الديموقراطية لأن «العروبة نظام في تحليلها النهائي، فلا بد أن تطور ذاتها مفهوميا لتواكب طبيعة العصر، وليس لدى العروبة ما تخشاه أو تخجل منه، لقد تعودنا في خطابنا القومي التكرار بأن العروبة قومية إنسانية وديموقراطية من دون أن نهتم بالتطبيق والممارسة، وجاءنا ناطقون يحكمون باسم العروبة وأساليبهم في الحكم ضد هذه المفاهيم وإن يكن باسمها، ولا بد من مصارحة النفس بأن الذهنية السائدة بين العرب المعاصرين ليست تلك الذهنية المتلائمة مع ثورات العصر العلمية والعقلية والتقنية والحقوقية...الخ، ولا بد من تغيير هذه الذهنية جذريا لدى العرب المعاصرين، لأن

الذهنية المسيطرة عليهم والمتمثلة في الاستخفاف بحقائق التفاعل مع حقائق العالم والعصر هي الذهنية «الانتحارية» بامتياز! على العروبة الجديدة قبول «التعددية» بداخلها وبين «وطنياتها في البلاد العربية المتعددة أولا، حتى تستطيع بعدئذ رعاية التعددية في جوارها وبين القوميات الأخرى التي تتعايش معها في الأرض والمصير، إن مجاهدة الفكر العربي والعمل السياسي العربي لتأصيل «عروبة ديموقراطية» يجب أن تكون عنوان المرحلة وهدفها وأولويتها»[1] .

ويرسم المفكر الدكتور محمد جابر الأنصاري رؤية أفق عاجلة عبر المتطلبات التالية:

1- مما لا شك فيه أن بعض المتذرعين باسم العروبة أحزابا وحكاما ومثقفين قد أساؤوا إليها، ولم يكونوا حتى بمستوى المبادئ التي أعلنها قادتهم المؤسسون باسمها، الا أنه يجب ألا يغيب عن بال المتحسرين عليها أو المتبرئين منها أو الكارهين لها أن افتقاد الكتلة العربية لمقومات القوة الراجحة في عصرنا من حضارة وتقنية واقتصاد وفكر متحرر وإنتاج حربي متطور كان أيضا من أهم الأسباب في تراجعها أمام القوى المعادية.

2- إنَ محاولة التبرؤ من العروبة من دون الشروع في امتلاك العرب والمسلمين لمختلف مقومات القوة الراجحة في عالمنا تحت الشعارات الرائجة اليوم كالوطنية القطرية أو بالمقابل «الإسلام هو الحل» أو غيرهما، لن يغير من موازين القوة شيئاً.

3- تعتبر الوحدات الوطنية القائمة الآن في العالم العربي والإسلامي المدخل الأولي لبناء اللبنات الأولى، وعلينا أن نمنحها

(1) د. جورج قرم كتاب التنمية المفقودة دار الطليعة بيروت ط2 1985 ص93.

الفرصة للتطور بالعمل من داخلها وعدم الهروب إلى الأمام بالشعارات الكبرى، فمن يعجز عن بناء وطنه الصغير غير مؤهل لبناء وطنه الكبير .

إنَ اللغط الكبير والتداخل المتعاظم للمفاهيم والمقولات والتي يزيدها الإعلام الفضائي المعاصر تشويشا وتعقيدا وضبابية واختلالا، إنَ هذا بحد ذاته يؤخر عملية التنمية والبناء الحضاري العربي، بالإضافة إلى عدم اتفاق العرب ساسة ومثقفين وإعلاميين على تحديد الأولويات في العالم العربي هل نبدأ بالداخل عبر التنمية والإصلاح والتطوير أم نقاوم التحديات الخارجية، ونهمل الداخل عبر تأجيله إلى آجال غير مسماة.

إنَ «اشكاليتنا هي تحقيق العروبة كمشروع سياسي يفلت من عقال الهوية المعطاة من الماضي ليشكل واسطة تخرجنا من المحلي إلى الكوني، وهذه ليست اشكالية المواجهة مع العالم التي تفشل كل يوم . لأنها تعجز عن تحويل الأوهام الأيديولوجية، أوهام العزلة والإنكفاء إلى وقائع مفيدة»[1] .

لقد آن الأوان للابتعاد عن المقولات السياسية النظرية والسطحية في الوحدة العربية للاعتناء بالشعوب العربية نفسها بطريقة حياتها اليومية بمتاعبها ومشاكلها في تعدديتها وخصوصياتها الإقليمية والقطرية، فالشعوب العربية هي الثروة الحقيقية للأمة العربية، ولا يمكن للوحدة العربية أن تتحقق طالما أننا نتجاهل الشعب الحي، ونتمسك بشعب تجريدي باعتباره مادة خام للشعارات واليافطات السياسية، إن جوهر العروبة هنا لا يكمن في جمع الشعب في وحدة

(1) الفضل شلق «الدولة السياسية والدولة الاقتصادية» مجلة الاجتهاد عدد 55-56 صيف وخريف 2002 ص30.

سياسية قسرية شاملة، ولكن جوهرها هو انجاز الثقافة الرحبة الواسعة التي تستوعب كل فئات وطوائف هذا الشعب الإقليمية والقطرية، الدينية والطبقية ، وذلك بأن تشعر بالراحة المجتمعية والرقي الحضاري، وبالمساهمة الفعالة والحرة في تقرير مصيرها، وعلى ضوء تطور مثل هذه الثقافة سيتقرر مصير الوحدة وشكلها[1]

وختاما:

يمكن القول بأنَ المثقف العربي مدعو اليوم أكثر من أي يوم مضى للبحث الفكري العميق، وابتكار وطرح مفاهيم نظرية جديدة مرتبطة بالواقع لتحريك عملية التنمية بمفهومها الشامل، واستنهاض القوى المجتمعية لتقوم بدورها الأكمل، وإيجاد جدلية حركية فاعلة ومتفاعلة بين العروبة كانتماء والديموقراطية كمنهج وحل، بين العروبة كقلب والديموقرطية كعقل، بين العروبة كجسد والديموقراطية كروح

(1) د. جورج قرم كتاب التنمية المفقودة دار الطليعة بيروت ط2 1985 ص93.

بمثابة خاتمة

أتمنى ان يكون القارئ قد أمضى وقتا ممتعا ومفيدا في آن، في رحلته القرائية في هذا الكتاب الذي يعتبر جهدا متواصلا لأكثر من عقد من السنين، كنت أحاول دوما ان ألامس جرح هذا العالم العربي في عدة جوانب من حياتنا المعاصرة، وذلك أن الأزمة التي يعاني منها العالم العربي ازمة بنيوية عميقة وشاملة، تحتاج دراسات وابحاث وجهود فكرية واكاديمية كبيرة لإخراج شعوب هذا العالم من حالتها الراهنة الى حالة افضل واللحاق بركب الحضارة العالمية.

****

مراجع الكتاب

1- د. علي رحال «البحث العلمي: دوره وتوظيفه في الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين» – مجلة بناة الأجيال عدد 24 أكتوبر 1997 – دمشق – سورية

2- محمد مسعد ياقوت «البحوث العلمية في العالم العربي غير مجدية» مجلة المعرفة السعودية – عدد136

3- محمد مسعد ياقوت «الإنفاق العربي على البحث العلمي» مجلة الثقافية عدد124 /26 أيلول سبتمبر 2005

4- د. سلمان رشيد سلمان «أزمة البحث العلمي في الوطن العربي» مجلة شؤون عربية عدد 75ايلول 1993ص7

5- د. م عبد الحكيم بنود «البحث العلمي والتنمية في الوطن العربي» مجلة المهندس العربي عدد123 عام 1996 ص 4 – نقابة المهندسين السوريين – دمشق

6- ملف حول البحث العلمي في الوطن العربي مجلة المستقبل العربي عدد212 أكتوبر 1996 ص 38

7- «حال الأمة العربية» مجلة المستقبل العربي عدد219 ايار 1997 – ص 112

8- منصور بن عوض القحطاني: الإنفاق على البحث العلمي الجامعي: الواقع والمأمول، بحث مقدم لورشة عمل «طرق تفعيل وثيقة الآراء للملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حول التعليم العالي»، المنعقدة بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة في الفترة من 19-21 ذو الحجة 1425هـ الموافق 30 يناير-1فبراير 2005م. – نقلا عن محمد مسعد ياقوت «البحوث العلمية في العالم العربي غير مجدية» مصدر سابق مذكور

د. م عبد الحكيم بنود «البحث العلمي والتنمية في الوطن العربي» مجلة المهندس العربي عدد123 عام 1996 ص 4 – نقابة المهندسين السوريين – دمشق

9- «حال الأمة العربية» ملف حول البحث العلمي في الوطن العربي مجلة المستقبل العربي عدد212 أكتوبر 1996 ص 38

10- د. م عبد الحكيم بنود «البحث العلمي والتنمية في الوطن العربي» مجلة المهندس العربي عدد123 عام 1996 ص 4 – نقابة المهندسين السوريين – دمشق
1- «حال الأمة العربية» مجلة المستقبل العربي عدد219 ايار 1997 – ص 112
2- منصور بن عوض القحطاني: الإنفاق على البحث العلمي الجامعي: الواقع والمأمول، بحث مقدم لورشة عمل «طرق تفعيل وثيقة الآراء للملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حول التعليم العالي»، المنعقدة بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة في الفترة من 19-21 ذو الحجة 1425هـ الموافق 30 يناير-1فبراير 2005م. – نقلا عن محمد مسعد ياقوت «البحوث العلمية في العالم العربي غير مجدية» مصدر سابق مذكور
3- سالم يفوت «مكانة العلم في الثقافة العربية» مجلة ثقافات البحرينية عدد 2006/18 ص 35
4- كتاب الثقافة العلمية واستشراف المستقبل العربي – عدد من المؤلفين- مقالة الأستاذ عزت عامر بعنوان«انتشار الثقافة العلمية المترجمة» ص163 الناشر مجلة العربي إصدار 2006
5- كتاب الثقافة العلمية واستشراف المستقبل العربي مقالة د. ليلى غانم بعنوان «اشكالية نشر الثقافة العلمية في الوطن العربي» ص 245- مصدر سابق مذكور
6- كتاب الثقافة العلمية واستشراف المستقبل العربي مصدر سابق مذكور مقالة صلاح الدين شبارو «نشر الثقافة العلمية» ص 279
7- د. غازي حاتم «الثقافة العلمية في الوطن العربي ط موقع الهيئة العلمية للاعجاز في القرآن والسنة مكة المكرمة 2007/11/12
8- صفات سلامة «الثقافة العلمية والاستعداد للمستقبل» صحيفة الشرق الأوسط عدد9716 - 5 يوليو تموز 2005
9- د. سهيل الحبيب مجلة عالم الفكر سبتمبر 2007 عدد 1 مجلد 36 ص 231
10-كتاب الثقافة العلمية واستشراف المستقبل العربي مصدر سابق مذكور مقالة د. عدنان الحموي «مجلة العلوم في عامها العشرين»

محمد دياب: اقتصاد المعرفة أين نحن منه، مجلة العربي عدد أيار 2004م، ص /26/.

22- د. حسن مظفر الرزو: اقتصاد المعلومات وإدارة المعرفة – أحوال المعرفة مارس 2004م – ص /26/.

23- دور المعرفة في النمو الاقتصادي والرأسمال الفكري في الابتكار – ميساء العلي – صحيفة الثورة 2004/3/5.

24- نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات – عالم المعرفة 2001م – طبعة أولى – عالم المعرفة /265/

25. د. رضا عبد الحكيم اسماعيل رضوان «الاقتصاد المبني على تكنولوجيا المعلومات ومدى اسهامه في التنمية» – مجلة الرافد عدد 151 مارس/ 2010.

26 – اقتصاد الممعرفة ودور التعليم العالي – الحياة الالكترونية موقع الدكتور عبد القادر الفنتوخ

27-عبد العزيز بن عثمان بن صقر «عاجل.. تطوير التربية والتعليم العالي في الوطن العربي» مجلة أراء حول الخليج عدد 2007/38 ص 80

28-عبد الرحمن حمادي «الجامعات العربية اشكالية الكم والتنمية المفقودة» المجلة الثقافية الأردنية عدد 70 ص 46

29-د. مزاحم الشاهري: التنمية العلمية العربية الواقع والمستقبل «المجلة العربية عدد 370 /2007 ص 40

30-د. أسامة بن صادق طيب «التعليم الجامعي ومرتكزاته» مجلة المنبر الثقافي عدد 2007/12 ص 48

31-د. محمد مرعي «الجامعات العربية لماذا هي خارج الترتيب العالمي مجلة العربي عدد587أكتوبر/2007 ص 22

32- صالح بن عبد العزيز النصار «تطوير التعليم العالي مواجهة الأحداث والتوجهات» الاقتصادية عدد 5152 تاريخ 2007/11/19

33-عبد اللطيف زرنة جي «أزمة الشباب العربي أين المخرج» مجلة المعرفة – السورية عدد 389 شباط 1996 ص 83.

34-أحمد اليوسف «التربية ومظاهر الفراغ التربوي لدى الشباب العربي» المعرفة السورية عدد 385 أكتوبر 1995 ص 145

35-د. مهاز حلوق،. علي وطفة «الشباب قيم واتجاهات ومواقف» مطبعة الاتحاد دمشق 1995 ص 44، ص 194.

36-صحيفة البيان – الإماراتية 5 ديسمبر – 1997 – ملف البيان العدد 342 الملف ص 1

37-صحيفة البيان – الإماراتية 5 ديسمبر – 1997 – ملف البيان – تقرير الملف اعداد صالح القاضي «الشباب العربي اليوم...» ص 3.

38-د. أحمد ثابت «الشباب بين ثورة التوقعات وهموم الإحباط» البيان مصدر سابق ص 7

39-قيس النوري «مشكلات الشباب إلى أين» الفكر العربي عدد 19 كانون الثاني نيابر / فبراير 1981 (182، ص 195.

40-نبيل بلو كباشي «التمرد النفسي عند الشباب أسبابه ودوافعه» قضايا الشباب ومشكلات الجزء الثاني من الندوة الفكرية الثانية دمشق 1980 (ص 18- ص 19) نقلاً عن الكتاب «الشباب اتجاهات ومواقف» مصدر سابق ص 194.

41-جهاز الدراسات والبحوث الاستشارية لصاحب السمو أمير الكويت: الشباب والأسرة الكويت 1985.

42-توفيق سلوم (ترجمة) معجم علم الأخلاق – 1984 ص 132 133.

43-د. عبد الله عبد الدائم «التربية في البلاد العربية. حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها»– دار العلم للملايين بيروت 1974 ص 337 ص 338.

44-د. تيسير الرداوي «التنمية الاقتصادية» جامعة حلب – كلية الاقتصاد والتجارة السنة الثالثة 1985 – 1986 ص 139.

45- عبد الحميد أحمد البيان 11 / 3 / 1995...

50- د. هدى النعيمي – النهضة العربية والتنمية الثقافية – ورقة قدمت إلى ندوة: مشروع النهضة العربية للقرن الحادي والعشرين – دمشق وزارة التعليم العالي 2002 ضمن كتاب صادر 2005 ص 247

51- موسى الزعبي – البعد الثقافي للتنمية – صحيفة الأسبوع الأدبي 2004/4/20 ص 7

52- د. فيصل سعد- التنمية مقولة ثقافية أيضا – ملحق الثورة الثقافي 2002/7/28 ص 13

53- ساسي سفيان – علاقة الثقافة بالتنمية – موقع الحوار المتمدن الإلكتروني عدد 986 تاريخ 14 /2004/10

54-علي القيم – الثقافة مشروع دائم النمو- مجلة المعرفة عدد آب 2005 ص 13

55 - د. علي وطفة «المظاهر الاغترابية في الشخصية العربية» عالم الفكر – اكتوبر – ديسمبر 1998 – ص 241.

56 - د. علي زيعور «انجراحات السلوك والفكر في الذات العربية» المركز الثقافي العربي ـ ط1 ـ بيروت 1992 ـ ص 199.

57- د. علي وطفة «علم الاجتماع التربوي» جامعة دمشق ـ مطبعة دمشق 1993 ـ ص 246

58- د. سليمان العسكري «التعليم والثقافة العلاقات الغائبة» مجلة العربي عدد 490 سبتمبر 1999 م ص 18.

59- خالد البقالي القاسمي «دور المدرسة مهم فماذا عن القدرات الذاتية» مجلة العربي عدد 493 ديسمبر 1999 م ص 187.

60- محمد الروبي عبد الوهاب «إصلاح العملية التربوية.. بداية العلاج» العربي عدد 493 ديسمبر 1999 م ص 190

61- ياسر الفهد «كثرة من المتعلمين.. قلة من المثقفين» مجلة العربي نوفمبر 1999 ص 38.

62- عبد اله حمدان «في الهم الثقافي.. ظواهر تبعث على القلق.. !!» مجلة عمان الأردنية عدد 62 تموز 2000 م ص 1.

63- مجلة الفيصل «الملف الثقافي» عدد 278 نوفمبر / ديسمبر1999 م ص 129.

64- مجلة العالم «الثقافة العربية انجلترا عاصمة بريطانية» عدد 9 السنة الثانية أكتوبر 1999م ص 58 - د. حيدر ابراهيم «العولمة وجدل الهوية الثقافية» عالم الفكر – اكتوبر / ديسمبر 1999 م ص 102

65- د. جابر عصفور «العولمة والهوية الثقافية» صحيفة الحياة 1998/5/11م

67- عبد الإله بلقزيز «العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة» المستقبل العربي 3/ 1998ص 96-97

68- محمد عابد الجابري «العولمة والهوية الثقافية: عشر اطروحات المستقبل العربي 3/ 1998 ص 14

69- علي حرب «الثقافة والعولمة ط مجلة الشاهد العدد 159/11ت2 1998 م ص 83 ص87

70- د. نبيل علي «الثقافة العربية وعصر المعلومات» سلسلة عالم المعرفة الكويت يناير 2001 ص 50_ 347.

71 - حسين العودات «الثقافة العربية والتحدي التكنولوجي» مجلة المعرفة السورية مارس 1997 ص66

72- د. معن النقري «بين التقانه والثقافة» صحيفة تشرين السورية 12 مايو 2001 ص10

73- جون سوير دلو – ترجمة محسن حافظ «ثورة المعلومات» مجلة الثقافة العالمية – الكويت مايو 1996- ص 83

74- عبد القادر طاش «بين الاعلام والثقافة» مجلة الفيصل نوفمبر 1996 - جون سوير دلو ترجمة محسن حافظ «ثورة المعلومات»م. الثقافة العالمية الكويت مايو 1996 ص83

75- حواس محمود «الثقافة والأخلاق والتحدي التكنولوجي» مجلة البحرين الثقافية أكتوبر 1999

76- د. مصطفى حجازي – حصار الثقافة.. – المركز الثقافي العربي – بيروت – لبنان – ط1 – 1998. ص 27- 32.

77- ياس خضير البياتي – الفضائيات: الثقافة الوافدة وسلطة الصورة – المستقبل العربي – عدد 267 – مايو أيار 2001 ص 112- 114، ص 117.

78- د. محمد جابر الأنصاري – انتحار المثقفين العرب وقضايا راهنة في الثقافة العربية – بيروت لبنان – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – ط2 1999 – ص 231- 234.

79- محمد خليل الرفاعي – الفيديو: تمدن الوسيلة وإشكالية التعرض (تأثير الفيديو في المراهقين) – المستقبل العربي – السنة 17 – العدد 194 – نيسان أبريل 1995 ص68

80- محمد رجاء حنفي عبد المتجلي «القيم وأثرها في نفوس الأفراد والجماعات» مجلة نهج الاسلام عدد44 يونيو حزيران 1991 ص 60

81- عبده وازن – صحيفة الحياة- عدد 22 اغسطس آب 1999 عدد 13315

82- د. علي حرب «الثقافة والعولمة» مجلة الشاهد عدد 159 ت2 1998 ص 82

83- جون سوير دلو- ترجمة محسن حافظ- «ثورة المعلومات» مجلة الثقافة العالمية – الكويت- أيار مايو 1996 ص 83

84- ياسمين صيرفي «عندما يراقبك الآخرون» مجلة الكويت- عدد 189 يوليو 1999 ص 86

85- محمود حيدر«أيديولوجيا المشاهدة» ملحق صحيفة الثورة الثقافي – عدد50 23/ 2/1997

86- د. معن النقري «المعلوماتية والأخلاق» مجلة المعرفة السورية – أيار 1996 ص 168

87- شوقي رافع «أجهزة تراقب الناس وأجهزة تراقب الأجهزة» صحيفة البيان الإماراتية 13 يونيو حزيران 1997

88- مجلة عالم الفكر ملف «الاعلام المعاصر» عدد 2،1 /1994 المجلد23

89- د. علي الدين هلال «الانترنت طريق المعلومات العالمي السريع» صحيفة البيان الإماراتية 8 / 3/1997 ص 27

90- ايمان الحزيمي «الرؤية المستقبلية» – صحيفة الرياض – 29-10-2007

91- عمر ازراج «الدراسات المستقبلية بين المفهوم والممارسة» موقع شبكة فلسطين للحوار «موقع شبكة فلسطين، كيف يبنى علم المستقبليات» 8-10-2009

92- محمد فالح الجهني «الدراسات المستقبلية شغف العلم واشكالات المنهج» موقع المعرفة السعودي 5-10-2009

93- كتاب المستقبلية مقدمة في فن وعلم فهم وبناء عالم الغد ترجمة محمود فلاحة تأليف ادوارد كورنيش (مع أعضاء جمعية مستقبل العالم وهيئتها الإدارية) وزارة الثقافة السورية – ط 1994 ص 338- ص 354- 355، ص 342-341

94- وليد عبد الحي «الدراسات المستقبلية النشأة والتطور والأهمية» مجلة التفاهم العمانية العدد 3

95- محمد فوزي الجبر – مجلة التفاهم العمانية العدد 12

96- رضوان كسابي «عندما توقع عالم المستقبليات المغربي المهدي المنجرة الثورة العربية» موقع التغيير 14-10-2012

97- فخري صالح «معنى الدراسات الثقافية» – جريدة الحياة – 4-9- 2002

98- د فؤاد السعيد «الدراسات الثقافية» – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - https://www.academia.edu/5045955/

99- احمد بو حسن «الدراسات الثقافية والنقد المغربي المعاصر» موقع رباط الكتب م. هـ. ز ابرامز – ترجمة أيمن أبو بكر «الدراسات الثقافية» http://www.algomhoriah.net/newsweekprint.php?sid=63436

100- منى الموجي «الدراسات الثقافية.. تراث حافل وواقع هزيل» جريدة البيان الإماراتية 1-11-2013

.....

المؤلف / حواس محمود في سطور

كاتب وباحث من سوريا مواليد مدينة القامشلي 1960، مقيم بالنرويج له أربعة 4 كتب مطبوعة

1- موضوعات سجالية.. أفكار حول المشهد الثقافي الراهن دار الينابيع، دمشق 2002

2- التكنولوجيا والعولمة الثقافية، دار الحكمة، دمشق 2003

3- المائدة الأدبية، مطبعة اليازجي، دمشق 2005

4- المشهد الثقافي الكردي والسبيل لبناء فكر قومي كردي معاصر، دهوك – جامعة دهوك - مركز الدراسات الكردية وحفظ الوثائق 2010

نشر في العديد من الصحف والمجلات والدوريات العربية والمحلية والعديد من المواقع والمنتديات الالكترونية، نال جائزة افضل مقالة – المرتبة الثانية – اتحاد الكتاب العرب – سورية عام 2000، وجائزة افضل مقالة المرتبة الثانية لموقع منبر الحرية عام 2010، و جائزة افضل مقالة لموقع شروق الاعلامي الادبي عام 2007

يحمل درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية جامعة حلب 1986

****